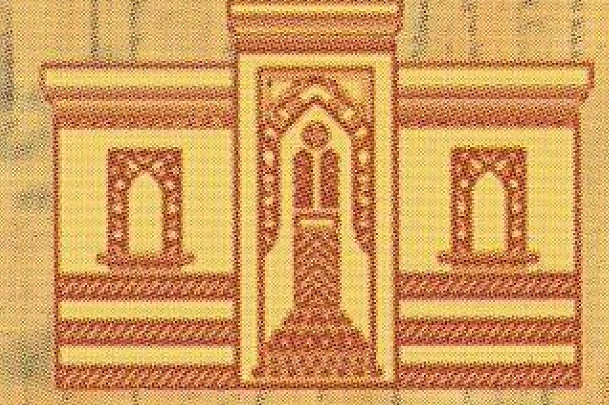


دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

محاضرات في أوراق البردي العربية

للدكتور أدولف جروهمان

ترجمة
توفيق إسكاروس

إعداد وتحرير
أ. أحمد عبدالباسط حامد
د. حسام أحمد عبدالظاهر

تصدير
أ.د. فاروق جميل جاويش

مُحاضرات
في
أوراق البردي العربية





للدكتور أدولف جروهمان

ترجمة

توفيق إسكاروس

إعداد

أ. أحمد عبد الباسط حامد　　د. حسام أحمد عبد الظاهر

تصدير

أ.د. فاروق جميل جاويش

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

جروهمان، أدولف.

محاضرات فى أوراق البردى العربية/ لأدولف جروهمان؛ ترجمة توفيق اسكاروس؛ إعداد وتحرير أحمد عبد الباسط حامد، حسام أحمد عبد الظاهر؛ تصدير فاروق جميل جاويش . ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١٠.

136 ص ؛ ٢٤سم.

تدمك 7 - 0782 - 18 - 977 - 978

١ – التاريخ ـ مصادر ـ مقالات ومحاضرات

٢ – البردى ـ مقالات ومحاضرات

أ – اسكاروس، توفيق (مترجم) ب – حامد، أحمد عبد الباسط (معد ومحرر) جـ – عبد الظاهر، حسام أحمد (معد ومحرر مشارك) د – جاويش، فاروق جميل (مصدر) هـ – العنوان.

٩٠٢,٠٢٠٤

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٠٠٩/٢٠١٠

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0782- 7

تصدير

تعـد البرديـاتُ العربيّـةُ مِـن أهـمِّ مـصادر التـاريخ الـسياسي والاقتـصادي والاجتماعـي؛ لمـا تمتـاز بـه مـن تنـوع في موضـوعاتها، حيـث إنهـا ضَـمَّت العديـد مِـنَ: الأوامـر، والمراسـيم، والـبراءات، والاتفاقيـات، والمراسـلات، والـسجلات والعقـود بأنواعهـا، ووثـائق الوقـف، والملكيـة، والمـيراث، والهبـة... إلـخ. كـما ضـمت بيانـات عـن المـوارد الماليـة كالجزيـة، والخَـرَاج، وكـشوف الحـساب، ورواتـب المـوظفين، وقـوائم دافـع الـضرائب... ولـذلك حـوت الكثـير مـن الحقائق التي لم يرد لها ذكر في المصادر التاريخية التقليدية.

وتمتلـك دار الكتـب المـصرية مجموعـة نـادرة، ومتنوعـة، ومميـزة مـن البرديـات عـلى الـرغم مـن قلتهـا بالمقارنـة بالمجموعـات العالميـة، وقـد سَـجَّلت هـذه المجموعـة حالـة المجتمـع المـصري في نظامـه الـسياسي، والإداري ونظمه، ومعاملاته، وعاداته، وتقاليده.

لـذلك فقـد أغـرت هـذه البرديـات عـددًا مـن علـماء الغـرب والمستـشرقين بدراسـتها، وعرضـها وتحليلهـا. وكـان عـلى رأس هـؤلاء العالم النمـساوي الـشهير أدولـف جروهمـان، الـذي عمـل أسـتاذًا زائـرًا للتـاريخ الإسـلامي والآثـار الإسـلامية بجامعـة فـؤاد الأول خـلال الـسنوات مـن عـام ١٩٣٦ إلى عـام ١٩٥٥م، قـام خلالهـا بنـشر مجموعـة مـن البرديـات العربيـة بـدار الكتـب المـصرية صـدر منهـا سـتة مجلـدات

خلال الفترة من عام ١٩٣٤- ١٩٦٢م.

والعمل العلمي الذي بين أيدينا عبارة عن مجموعة محاضرات ألقاها هذا العالم النمساوي عن الوثائق البردية العربية بالجمعية الجغرافية الملكية عام ١٩٣٠م، وقام بترجمتها الأستاذ توفيق إسكاروس أحد أشهر المؤرخين الأقباط، وأبرز العاملين بدار الكتب المصرية، والذي تدرج في مناصبها إلى أن صار رئيسًا للقسم الإفرنجي، وطبعت دار الكتب هذه المحاضرات في عام ١٩٣٠م، ولم تطبع مرة أخرى.

ولقد رأت دار الكتب المصرية إعادة طبع هذه المحاضرات في صورة جديدة ومنقحة، مع تصحيح ما ورد في الطبعة الأولى من أخطاء، وإضافة ما يلزم من تعليقات، وعَهِدَت بهذا العمل العلميِّ إلى باحثَيْنِ واعدَيْنِ مِن باحثي مركز تحقيق التراث، هما: الأستاذ أحمد عبد الباسط، و الدكتور حسام عبد الظاهر، اللذين استطاعا أن يخرجا هذا العمل العلمي في ثوب جديد منقّح شامل للكشافات التحليلية، والتعريفات، والترجمات، والإضافات... دون الإخلال بالنص الأصلي. وهو جهد وإضافة، وإنجاز يستحقان عليه كل الشكر والتقدير.

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د/ فاروق جاويش

مقدّمة الطبعة الجديدة

«أمّةٌ بلا وثائق أمّةٌ بلا هوية أو انتماء»، مقولةٌ تحملُ في طيّاتِها ما للوثائق مِن أهمية كبرى في الحفاظ على هوية الشعوب وانتمائها لأوطانها. كما أنَّ الوثائق تُعتبر من أهم المصادر الأساسية لدراسة التاريخ؛فهي تفتحُ ـ دومًا ـ آفاقًا متنوعة وجديدة في البحث التاريخي؛ باعتبارها منبعًا لا ينضب، يردُ فيه ويُستنتج منه الكثير من الحقائق التي لا نجد لها ذكرًا في المصادر التاريخية التقليدية، والتي تُعَدُّ مصادر ثانوية إذا ما قيست بالوثائق كمصادر أساسية وأصلية. ولهذا قال البعض: إنه لا يمكن كتابة تاريخ بشكل صحيح إلا اعتمادًا على الوثائق: (no documents no history).

وإذا كان القدماء المصريون قد اكتشفوا البردي قبل ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد، واستخدموه مادةً صالحةً للكتابة ـ فقد ظلَّ ورق البردي (القراطيس) مستخدمًا حتى ما بعد الفتح الإسلامي لمصر (٢١هـ/ ٦٤١م) عوضًا عَنِ الرقِّ؛ وذلك نظرًا لتوافرِه ورخص ثمنِه، وعدمِ إمكانية المحوِ والتزييف فيه كما كان الحالُ فيما يُكتب على الرقِّ. ومِن ثَمَّ وصلت إلينا مجموعةٌ من أهم الوثائق العربية مكتوبة على البردي، والتي تمتازُ بتنوّع موضوعاتها؛ حيث تضمُّ العديد من الأوامر، والإقرارات، والمراسيم، والبراءات، والاتفاقيات، والمراسلات والسجلات، وعقود: الزواج،

والبيع، والإيجار، ووثائق: الوقف، والهبة، والملكية، والميراث، والعتق، والوصايا، وإيصالات: الجزية، والخراج، وكشوف حساب، ورواتب موظفين، وقوائم دافعي الضرائب، والعمال، والأجراء، والحرفيين... وغيرها. ولعل في هذا التنوع الكبير في موضوعات البرديات العربية ما يؤكد أهميتها في دراسات التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ونتيجة لهذه الأهمية الكبيرة للبرديات العربية فقد اهتم بقراءتها ونشرها والتعليق عليها العديد من العلماء والباحثين، والذين لازال العدد الأكبر منهم ـ للأسف الشديد ـ من غير العرب، ومنهم موريتز «Moritz, B»، الذي كان رابع مديرٍ لدار الكتب المصرية (وذلك خلال الفترة: ٢٥ أكتوبر ١٨٩٦ـ ٣١ أغسطس ١٩١١م)، ويرجع الفضل الأكبر له في اقتناء دار الكتب لمجموعتها المتميزة من الوثائق البردية.

وتتميَّزُ مجموعةُ البرديات بدار الكتب المصرية ـ دونًا عن مجموعات البردي بمكتبات العالم ـ بالندرة، وتنوع موضوعاتِها، وتواريخ كتابتها. فرغم قلة عدد البرديات الموجودة بالدار ـ إذا ما قورنت بالمجموعات العالمية، كمجموعة الأرشيدوق رينر بفيينا ـ والتي تصل إلى (٢٦٢٧) بردية[1]، إلا أنَّ أهميتها لا تقلُّ عمّا هو موجود في المكتبات العالمية، بل ربما

---

(١) من الجدير بالذكر أنَّ قسم البرديات بدار الكتب المصرية يقتني (٣٧٣٩) وثيقة، تحتوي على (٥٣٥٠) نصًّا. وتتنوع مادتها المكتوبة عليها كما تتنوّع موضوعاتها؛ فبينما يصل عدد الوثائق =

تفوقها بمراحل. فهي على سبيل المثال تضمُّ عددًا كبيرًا مِن خطابات قُرّة بن شَريك إلى بسيل صاحب كورة (أشقوة)، والمؤرخة بالقرن الأول الهجري، فضلاً عن بعض الطُّرز المكتوبة في عصر الدولة الأموية (٤٠-١٣٢هـ/ ٦٦١- ٧٥٠م).

أمَّا الموضوعات التي تتناولها هذه المجموعة الفريدة في دار الكتب المصرية فنستطيع ـ لثراء موضوعاتها وتنوعّها ـ أنْ نستجليَ بوضوحٍ وجلاءٍ شديدَيْنِ مَا كانت عليه الحياة قديمًا في المجتمع المصري؛ سواء كان ذلك في مقام السياسة والحكم، أو الإدارة والنُّظم، أو المعاملات اليومية، أو العادات والأعراف الاجتماعية، أو مراسم الزواج والطلاق، أو علاقات الحبِّ والوداد والوئام، أو رسائل الإخوان وما فيها مِن عبارات ساحرة، أو صكوك العتق والإبراء... إلخ.

كلُّ هذه الموضوعات التي تناولتها برديات دار الكتب المصرية على وجه الخصوص هي التي أغرت عددًا مِن علماء الغرب والمستشرقين بتناولها: دراسة ونشرًا، وعرضًا وتحليلًا، مع محاولة ربطِها بالمجموعات العالمية.

= المكتوبة على مادة البردي (٢٦٢٧) وثيقة، فهناك (١٠٥٠) وثيقة مكتوبة على مادة الورق (الكاغد)، و(٥٨) على الرق، و(٣) وثائق كُتبت على الرخام، وواحدة كُتبت على النسيج. هذا كلُّه فضلا عن (الدشت)، الذي يضمُّ وسط ركامه عددًا كبيرًا من الوثائق التي لا يقلُّ بعضها أهميةً عن مثيلِه المفهرس.

ويأتي في مقدمة هؤلاء المهتمين العالم النمساوي أدولف جروهمان «Grohmann, A»، الذي بدأ اهتمامه بدراسة البردي العربي منذ أنْ كان أستاذًا للغات السامية وتاريخ الحضارة الشرقية في جامعة براغ عاصمة جمهورية التشيك حاليًا؛ ومن ذلك قيامه سنة ١٩٢٤م بنشر عدة برديات من مجموعة دار الكتب المصرية، ومجموعة الأرشيدوق رينر Rainer بالنمسا، ثم زاد هذا الاهتمام وتوسَعَ بعد أنْ استدعته جامعة القاهرة؛ ليكون أستاذًا زائرًا للتاريخ الإسلامي والآثار الإسلامية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول [القاهرة الآن]؛ وذلك خلال السنوات (١٩٣٦ـ١٩٥٥م).ومن أبرز أعماله خلال هذه الفترة قيامه بالتصدي لنشر جزء كبير من مجموعة البرديات العربية بدار الكتب المصرية، خصص لها عشرة مجلدات صدر منها حتى اليوم ستة مجلدات خلال الفترة (١٩٣٤ـ ١٩٦٢م)[1].

وبجانب ذلك فإن لجروهمان العديدَ من الدراسات الأخرى عن البرديات العربية قبل كتابه عن برديات دار الكتب وبعده، منها على سبيل المثال كتابه: from the world of Arabic papyri ، و الذي يتناول

---

(١) أمَّا بقية المجلدات فهي تحت الترجمة والمراجعة والتصحيح، وسيصدر قريبًا المجلد السابع بعد فترة طويلة من انتظاره.

الحديث عن علم البرديات العربية، وأشهر مجموعات البرديات العربية في العالم، كما نشر جروهمان في هذا الكتاب عددًا من نصوص البرديات من مجموعات مختلفة في مصر والنمسا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا... وغير ذلك.

هذا عن بعض جهود أدولف جروهمان في تحقيق البرديات والتعليق عليها ونشرها، أما ما نُقدّمه لك أيها القارئ الكريمُ في هذا الكتاب الذي بين يديك فهو مجموعة محاضرات ألقاها هذا العالم الكبير ــ عن الوثائق البردية العربية ـ بالجمعية الجغرافية الملكية [المصرية حاليًا]، سنة ١٩٣٠م.

ونظرًا لأهمية تلك المحاضرات في علم البرديات فقد سارعت دار الكتبِ قديمًا بترجمتها ونشرها فورَ إلقاء المحاضر لها سنة ١٩٣٠م، تحت عنوانٍ مقترح، هو: (**الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظة بالدار**)، حيث صدرت في أربع فِصَلٍ صغيرة تحمل هذا العنوان.

وقد قام بترجمة هذه المحاضرات الأستاذ توفيق إسكاروس (١٨٧٤ـ١٩٤٢م)؛ الذي يُعَدُّ واحدًا من أشهر المؤرخين الأقباط، ومن أشهر مؤلفاته كتابه المهم: «نوابغ الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر»، كما كانت له مقالات وبحوث تاريخية في الكثير من المجلات والصحف، مثل: المقتطف، والهلال، والمجلة، ورعمسيس، والمقطم، والأهرام، وغيرها.

وما يهمنا هنا هو أنْ نذكرَ أن توفيق إسكاروس كان من أبرز العاملين في دار الكتب المصرية؛ حيث عمل بها وتدرّجَ في مناصبها إلى أن صار رئيسًا للقسم الإفرنجي بالدار آنذاك. وأثناء ذلك قام بترجمة المحاضرات التي بين أيدينا.

ومن الجدير ذكرُه أنَّ لهذه المحاضرات أهميةً خاصة في مجالها الذي تُعالجُه؛ وذلك لعدة أسباب، أولها: أهمية الموضوع الذي تتناوله المحاضرات، والخاص بالبرديات العربية. وثانيها: مكانة المحاضر العلمية في هذا المضمار. وثالثها: أن هذه المحاضرات لم تُطبع إلا مرة واحدة فقط منذ ثمانين عامًا، حتى صارَ مِن المتعذر على القراء الباحثين العثورُ عليها والإفادةُ منها.

وفي هذا الإطار ارتأت دارُ الكتبِ المصرية ـ وهي تحتفل بمرور مئة وأربعين سنة على إنشائها ـ إعادةَ طبع هذه المحاضرات الأربع في صورة جديدة ومنقّحة، مع تصحيح ما ورد في الطبعة الأولى من أخطاء، و إضافة مَا يلزمُ مِن تعليقاتٍ توضيحية لإضاءة العمل.

عملُنا في هذه الطبعة والمنهجُ المُتّبع:

كان لا بُدَّ لنا ونحن بصدد إعادة نشرِ هذه المحاضرات المُهمّة أنْ تخرجَ في زيٍّ جديدٍ يليق بها ومكانة دار الكتب؛ لذا كان لزامًا علينا أنْ نخدمَ

نصَّ المحاضرات: متنًا وهامشًا، بمجموعة مِن الأسس التحقيقية والمنهجية الضرورية، والتي تمثّلت في:

١- تصويبُ الأخطاء الواردة بالمتن، والتنبيه على ذلك بوضع الصواب بين معقوفتين [ ]، ثم الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٢- التعريف بالأماكن والبلدان المذكورة، وكذا الترجمة لبعض الأشخاص المغمورة التي وردَ ذكرُها في متن المحاضرات.

٣- الرجوع بالنصوص المنقولة في المحاضرات إلى مصادرها الأصيلة التي نقلَ المحاضر عنها.

٤- إضافة المقابل الهجري للتاريخ الميلادي إذا مَا أَغفله المحاضر، وكذا إضافة المقابل الميلادي للتاريخ الهجري، وإثبات ذلك في المتن بين معقوفتين.

٥- صُنْعُ كشّافات تحليلية، تشملُ مَا وردَ بالمحاضرات مِن: أعلام، وأماكن، ووظائف، وعناوين للكتب.

٦- عملُ مُلحقٍ مُصوّرٍ يضمُّ العديدَ مِن اللوحات التي تمَّ الحديثُ عنها في المحاضرات، بصورةٍ مُباشرةٍ وغير مباشرة. وهي محصورةٌ في مجموعة الأرشيدوق رينر بفيينا، ومجموعة دار الكتب المصرية.

ولقد حرصنا في هذه الطبعة على تمييزِ مَا قمنا به مِن عمل، ومَا كانت عليه الطبعةُ القديمة؛ لذا قمنا بتمييز إضافاتنا المختلفة بوضعها بين معقوفتين، سواء كان ذلك في متن المحاضرات أو الهامش، حتى إنَّ القارئ العزيز سيلحظُ أنَّ هامشًا واحدًا قد دُمِجَ فيه بين المعلومات القديمة والإضافات الحديثة، عَن طريقِ تقديمِ هامش الطبعة القديمة، ثُمَّ إضافة مَا قمنا بإضافته ووضعه بين معقوفتين.

أمرٌ أخيرٌ يتمثَّلُ في أننا لم نُرِدْ إثقالَ الهوامشِ ببيان طبعاتِ المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها ورجعنا إليها؛ لذا فقد اكتفينا في الهامش بذكر عنوان المصدر أو المرجع مع بيان الجزء والصفحة، وأردفنا في نهاية العمل قائمةً مفصّلة بالمصادر والمراجع التي تمّ الرجوعُ إليها.

وختامًا فإنه يلزمُ علينا أنْ نشكرَ كلَّ مَنْ مدَّ إلينا يدَ العونِ في إنجاز هذا العمل على هذا الوجه، نخصُّ بالشكرِ الأستاذ الدكتور فاروق جاويش (رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية)، والأستاذ الدكتور عبد الناصر حسن (رئيس الإدارة المركزية لدار الكتب). وكذا الشكر موفور للدكتور برنارد بالم Bernhard Palme بالمكتبة الوطنية بالنمسا؛ الذي أسعفنا ببعضِ ما طلبناه مِن برديات بمجموعة الأرشيدوق رينر، ولا ننس كذلك تقديمَ وافر الشكر إلى الأستاذة الفاضلة مرفت عبد الرءوف (رئيس قسم

البرديـات بـدار الكتب المصرية)؛ على مساعدتها لنا وإمدادنا بمَا نحتاجُ إليه مِن إحصائيات وبيانات.

وبعدُ؛ فإنْ كانَ ثمّةَ توفيقٌ فهذا فضلٌ مِنَ الله، ومِنّةٌ منه علينا، وإنْ يكـن غير ذلك فهذا منّا ومن الشيطان، ونعوذُ بالله مِن الخـذلان وسـوء العاقبـة، والحمد لله رب العالمين.

المحرّرَان

ذو الحجة ١٤٣١هـ

نوفمبر ٢٠١٠م

دار الكتب المصرية

المحاضرة الأولى

عن

الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار

للدكتور

أدولف جروهمان

ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة في مساء ٥ أبريل سنة ١٩٣٠

تعريب

الأستاذ توفيق إسكاروس

رئيس القسم الإفرنجي بالدار

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

نبذةٌ في علم قراءة الأوراق البردية العربية

في سنة ١٨٢٤م عثرَ بعضُ الفلاحين على جرّةٍ صغيرةٍ مختومةٍ، وُجدت فيها ورقتان مكتوبتان باللغةِ العربيةِ. وكانت هذه اللّقيةُ في مكانٍ بالقربِ مِن أهرامِ سقارة، ولا يبعدُ كثيرًا عن دير القديس أرميا (بوهرميس)[1] ـ في مقبرةٍ على قولِ بعضِهم، أو في بئرٍ على قولِ البعضِ الآخر ـ فسُلّمت لقنصل فرنسا بالقاهرة يومئذ، وهو المدعو مسيو دروفتي (Drovetti)، فاهتمَّ بها وأرسلَها للبارون سلفستر دي ساسي (Sylvestre de Sacy) المستشرق المعروف[2]؛ لكي ينشرَ مَا بالورقتَيْنِ، وسُرعانَ مَا بحثَ ونشرَ مقالًا عنها، ظهر في صفحات ٤٦٢ ـ ٤٧٣ من (مجلة العلماء) (Journal des Savans)، الصادرة بباريس سنة ١٨٢٥م.

هذا أوّلُ نبأٍ عَلِمَ منه الناسُ أمرَ هذه الأوراق البردية الأولى. وبأمر وصولِها إلى أوربا أدّى البارون خدماتٍ جليلةً يُقدّرُها العارفون إلى أيّامنا

(١) [يقع هذا الدير بسقارة بمحافظة الجيزة، وكان أرميا معاصرًا للإمبراطور البيزنطي أنستاسيوس (٤٩١-٥٨١م). انظر: الأديرة الأثرية في مصر لوالترز، ص ٣٥٤.]

(٢) [يُعَدُّ دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨م) شيخ المستشرقين الفرنسيين، من أعماله: تحقيق «كليلة ودمنة»، وتحقيق وترجمة كلٍّ من: «الإفادة والاعتبار» لعبد اللطيف البغدادي، و«شذور العقود في ذكر النقود» للمقريزي، و«البردة» للبوصيري. انظر: المستشرقون لنجيب العقيقي، ١/ ١٦٢ - ١٦٥؛ موسوعة المستشرقين لعبد الرحمن بدوي، ص٣٣٤-٣٣٩.]

الحاضرة، ومِن ذلك الوقت تنبّهوا إلى شأنِ الأوراقِ البرديّة العربيـة؛ ومِـن ثَمَّ تطوّرَ البحثُ في غضون الثلاثين سنة الأخيرة حتى أصبحَ عِلْمًا ضروريًّـا لدراسة تاريخ الإسلام وحضارته.

لم يكن هذا الاكتشافُ في أرض مَنْف[١] القديمة وحيدًا بالنسبةِ للأوراق العربيّة؛ لأنَّ أبا العبّاس العالم النباتي في سنة [٦١٣هـ][٢] (١٢١٦م) كانَ قد أُعْجِبَ بما رأى مِن العظمةِ والجلال في أطلال تلك المدينة القديمة العريقـة في المجدِ والمدنيّةِ، فلا عجبَ أنْ وُجدت بين أطلالها وخرائبهـا مثـل تلـك اللّقية.

بعد مُضيٍّ خمسين سنة وجدوا بالفيوم في أطلال أرسينوه[٣] القديمة كميةً

(١) [ورد في معجم البلدان لياقوت، ٥/ ٢١٣، أنها اسم مدينة فرعون، أصـلها بلغـة القـبط: مافـه، فعُرّبت فقيل: منف. وفي القاموس الجغرفي لمحمد رمزي، ١/ ٤٢٢، أنها من مدن مصر القديمة في أول الصعيد، على غـربي النيـل، واسـمها القـديم: مافـه، أي: مدينـة الثلاثـين، وبالروميـة: منفيس.]

(٢) [في الأصل:٧١٣هـ. والصواب ما أثبتناه، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بـن مفـرج الإشـبيلي، المعروف بابن الرومية، النباتي. ذاع صيتُه في علم النباتات والبحث عنها. رحل إلى المشرق؛ فزار مصر سنة ٦١٣هـ. انظر: الإحاطة في أخبار غرناطـة لابـن الخطيـب، ١/ ٢٠٧- ٢١٤؛ ونفـح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري، ٢/ ٥٩٦- ٥٩٨.)]

(٣) [كذا كُتبت الكلمة بالهاء، والسائد كتابتها بالياء: أرسينوي (Ἀρσινόη)، وقـد أطلقـت عـلى عدة مدن مصرية في العصر البطلمـي، ـ ومـا يعنيـه المحـاضر هنـا ـ إقلـيم الفيـوم، وقـد سـمّاه بطلميوس الثاني بهذا الاسم تخليدًا لـذكرى زوجتـه أرسـينوي الثانيـة. انظـر: تـاريخ مـصر في عصري البطالمة والرومان لأبي اليسر فرح، ص ٤٨ - ٤٩.]

كبيرةً من الأوراق البردية، تنقّلت إلى أنِ استقرّت بين مجموعات أوربية منوّعة، أهمُّها مَا حُفظَ في ڤيينا وبرلين وباريس. ومِن المحتمل أنْ يكونَ تاريخُ كثيرٍ مِن الأوراق المحفوظة بدار الكتب المصرية متصلًا بتلك اللّقايا أو أنْ تكونَ جزءًا منها.

ثُمَّ اكتُشِفت مجموعاتٌ أخرى مِن الأوراقِ البردية العربية، وجدها المنقطعون للبحث عن السِّباخِ بين تلال أهناس (هيراكليوبوليس)[1]، وأخميم (بانوبوليس)[2]، والأُشْمُونين (هرموبوليس ماجنا)[3]،

(١) [مِن أعمال مركز بني سويف، وهي من المدن المصرية القديمة؛ حيث كانت قاعدة القسم العشرين من أقسام الوجه القبلي. مِن أسمائها القديمة: Hat nen nsout، ومعناها: قصر الطفل الملوكي، و Henensou, Nen nsou, Henen nsout وهي خنسو، واسمها الأشوري: خنسى Hininsi، والرومي Heracleopolis Magna، أي: هراقليوبوليس الكبرى، والقبطي: خناس Henis أو Henes، ومنه الاسم العربي: إهناس. وقد ورد ذكرها في العديد من الكتب الجغرافية العربية . راجع عنها على سبيل المثال: معجم البلدان، ج١ ص٢٨٤؛ القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ٢ / ٣ / ١٥٣-١٥٤.]

(٢) [هي مِن أقدم المدن المصرية. كانت قاعدة القسم التاسع بالوجه القبلي. لها عدة أسماء قديمة، تُنسب كلُّها إلى الإله (من) وهو إله الفلاحة، واسمها القبطي Chemin أو Khmin، ومنه اشتُقّ اسمها العربي أخميم. وهي تتبع حاليًا محافظة سوهاج. انظر: القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ٨٩-٩٠.]

(٣) [الأشمونين Eschmounein مِن أعمال مركز ملوي بمحافظة المنيا، ذكرها ياقوت في معجم البلدان، ١/ ٢٠٠، وقال: هي قصبة كورة من كُور الصعيد الأدنى غربي النيل، ذات بساتين ونخل كثير. جاء في القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ٥٩- ٦٠ أنّها كانت المركز العام لديانة الإله توت، المسمّى: خمنو، ومنه سُميت المدينة بالقبطي Chmoun، ومنها اسمها العربي القديم: شمون.]

والبهنسا(أوكسيرينكوس)[1]، وكوم إشقاو (أفروديتوبوليس)[2]، وميت رهينة (منف)[3]، وبدَيْر القدّيس أرميا (بوهرميس) بالقرب مِن سقارة، وفي إدفو[4] حيث عثروا بجانب أوراق متفرّقة على الكتاب العربيّ الوحيد المخطوط على بردي كاملا على نوعٍ ما، ومكوّنًا لأكبر مجموعة مِن نوعِها في الحديث الشريف، يرجع تاريخُه إلى القرن الثالث للهجرة[5].

---

(١) [البهنسا من البلاد القديمة في صعيد مصر ، اشتُهرت بصناعة المنسوجات، تقع حاليًا في محافظة المنيا، كان اسمها بالرومية Oxyrhynchos، وبالقبطية Pemdjè و Pemzè. وحرفا dj في اللغة القبطية ينطقان سينا وصادًا، فيُقال: بمسية، ومنها اسمها العربي بهنسة، ثُمَّ أضيف إليه أداة التعريف فصارت البهنسا. انظر: أحسن التقاسيم للمقدسي، ص ٢٠٢؛ معجم البلدان، ١/ ٥١٦ - ٥١٧؛ القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ٢/ ٣/ ٢١١ - ٢١٢).]

(٢) [من أعمال مركز طما بمحافظة سوهاج، كانت قاعدة القسم العاشر في الوجه القبلي، واسمها العربي القديم (إشقوة). وكان اسمها بالرومية Aphroditopolis، وبالقبطية Tschkòou أو Xkòou. القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ١٣٦.]

(٣) [من أعمال مركز العيّاط، واسمها الأصلي هو: منية رهينة، ثُمَّ حُرِّف اسمها مِن (منية) إلى (ميت). و(رهينة) هوا اسمُ جماعةٍ مِن العرب يُعرفون بعرب رهينة، نزلوا بتلك الجهة، وأنشأوا هذه القرية فنُسِبت إليهم. وذكر جوتييه أنّها تُطلق على طريق أبي الهول الكبش، التي توصل بين معبد بتاح وبين مدينة منف. انظر: القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ٤٨ - ٤٩.]

(٤) [تقع في صعيد مصر، وتتبع الآن محافظة أسوان، وهي على ضفة النيل الغربية. كان يُعبد بها الإله هوريس ـ وهو الصقر ـ واسمها بالرومية هو Apollonos superioris ، ومعناها أبوللونوس العليا، وبالقبطية Atbo، ومنه اسمها العربي إدفو. انظر: القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ٢١١.]

(٥) يشير المحاضر بذلك إلى أوراق كتاب أبي محمد عبد الله بن وهب الفهري، المولود في ذي القعدة سنة ١٢٤ للهجرة، وقيل: في سنة ١٢٥ هـ ، [وتوفي سنة ١٩٧ هـ/ ٨١٣م]. وهو الكتاب =

وقد لا يُخطئ مَنْ يظنُّ أنَّ الموجودات المستخرجة مِن تلك البلاد القديمة قد تصلُ إلى أيدينا سالمةً خاليةً مِن العيوب؛ وذلك لأنَّ الأجزاء النفيسة وُجِدت متلاصقةً متماسكةً إلى حدٍّ يقرُبُ مِن تحجّرِها، مطموسة بالتراب وملقاةً في ناحيةٍ. هذا غير مَا يصلُ إلينا ممزّقًا كلّه أو بعضه؛ مِن فعل أكل الأرضةِ، سواء كانَ لرطوبةِ الأرضِ، فانعدمَ في الظاهر ولا أملَ لإرجاعِه، أو أنّها آلت ـ تقريبًا ـ إلى العدمِ مِن فعل النيران، وقد تكون في الغالب هي القطع الأكثر نفاسة، ومِن الأسفِ أنْ تئولَ إلى مثل هذه الحال.

أمَّا مَا سلمَ مِن الأرضة فإنّه ـ في الغالب ـ يؤثّرُ فيه السّباخُ، فيعدمه أو يفتته قطعًا صغيرةً مِن أقلّ ملامسة للغبار، أو لاختلاطٍ بالترابِ والرمال. ومثل هذه الأجزاء وبعض القطع التي لا يُستفادُ منها قد لا تتأتى سلامتها إلا بفضل العامل الصابر الذي يبذلُ جهدَهُ لاستخلاص مَا يقدرُ عليه خدمةً للعلمِ.

بجانبِ هذه توجدُ لحسنِ الحظِّ قطعٌ سليمة يمكن قراءتُها بسهولةٍ وبغير احتراسٍ، وتلك الأوراقُ هي التي تكونُ ـ في الغالب ـ محفوظةً في

= المحفوظ تحت رقم [٢١٢٣] حديث بالدار، ويُرى في قاعة المعرض، ويشمل: «كتاب الأنساب، وكتاب الصمت، وكتاب الخاتم، وكتاب الأجناس مِن بني إسرائيل، مِن جامع عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، عفا الله عنه ونفعنا به». [وقد حَقّق الباحث مصطفى حسن حسين الكتابَ في رسالة جامعية بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، ثم صدرَ مطبوعًا عن دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة ١٩٩٦م.]

جرارٍ مِن فخّارٍ أو سلال، مثل التي وُجدت في سقارة وذُكِرت آنفًا. وكثيرًا مَا تكونُ هذه الأوراقُ ملفوفةً في أدراج صغيرة، مربوطة في دبارٍ بخيوطٍ، أو برباطات صغيرة مِن البردي ـ أيضًا ـ عليها طابعُ المؤلِّف وخاتمه غالبًا. وهنا يجبُ العملُ بصبر وتؤدة في ثباتٍ لفكِّ الأدراجِ وتسطيحِها، ذلك أفضلُ مِن إعادةِ توليفِ الأجزاءِ الصغيرةِ إلى بعضِها، ولصق القطع الممزقة أو الشذرات منها.

أجل، إنَّ عملًا كهذا يتطلَّبُ مجهودًا كبيرًا، يترتّبُ عليه كثيرٌ مِن المسئولية، ويقتضي مهارةً في علمٍ حين يتذكّر الإنسانُ أنَّ شذرةً واحدةً ـ قد لا يتنبّهُ المشتغلُ إليها ـ تكونُ لازمةً لوضعِها في مكانِها الأصيل وموقعها اللائق بها. والأَدْهى مِن ذلك حين يكونُ التُّجّارُ الذين اعتادوا شراء البرديّ أو أولئك الذين يجدون بعضَ أوراق بردية، فيدفعهم الطمعُ إلى فصلِ شذراتٍ مختلفةٍ؛ إمّا تعمّدًا أو دون علمٍ وقصدٍ سيئ.

إنَّ التوليفَ في الغالب لا تخفى أهميتُه القصوى للوصولِ إلى قراءةِ الأوراقِ البرديّة؛ فقد يُغَشُّ المرءُ أمامَ خليطٍ مِن القِطَعِ التي يجدُها في غير محلِّها، وبلا أقلّ ارتباطٍ بين بعضِها البعض، فماذا يجبُ أنْ يعملَ؟

يجبُ قبل كل شيء فصلُها بعنايةٍ كبرى وفي كثيرٍ مِن الاحتراس؛ حتى يمنعَ التشويهَ الناتج مِن النَّهَمِ لزيادةِ جرِّ النَّفْعِ، كما لا يجبُ الانتباه لمنعِ

الغشِّ الناتج مِن الخَلْطِ.

فإذا مَا وُجِدت لقايا كثيرة ولصقت تألّفت منها مجموعات مختلفة، كعقود بيعٍ وشراءٍ مثلًا، فالموضوعُ واحدٌ ولكنْ عند فصلِها عن بعضِها يحدثُ مرارًا أنْ يجدَ الباحثُ جزءًا من هذه العقود في مجموعة ـ ولنفرض أنّه الجانبُ الأيسرُ مِن خطابٍ أو عقدٍ رسميٍّ ـ في حين أنَّ الجانبَ الأيمنَ موجودٌ في مجموعةٍ أخرى(١)، وهذه على ممرِّ الزمنِ قد تتفتت أحيانًا مِن جرّاء التثنّي في وسط الأوراق.

ألا تجدونَ في ذلك غرابةً تجعلُ العملَ التحضيريَّ الممهّد للمشتغلِ بشئون الأوراق البرديّة وحفظها صعبًا، وفي كثيرٍ مِن الأحيان صعبًا جدًّا؟! فإنّه يبدأُ بالقراءةِ والحلِّ حتى يظنَّ نفسَه أنّه قريبٌ مِن النهاية، وإذا بصعوباتٍ تقومُ في وجهه مِن أنواعٍ أخرى.

وهذا ما لا يحدثُ في قراءةِ الأوراق البرديّة اليونانية والقبطية؛ لأنَّ هذه محفوظة حفظًا حسنًا على نوعٍ ما، بما يُسهّلُ على المهتمين قراءتها وحلّها حتى ولو كانوا قليلي الخبرةِ بشئونها بخلاف الأوراق البردية العربية؛ فهناكَ

(١) [والأمثلة على ذلك كثيرةٌ؛ منها: بردية مِن برديات قرة بن شَريك، إلى بسيل صاحب أشقوة، ومؤرخة بسنة ٩١هـ. وهي مقسومة إلى جزءين، الأول: وهو الجهة اليمنى، محفوظ بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٣٣١. والجزء الثاني: وهو الجهة اليسرى، محفوظ بالمكتبة البريطانية، تحت رقم ٦٢٣١ (٣). انظر: برديات قرة بن شريك العبسي لجاسر خليل أبو صفية، ص١٣٤.]

النقطُ معدومة ولكن هنا نقط مميِّزة بين الحروف المتماثلة في كتابتها، مثل: الباء والتاء والثاء والنون والياء، والجيم والحاء والخاء... وهلمّ جرّا.

كما أنّه في كثيرٍ مِن الأحيانِ تكون كتابةُ الكلمات قابلةً لتأويلاتٍ في المعنى، ولا يكونُ القارئ متأكدًا مِن أنَّ شخصًا كان فيما مضى (دقّاق)، أي: تاجر دقيق. أو (زقّاق)، صانعُ الزِّقِّ أي: القربة. كما أنَّ هناك كتاباتٍ تتشابهُ فيها الحروف، مثل الدال المكتوبة في آخر كلمة، فإذا مَا كُتبت طويلة تكونُ كالكاف. كذلك الراء والدال، وهما حرفان يمكنُ الخلطُ بينهما بسهولةٍ... إلى ما إلى ذلك مِن أنواعِ التَّشابهِ. ويحدثُ أنْ تَكْتُبَ يدٌ ثقيلة خشنة دالًا بضغطٍ في أوّلها، فيظنّها القارئُ واوًا ولا يفطنُ لها.

لا بدعَ أنْ يحدثَ التأويلُ والاحتمال الكثير، وقد يصعبُ الأمرُ أكثرَ أمامَ الأسماء الأعلام على الخصوص، ولكنّ قليلًا مِن الخبرةِ قد تسمحُ للباحثِ المتريّثِ باتجاهه إلى الهداية. وإنّي لا أريدُ أنْ أُعْلِمَكُم وأوضّحَ لكم جميعَ الصعوباتِ تفصيلًا؛ لأنَّ قليلَ الخبرةِ يرى نفسَه حائرًا تائهًا في لجّةٍ مِن الشكوك والفروض، ولكنّي لا أُخفي عنكم أنَّ أشكالَ الحروفِ المهملة في رسمِها كلّها قد لا تكونُ وحدها موضعَ الاحتمالات. بل هناك ما هو أَنْكَى؛ حيث تكونُ جملٌ بأكملها أو عبارات دينية مثل: «الحمد لله وهو أهله»، أو غيرها مثل: «وكتب شهادته في تاريخِه» ـ قد تعوّدَ كاتبوهَا أنْ

يكتبوها متواصلةً أو مختصرة[1] بكيفيّة لا يمكنُ تصورُها.

هذه قد يكونُ أمرُها سهلًا إذا كانت لها أمثالٌ كثيرة. أمَّا إذا كانت الحالُ في كتابةٍ اكتُشفت حديثًا فقد يكونُ مِن الضروريِّ التريُّثُ إلى أنْ تُقْرأَ عبارتُها، مع محاولة إرجاعِها إلى الوضوحِ، كما لو كانت مكتوبةً بخطٍّ جليٍّ.

إذن يمكنكم إدراكُ مبلغ الصعوبةِ في حلِّ ألغازِ مثل هذه الكتابات، ولا أُغالي ـ أبدًا ـ إذا قلتُ لكم: إنّي أعرفُ المَهرةَ مِن المستعربين كانَ بينهم مَنْ تحيّرَ واختلطَ الأمرُ عليه إزاء صعوباتٍ لحلِّ مثل تلك الكتابات. النتيجة: ليس أمام قارئ الخطوط العربية سهولة كما يظنون، ولا يجد[و]ن في طريقِه ورودًا كما يقولون.

ولربما تسألونني عن: الموجب الذي يُحتِّمُ على قارئ البردي العربي شروعَه في عملٍ جسيمٍ كهذا قد يُخطئ فيه أو يُصيبُ؟ فالجوابُ أنَّ هذا أمرٌ لازمٌ وإلى الدرجة القصوى، وإلا فمِن المحتمل أنّي مَا كنتُ لأحدّثكم إذ تتأكدونَ بأني كنتُ أخصّصُ أوقاتي إلى دراسة أشياء أكثر أهميةً.

يمكنني أنْ أقولَ لكم: إنّي بعد خمس عشرة سنة مِن العمل المتواصل أراني مغتبطًا أكثر مِن بدايتي به في أوّل يومٍ، وأنَّ السرورَ العظيمَ من هذا

---

(١) مثل: «حدثنا» تُكتب «سا» وغيرها. وأخبرني حضرة الدكتور جورجي بك صبحي أنَّ القلمَ الديموطيقي يحدث كثيرًا مثل هذا وبأشدّ صعوبة منها، كما أنهم يكررون ألفاظًا بعبارات مختصرة مثلها.

العمل ـ على صعوبتِه ـ قد ازدادَ بوجود أشياء وحيدةٍ مِن نوعِها.

لقد ينبهرُ قارئ الخطوط والكتابات، ويُعجب مِن أثرٍ شيّدَهُ مَلِكٌ عظيمٌ، حين يكتشفُ كتابةً قد يتضحُ فيما بعدُ أنّها مصدرٌ تاريخيٌّ جليل، وعلى غايةٍ مِن الأهميّةِ.

كذلك كَمْ يكونُ حظُّ قارئ الورق البردي العربي منّا سعيدًا، إذا وُفِّق لقراءةِ أمرٍ عالٍ، أو مرسوم حفظه القدرُ مِن العبث، وكان مِن حُسْنِ الحظِّ أنْ يصلَ إلينا سالمًا. لنضرب لذلك مثلًا: تلك البراءةُ الصادرة مِن الأمير [المنتصر][1] بالله في سنة ٢٤٢ للهجرة (سنة ٨٥٦م)؛ إذ قد حوت في سطورٍ قليلةٍ تبليغًا لوكيل الأمير بإسنادِ المنصبِ إلى العبّاس بن عبد الله بن أمير المؤمنين، بما معناهُ: مِن محمد [المنتصر] بالله وليِّ عهد المسلمين «عهدنا إليكَ بالحكمِ في مصرَ وبرقة والإسكندرية».

أمثالُ هذه القطعِ ليست قيمتُها فقط في صدورها مِن شخصيّاتٍ تاريخيّةٍ بارزةٍ، ولا في خطوطِ مُصَدّريهَا. ولكن أهميتها تتناولُ البحوثَ والمصادرَ الأخرى التي تكونُ موضوع دراسةٍ غايةٍ في الفائدةِ. وعندنا منها أمثال كثيرة بدأت مِن عام ٢٢ للهجرة (٦٤٣م)، لغاية عصر الفاطميين.

---

(١) [في الأصل: المستنصر. والصواب ما أثبتناه، وهو ابن الخليفة المتوكل العباسي وولي عهده. تولى الخلافة بعد مقتل المتوكل سنة ٢٤٧هـ/ ٨٦١م. انظر: تاريخ الطبري، ٩/ ٢٣٤؛ البداية والنهاية لابن كثير، ١٤/ ٣٤٦.]

وجميعُ أمور الحياةِ قد تتجلّى للباحثِ مِن وقوفِه على تفصيلاتٍ مهمّةٍ؛ إذ نستكشفُ كيفَ كانَ يتصرّفُ ولاةُ الأمورِ في مصر القديمة ويعملون في عهد الأمويين والعباسيين، وكيف كانت العلاقاتُ في الدواوين بينهم، وكيف كانَ الأهالي يستنصفون الحُكّامَ ليقضوا بينهم بالعدلِ، وكيف كانت أحوالُ البلادِ الإدارية، وتجارة مصر وصناعاتها في القرون الأولى للهجرة، وكيف كانت سوقها تحتكمُ في أسواقِ العالمِ كلِّه بحاصلاتها يومئذ، خصوصًا فيما لا مثيلَ له إذ ذاكَ، كأوراق البردي والمنسوجات ذات الخيوط.

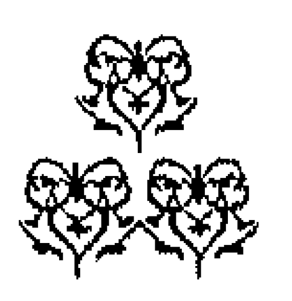
ومنها تعلمُ أثمانَ الأصنافِ الصناعيّة، والحاجيات المعاشية، وأثمان الأراضي والعقارات. وهكذا نتتبعُ الحوادثَ ونتصوّرُ سعادة مصر القديمة وضعفها في مختلف العصور، ولا نقفُ منها فقط على قيمة النقود النسبية ـ حيثُ كان الذهب أغلاها ووحدتها ـ ولكن على أسعارها ـ أيضًا ـ بالنسبةِ للفضّةِ، وهكذا في باقي المعاملات.

نعلمُ ـ أيضًا ـ بأنَّ السُّفنَ الشراعية التجارية كانت تذهب إلى أنطاكية وإلى النوبةِ؛ لتنقلَ كميات الذهب المنتظر ورودُها منها. كما نلقي نظرةً إلى لغة التخاطبِ بين التُّجّار، ونعلمُ كيف كانوا يمسكون دفاترَهم ويضبطون حساباتِهم. أمّا الحياةُ الداخليّةُ فقد وضحت أساليبُها أمامَنا بفضل وجودِ

آلافٍ مِن الخطاباتِ، التي كانت لا تقتصرُ في فحواها على العلاقات اللطيفة بين الجنسَيْنِ، ولكن تنكشفُ عنها أمور دقيقةٌ ذات تأثيراتٍ مهمّةٍ مِن عهدٍ بعيدٍ في القرونِ الوسطى[١].

هنا نرى مرءوسًا يُخاطبُ رئيسَه المريض بلغة الشرق السحرية، مستفسرًا عن صحّتِه، وهناكَ نرى يتيمًا بائسًا يُخاطبُ الحاكم ويُقدّمُ إليه ملتمسًا. كما نعثرُ على نصيحةٍ مِن والدٍ إلى ولدِه، أو على أوامر أصدرتها سيدتان لوكيل أشغالهما. وبالجملة نرانا بين أحوال الحياة اليومية التي تُكلِّمُنَا بأفصح بيانٍ عن حياة تلك العصور الماضية بمزيد الغرابةِ.

يقينًا لا يُوجد مؤرّخٌ مهما كانَ كثيرَ التعمّقِ في التفاصيل، ولا قصصيٌّ أو جامعٌ للحكاياتِ، أو كاتبٌ يمكنُه كشف القناع عن وصف دقائق الحياةِ في تلك العصور الخوالي بمثل مَا تُحدّثُنَا به هذه الأوراق التي أُخرجت مِن أرضِ مصر. إذن مِن هنا تتبيّنُ الأهمية لأنها المَعِينُ الصحيحُ، والمصدرُ الصادقُ لتاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الزاهية في العالم الماضي.



---

(١) [مِن ذلك بردية محفوظة بدار الكتب المصرية، بطاقة رقم (٣٩٤١)، تشتمل على خطابٍ غراميٍّ من محبوب إلى محبوبته، أوله: «يَا مَن بيدكِ عمري، وأنا حبيبك الأول، وأنا أذوب وأذبل ...». انظر: الملحق، لوحة رقم(١).]

لكن مِن أيٍّ نوعٍ كانت هذه الأوراق، وأقصدُ: أيّةُ مادة من المواد كانت تُستعمل للكتابة؟

كانت في أوّل الأمرِ على ورقٍ برديٍّ، ولا يخفى أنَّ البرديَّ مِن الحاصلاتِ الخاصة التي تُنبتها مصر. وكانَ مستعملًا مِن قديم الزمن على عهدِ المملكة المصرية الوسطى. ويمكنُ القول وعلى سبيل التأكيد بأنَّ النباتات التي عُملت منها الأوراقُ البردية كانت تلعبُ ـ تقريبًا ـ في حياة مصر الاقتصادية نفسَ الدور الذي يلعبه القطنُ الآن وفي أيامنا الحاضرة.

ففي مستنقعات الدلتا كانت مسطّحاتٌ واسعة تغطّيها هذه النباتات التي كانت تُستعمل جـ[ـذ]ورُها وأوراقُها في شئون مختلفة، ويزرعونها بين المشاتل. وبقيت زراعتُها إلى أنِ اختفت منذ أواسط القرن العاشر للميلاد حيثُ كفُّوا عن زراعتها.

ولكن حوالي سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م) كان يوجدُ كثيرٌ مِن الأوراق البردية في بركة قارون بالفيوم، وفي الوجه القبلي. وفي أواخر القرن الثامن عشر حتى سنة ١٨٢٠/ ٢١م (١٢٣٦هـ) كانت هذه الحشائشُ لا توجدُ إلا نادرًا في مستنقعاتِ الدلتا. أمّا في أيامنا الحاضرة فإنّ زراعتها تباعدت إلى السودان. كما أنّ القاهرةَ لا تخلو مِن وجودِ بعضٍ منها إلى الآن في بساتينِها،

وفي حديقة الحيوان قدرٌ جميلٌ منها[1].

ومِن المناسبِ ذكرُه أنَّ بعضَ الشُّعراء في الجاهلية كانوا يُشبّهون النبـاتَ لجمالِه وتناسقِه بحركات المليحة، وذات القامة الهيفاء والكاغد الحسناء[2].

وكان قدماءُ المصريين يتخذون مِن جذور هـذه النباتـات طعامًـا وغـير ذلك مِن الحاجيات[3]، كما صنعوا منها حبالًا، وإنّه في دمياط كانوا يصنعون

---

(١) [من المعلوم أنَّ مدنًا بعينها قد اشتهرت بزراعة نبات البردي وتصنيعه، منها: بنها، وبوصير، وسمنود، ودهقلة، وبورة على الساحل بـدمياط، وإخنـو (وتـسمى: وسـيمه، بـالقرب مـن رشيد). راجع ذلك تفصيلًا: البرديات العربية في مصر الإسلامية لسعيد مغاوري، ص٤٨-٥٢.]

(٢) اكتشف الدكتور ريزنر (Reisner) أوراقًا مِن عصر الأهرام بـالقلم الهيراطيقـي مثـل هـذا التشبب والغزل عند قدماء المصريين، في وصـف الـبردي وعـود اللـوتيس (Lotus) أي: اللينوفر. [مِن ذلك قول عبيد بن الأبرص مُشبّهًا سـاق محبوبتـه بنبـات الـبردي في اسـتوائه وانسجامه: خَوْدٌ مُبَتَّلَةُ العِظَامِ كَأَنَّهَا بَرْدِيَّةٌ نَبَتَتْ خِلَالَ غُرُوسِ

وكقول زهير بن أبي سُلمى مُشبّهًا أطراف أصابع محبوبته بنبات البردي:

وكَأَنّها يَوْمَ الرَّحِيلِ وقَدْ بَدَا مِنْهَا البَنَانُ يَزِينُه الحِنّاءُ

بَرْديَّةٌ في الغِيلُ يَغْذُو أصلَهَا ظلٌّ إذا تلَعَ النهارُ ومَاءُ

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص، ص٦٩؛ وشرح ديوان زهير بن أبي سُلمى لثعلب، ص٣٤٠.]

(٣) [ذكر ابنُ البيطار في (الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) أنَّ أهل مصر تمتـصّه ثـم يطرحـون ثقله، وقد يستعملونه بدل القصب. كما نقلَ جملةً مِن فوائده الطبيـة الكثـيرة. انظـر: الجـامع لمفردات الأدوية والأغذية، ١/ ٨٧.]

منها حتى سنة ١٧٩٦م (١٢١١هـ) حصيرًا ـ أيضًا ـ وما زالوا يعملون[1].

غيرَ أنَّ المهمَّ في الموضوعِ أنَّ نوعًا مِن الورقِ البرديِّ كانَ يُصنع مِن لبابِه، وهذا عُرِفَ في بلادِ العرب قبل ظهورِ الإسلام، وسرى استعمالُه مدّةَ ثلاثـ[ـة][2] قرون، وصار واسطة عقد الحياة العقليّة والثقافة في مصر. حتى إذا مَا فتحَ العربُ أرضَ الكِنَانة امتلكوا هذا الورقَ الغريب، وكانَ الخلفاءُ يفضّلونه في رسائلِهم؛ لأنه كما يقولُ البيروني المؤرّخ العربي في (تاريخ الهند)، صفحة (٨١) وما بعدها: إنه لا يمكنُ محو الكتابة دونَ إتلافِ البردي[3].

وقد يكونُ مِن المفيدِ عِلْمُنَا بأنَّ الإمارةَ المصرية في عهدِ السيطرةِ العربيّةِ نفسِها استمرّت في استعمال ورق البردي؛ إذ نجدُ أمامنا أوراقًا مِن عهد فاتح مصر عمرو بن العاصِ. كما أنّه من المفيد ـ أيضًا ـ عِلْمُنا بأنَّ الخليفة

---

(١) [ذكرَ صاحب مؤلَّف (الكتاب في العالم) أنَّ المصريين استفادوا مِن نبات البرديّ كلّ الاستفادة؛ «فبجانب استخدامهم ساقَه مادةً للكتابةِ، جففوا جذورَهُ واستعملوها مادةً للوقودِ، واستخدموا أليافَه لصناعةٍ بعض أنواعِ الحبال، وكانوا يستعملونَ لُبَّه في أوقات الحاجة وندرة المحاصيل كغذاء». انظر: الكتاب في العالم، لمحمد ماهر حمادة، ص٦٢.]

(٢) [في المطبوع: ثلاث. والمثبت هو الصواب لغةً.]

(٣) [يقول البيروني: «فإنَّ القرطاسَ معمولٌ بمصر مِن لُبِّ البردي، يُبْرَى في لحمِه، وعليه صدرت كتبُ الخلفاء إلى قريبٍ مِن زمانِنا [توفي البيروني سنة ٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م]؛ إذ ليسَ ينقادُ لحكِّ شيءٍ منه وتغييره بل يفسدُ به». تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني، ص١٣٣.]

الوليد بن عبد الملك (٨٦ ـ ٩٦هـ/ ٧٠٥ ـ ٧١٥م) كانَ يستعملُه في شئونِه الشخصية. ونذكرُ أنَّ الإمارات السُّوريةَ وفي دواوين الحكومة على عهدِ الأمويين ما كانوا يكتبون إلا على البردي، ولم تُستبدل الكتابةُ على الورقِ إلا في عهدِ العباسيين، ولا يخفى أنَّ الرقوقَ كان استعمالُها شائعًا للكتابة عند الفرسِ، فأخذوها عنهم.

ذلك التغيير يرجعُ إلى عهد أبي جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٤ ـ ٧٧٥م)[١]، ولكنّهم في أحوالِهم الخاصة وأمور الحياةِ الداخلية كان استعمالُ البردي قائمًا في العراق إلى مُدّةٍ مديدةٍ؛ ففي الحيِّ التجاري ببغداد (الكرخ) كانَ يوجد شارعٌ للبردي معروف باسم (درب القراطيس)[٢].

وهنا في سنة ١٧٨هـ (٧٩٤/ ٩٥للميلاد) أنشأوا أوّلَ معملٍ لصناعةِ الورقِ؛ ومِن ثَمَّ تقدّمت صناعتُه، وانتهى الأمرُ بأنْ تقومَ مقام البردي

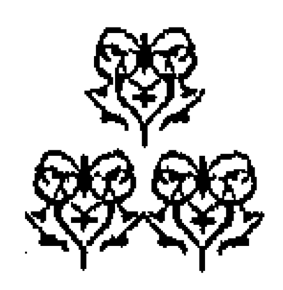
---

(١) [ولقد بلغت درجة شيوعِ البردي ووفرته طوال عصر بني أميّة وخلال الفترة الأولى من عصر بني العباس أنّ حدثنا الجهشياري أنّه في أيّام أبي جعفر المنصور كان الطومارُ يُبَاعُ بدرهمٍ واحدٍ. انظر: الوزراء والكتاب، ص١٣٨.]

(٢) انظر: كتاب المحاسن والأضداد للجاحظ، ص٣٣٦و٣٣٧، وتاريخ الطبري، جزء ثالث ص٩٩٩. [وذكره الخطيب البغدادي في تاريخه، ٢/ ١٢٤ ـ عَرَضًا ـ عند ترجمته لأبي الحسن محمد بن أحمد المؤدّب. وذكره ابن الجوزي في المنتظم، ١٤/ ٢٨١؛ والذهبي في تاريخ الإسلام، ٢٦/ ٤٧١، في أحداث سنة ٣٧١هـ وذكر وقوع حريقٍ به في ربيع الأول من السنة المذكورة.]

نهائيًّا، ومِن المؤكَّدِ أنَّ تحوّلًا كهذا يتطلّبُ زمنًا(1).

وفي سنة 903 للميلاد (291هـ) كانت أدراجُ البردي الواردة مِن مصر منتشرةً في غرب الدولة الإسلامية، بينما كانوا في الشرقِ يُفضّلون ورقَ سمرقند. على أنَّ تدهورَ البردي تمَّ في غضونِ نصف قرنٍ تقريبًا؛ ذلك لأنَّ الورقَ على متانتِه كَانَ يُبَاعُ بأثمان أرخص ممّا كان يُبَاعُ به البردي، مع مَا كانَ عليه البرديُّ مِن الغلاء في القيمة والسُّرعةِ في العَطبِ. وعلى الرغم مِن ذلك فإنَّ الدوائرَ البابوية [لم تزل] تستعملُ البردي حتى سنة 1057م (449هـ)



(1) [أشارت المراجع إلى أنَّ أولَ مصنعٍ لصناعة الورق في العالم الإسلامي كان بسمرقند سنة 133هـ/ 750م؛ وذلك بعد انتصار المسلمين بقيادة زياد بن صالح الحارثي حاكم سمرقند على إخشيد فرغانة الذي كان يناصره ملك الصين؛ ممّا أدى إلى وقوع عدد كبير من الصينيين في الأسر، وكان مِن بينهم عدد من الأشخاص يتقنون صناعة الورق. أمّا أول مصنعٍ للورق في البلادِ العربية فقد كان في بغداد، وذلك في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، سنة 180هـ/ 796م، وكان الفضل بن يحيى البرمكي وزير الرشيد هو الذي أقام هذا المصنع؛ ثم لم يلبث أنْ أمرَ الرشيد بأن لا يُكتبَ في سائر الأقطار إلا على الكاغد. انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، 2/ 475- 476؛ المخطوط العربي وشيء من قضاياه لعبد العزيز بن محمد المسفر، ص28.]

هنا يصحُّ التساؤل: كيفَ كانَ يُصْنَعُ البردي؟ الجواب: إنه كان يُصْنَعُ كما كان يصنعونه قدماءُ المصريين تمامًا ويقينًا، إذا قُورنت روايةُ الكاتب الروماني پلينوس (Pline) بما أثبتَه العالمُ النباتي أبو العبّاس المشار إليه آنفًا في بيانِه الذي نوّهَ إليه ابن البيطار[1].

تصوّروا أنّهم كانوا يفصلون بالعرضِ سيقان هذه الحشائش الطويلة إلى قِطَعٍ يتساوى ارتفاعُها مع ارتفاعِ الورقةِ المراد تكوينها، وبعد أنْ ينزعوا القشورَ يفصلون بآلةٍ حادّةٍ وبسنِّها الرفيع الصفائحَ الرقيقةَ التي يتكوّنُ منها قلبُ السَّاقِ. كانوا يصنعون ذلك بالكيفية التي كان يقومُ بها الصينيون في صناعةِ الورق مِن قَشِّ الأرز (وهو المعروف بالاسم اللاتيني Aralia tetrapanax papyrifera في الاصطلاح النباتي)؛ وذلك بِشَقِّ لبّ الساقِ بطولِه مع الضغطِ عليه في رفقٍ وبانتظام، ثُمّ لصقها على أوراق رقيقة بسُمكٍ متساوٍ بآلةٍ حادة، وبحركةٍ دائريّةٍ منتظمة لكي نحصلَ على أفرخٍ رفيعةٍ.

---

(١) جامع المفردات، ١/ ٨٧، قال: «وصفةُ عمل القرطاس عند المصريين في الزمان الأوّل: كانوا يعمدون إلى سوق النوع، فيشقونها بنصفين مِن أوّلها إلى آخرها، ويقطعونها قطعًا قطعًا، وتوضع كلُّ قطعةٍ منها إلى لصقِ صاحبتِها على لوحٍ من خشب أملس. ويأخذون ثمر البشنين ويلزجزنه بالماء، ويضعون تلك اللزوجة على القطعة، ويتركونها حتى تجفَّ جدًّا، ويضربونها ضربًا لطيفًا بقطعة خشبٍ تُشبه الأرزبة صغيرة حتى يستوي من الخشنِ، فتصير في قوامِ الكاغد الصرف الممتلئ، ويستعملونه في العلاج».

وهناكَ طريقةٌ أخرى كانت تنحصرُ في تثبيتِ آلةٍ حادّةٍ كالمقطع على مُسطَّحٍ أفقيٍّ، وتحريك لُبِّ البردي ـ أي: القطع الرخوة اللزجة ـ حول محورها، مع ضغطها قليلًا بملاصقتِها للآلة الحادّةِ؛ حتى يمكنَ بذلك استخراجُ قشورٍ رفيعةٍ مِن اللُّبِّ طويلة بجانب بعضها البعض. بعد ذلك تُؤخَذُ قشورٌ أخرى لِتُوضَعَ على الأولى، وتُضغط الطبقتان بآلة كالمحارة فتتكونُ منهما الورقة، وفي الوقت نفسه تكون ملساء.

وكان يُظَنُّ أنَّ القطعَ الرخوةَ يمكنُ فصلُها بمجرّدِ تجريحٍ أو خدوشٍ بسيطة في قطاعاتٍ طولية، ولكنَّ الفحصَ الميكروسكوبي أوضحَ لنا أنَّ الأمرَ ليس كذلك؛ لأنّه إذا كانت اللفائفُ التي يُظَنُّ فصلُها إلى قطاعاتٍ طويلةٍ تُوضع بعضُها فوق بعضٍ، فإنَّ كميّات أوعية اللُّبِّ التي تراها العينُ المجرّدةُ كأنها ألياف يلزمُ أنْ يظهرَ امتدادُها مِن طبقتَيْنِ: غليظة من ناحية القشور، رقيقة الجزء الوَسَطي؛ ومِن ثَمَّ حيثُ تكونُ كميات اللُّبِّ متلاصقة يجب وجودُ طبقات غليظة، بينما يجب أنْ تكونَ دقيقةً في الوسطِ. على أنَّ الأوراقَ البرديّةَ لا يظهرُ فيها هذا الاختلافُ.

ثبتَ مِن الفحصِ الميكروسكوبي أنَّ كميّةَ الأليافِ متشابهةٌ، كما تظهر كذلك للعين المجرّدةِ. وإذا أردتم أن تختبروا فخذوا ـ غيرَ مأمورين ـ قطعةً مِن الورق البردي القديم وعرّضوها للنور، فترون أنَّ كمياتِ اللُّبِّ التي

يبلغُ طولُها بين سنتيمتر واحد ونصف سنتيمتر إلى ثمان سنتيمترات، يرى الفاحصُ أنواعًا رقيقةً أو غليظة أو رقيقة جدًّا أيضًا، كما أنَّ قِطَعَ الأوراقِ تختلفُ كثيرًا طولًا وعرضًا؛ إذ إنَّ أطولَها يبلغُ إلى مقياس ٧٥ سنتيمترًا في ٤٤ سنتيمترا ونصف سنتيمتر عرضًا.

هذه الأوراقُ كانت جُفِّفَت وصُقِلت بِمَدَقٍّ أو مخباطٍ، وملست بواسطة صحفة مِن غراء النَّشَا، ولُصقت الأوراقُ لتكونَ ملفًّا طويلًا[1].

وكانَ لصقُها محكمًا جدًّا حتى يكونَ اكتشافُها صعبًا. فقد حدَّثَنا الكنديُّ[2] ـ مِن أشهر كُتّابِ العهدِ العربيِّ ـ عن درجٍ طوله ٣٠ حورة رومية، وهو ذراعٌ مقياسه ٥٤ سنتيمترًا، أي: بما يقربُ من الخمسة عشر مترًا، غير أنّه ليس مِن المجزومِ بصحّتِه أنْ يوجدَ ملفٌّ فيه عشرون ورقة ظلّت محفوظةً مدة العهدِ العربيِّ؛ لأنَّا لم نجد هذا القدر طولًا مِن ذلك

(١) [يُحدّثنا ابنُ المدبّر ـ وهو مِن رجال القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي ـ عن طرق لصق أوراق البردي مع بعضها البعض لتكونَ على هيئة لفائف، فيقول: «ولم أرَ شيئًا في إلصاقِها ألطف مِن أنْ يُنقعَ الصمغُ العربي في الماء ساعةً حتى يذوبَ، ثُمّ يُلصق به. وكذلك ماء الكثير [وهو طلع النخل وشحمه الذي في وسط النخلة] ـ أو النشاستج [وهي النَّشا]، ثم تطويه طيًّا رقيقًا وتجعله في منديل نظيف، ويُرفع تحت وسادةٍ حتى يجفَّ». انظر: الرسالة العذراء لإبراهيم ابن المدبر (ضمن رسائل البلغاء)، جمع: محمد كرد علي، ص١٨٤.]

(٢) ونَقَلَ عن الإمام الكندي جلالُ الدين السيوطي في (حسن المحاضرة)، جزء ٢ ص٢٣٠: «ويعملُ طوله ثلاثون ذراعًا وأكثر في عرض شبرٍ». على أنَّ ورقَ البردي المصري بلغ منه ما كان طولُه ١٢٠ قدمًا في قدمٍ ونصف، أي ٣٠ مترًا في نصف متر وغيرها كان أطول من ذلك.

العهدِ، وغايةُ الأمرِ أنَّ الذي عُثِرَ عليه وحيدًا مكوّنًا مِن عشرين ورقة، وتاريخه سنة ٨٨ للهجرة (٧٠٧ للميلاد) لم يتعدّ طولُه خمسة أمتارٍ.

ولا بُدَّ لنا مِن الإشارةِ إلى أنَّ الأوراق ضُمّت لكي تكونَ أليافُها أفقيّةً في المقدم، عموديّة في الخلفِ (أي: على الوجه والظهر). ولا يوجدُ اختلافٌ عن هذه القاعدةِ إلا في الورقة الأولى؛ إذ كانوا في الأغلبِ يصنعونها مِن مادةٍ أسمك وأقلّ صلاحيّةً عن الأوراق الأخرى التي يتألّفُ منها الملفّ نفسُه، وفي الغالب ـ أيضًا ـ أنْ تكونَ الورقةُ الأولى على قفاها، بمعنى أنْ تكونَ أليافُها العمودية هي الأمامية، وأليافها الأفقية هي الخلفية.

أمَّا تعليلُ ذَلِكَ فسَهْلٌ إدراكُه؛ لأنّه لأجلِ حفظِ البردي بسهولةٍ كان يُطوى متوازيًا مِن الجهةِ الضيقة، وبذلك تكونُ الورقةُ الأولى في الخارج وتُغطّي الملفَّ أو الدرج كغلافٍ. وعليه يلزمُ انتقاءُ ورقةٍ أكثر سمكًا، بحيثُ تكونُ أليافُها في خطٍّ أفقيٍّ حول الدرج بأكملِه حين يكون مطويًّا، وبذا كان منظرُه مقبولًا.

ولقد كان اليونانُ يدعون هذه الورقة، ويعرفونها باسم (بروتوكول) أو (الطراز)[1]، وكانوا يزينونها بكتابةٍ حروفُها ممتازةٌ في الرسمِ، ويتّخذون لها قلمًا خاصًّا أو منقاشـ[ـًا] للتصوير كريشةٍ للمصوِّر. وتلك الكتابةُ تنحصرُ

---

(١) [أصَّل المحاضر لكلمة (طراز) وذكر معانيها المختلفة، في مقدمة كتابه (أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية)، ١/ ٣- ٤.]

في اسمِ العامـلِ المُكلَّـفِ بـصناعةِ الـبرديِّ، والمكـان الـواردِ منـه، وتـاريخ صدورِه. فلم يتغيّر ذلك في حكم العرب لأنّه في عهدِ عبد الملك بن مـروان في سنة ٧٤ للهجرة (٦٩٣م)، وربما كانَ بعـد ذلـك التـاريخ بـسنتَيْنِ طـرأَ إصلاحٌ بدّلَ الرموزَ المسيحية وعباراتها بعباراتٍ مكتوبةٍ باللُّغتَيْنِ: اليونانية، والعربية.

ولا يصعبُ على المـرءِ إدراكُ الـسّببِ؛ لأنَّ إحـساسَ المـسلمين الـدينيَّ كانت تؤثّرُ فيه الرموزُ المسيحية، وقد وُجِدَ صليبٌ على بروتوكول بيزنطـي محفوظًا في المتحف البريطاني بالقسمِ الشرقي رقمه ٥٠٠١ في ورقتـه الأولى (أ)، فمِن السهلِ معرفةُ الداعي إلى هذا التغيير.

كذلك يوجدُ شيءٌ ثانٍ كانَ وجودُه يعدُّ افتياتًا ثقيلًا على حقـوقِ الدولـة لذكر أسماء الموظّفين اليونانيين في تلك الصكوك الرسـميّة (البروتوكـول)، فاستُبْدِلت فيها بعدُ بكتابةٍ يونانية وعربية، ذلك غير مذكّراتٍ سياسـيةٍ ذات صيغةٍ مؤلمة تبادلت بـين دولتـي بوزنطيـة ودمـشق، كانـت نتيجتَهـا قطـعُ العلائق الودّية بينهما، ودعت إلى ضرب النقودِ العربية، فاسـتُبْدِلت الـصيغُ المسيحية المألوفة فيها بالطبعِ بصيغٍ إسلاميّةٍ؛ إذ كانوا يبدأون بكتابة شـهادة التوحيد، وبدل اسم (قوميس) الحاكم الروماني كانوا يكتبـون اسـم الـوالي العربي على مـصر، وهـو الـذي كـان في الغـالب يتولَّى إدارةَ بيتِ المالِ، وفي

بعضِ الأحيان كانَ يُكْتَبُ اسمُ الخليفةِ أيضًا.

على أنَّ الحكومةَ العربيّةَ لم تتعرّض كثيرًا لهذه الأمور وتأبه لها في عنفٍ وتصرٌّ عليها، بل احتفظت على نوعٍ مَا بنصوصِ تلك العهودِ البيزنطية (البروتوكول) إلى وقتٍ طويلٍ، وكانت تكتبُها باللُّغتين: اليونانية، والعربية.

دار الكتب المصرية

المحاضرة الثانية

عن

الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار

للدكتور

أدولف جروهمان

ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة في مساء ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

تعريب

الأستاذ توفيق إسكاروس

رئيس القسم الإفرنجي بالدار

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

المحاضرة الثانية

ألقيت في الساعة السادسة مِن مساء يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

وقفنا في المحاضرةِ الأولى عند حدِّ الكلامِ على كتابةِ الطراز باللُّغتَيْنِ: اليونانية، والعربية. وإثباتًا لذلك أتقدّمُ لحضراتِكم بمثالٍ مِن المحفوظِ بدار الكُتبِ المصريّة، رقم (٦٠) مِن فهرس مجموعة الأوراق البردية وفيه باليونانية والعربيّةِ[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا إلهَ إلا الله وحدَهُ محمّد رسول الله

عبد الله الوليد على يد قُرة الأمير

ترونَ المكتوبَ أوّلًا: ترجمة البسملة باليونانية، يتبعُها نصُّ البسملةِ بالعربية وشهادة التوحيد، ثم اسم الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦ ـ ٩٧هـ/ ٧٠٥ ـ ٧١٥م)، واسم الأمير قرة بن شريك[2] (٩٠ ـ ٩٦هـ/ ٧٠٩

(١) [نشره جروهمان في كتابه برقم (١٦)، ١/ ٣١ وما بعدها. وهو محفوظ بدار الكتب المصرية، بطاقة رقم (٢١). أمّا رقم (٦٠) المذكور أعلاه فهو رقم الحفظ. انظر: الملحق، لوحة رقم (٢).]

(٢) [هو قُرَة بن شَريك بن مَرْثد بن حازم بن الحارث العَبْسي، تولى إمرة مصر من قبل الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وكان أميرًا على الصلاة والخراج معًا، بداية من ربيع الأول سنة ٩٠هـ/ فبراير سنة ٧٩٨هـ، وحتى وفاته في ربيع الأول سنة ٩٦هـ/ ٦ديسمبر سنة ٧١٤م. انظر: ولاة مصر للكندي، ص ٨٤-٨٦؛ النجوم الزاهرة لابن تغرى بردي، ١/ ٢١٧ـ٢٢٠.=

ـ ٧١٤م) مع حرف (ع) للدلالة على أنَّ نصَّ البروتوكول (الديباجة) كُتب على الدرج في المصنع بأمر الأمير ومصادقته. وبجانب هذا النصِّ المقروء ترى خطوطًا عموديّةً تتخلّلُها حروفٌ يونانية يمينًا وشمالًا:

ففي السطرِ الأول حرف الهجاء (f) وفي الخامس (e)، وفي نوعٍ مِن إطارٍ أسطواني (الخانة الملوكية التي كان يستعملُها قدماءُ المصريين لنقشِ أسماء الفراعنة عليها)، ولا أسهلَ مِن المضاهاةِ على بروتوكول بوزنطي للوقوفِ على الحقيقة. فحرف (f) مأخوذٌ من (Fl) اختصارًا من اسم (Flavius)، وعلامةُ العددِ تُبيّنُ لنا احتفاظَهم بالطريقةِ ذاتِها للتأريخ حتى في العهد العربيِّ كما اعتادوا كتابتَها على المستندات اليونانية، واليونانية العربية.

وفي أوائل هذا العهد بالذات، وفي حالتِنَا التي نستشهدُ بها كانت هذه العلامةُ اليونانية (7)يُرَادُ بها: الدور السابع أو سنة ٧٠٩ للميلاد [/ ٩١- ٩٢ للهجرة]. والواقع أنَّ قُرّة بن شَريك عيَّنَ عاملًا على مصر في هذه السنة تحقيقًا. ولا أريد أنْ أتوسَّعَ في الموضوعاتِ والتفصيلاتِ، ولكن هذا لا يمنعُ مِن ملاحظةِ أنَّ الديباجاتِ أو الرسميات المُعتاد كتابتها على

= وعن قرة بن شريك وبردياته، راجع: ولاية قرة بن شريك على مصر في ضوء الأوراق البردية لإبراهيم أحمد العدوي، المجلة التاريخية المصرية، مج ١١، القاهرة ١٩٦٣م؛ برديات قرة بن شريك العبسي لجاسر بن خليل أبو صفية.]

البروتوكول بلغتَيْنِ تشملُ علاماتٍ أخرى أو جملةَ علاماتٍ نقلًا عن البروتوكول البوزنطي.

واستنادًا على هذه الأنواعِ مِن الديباجات يمكنُنَا القولُ بأنّه كانت تُرسَمُ خطوطٌ عموديّة وتُكْتَبُ بجانبِها حروفٌ يونانية وتواريخ بالترتيب الذي كان يُستعمل في الديباجات البوزنطية المحضة، وإنَّ النصَّ العربيّ واليونانيّ كان يُكتب في المسافة الخالية بين السُّطورِ.

على أنَّ استعمالَ اللُّغتَيْنِ للكتابة على هذه الديباجات قد بَطَلَ استعمالُه كما قلتُ بين سنتي [١١٠و١١٤ للهجرة/] ٧٢٨ و٧٣٢ للميلادِ ؛ ومِن ثَمَّ كانَ يُكتَبُ النصُّ العربيُّ وحده ثُمَّ تدرّجَ مِن الاختصارِ إلى التطويلِ.

وفي القرنِ الثالثِ للهجرةِ [/ التاسع للميلاد] كانوا يكتبون على الورقتَيْنِ الأوليين بتمامِهما، وأحيانًا على الثالثةِ أيضًا. ووجدنا بروتوكولًا مكتوبًا عليه باللُّغتَيْنِ نصٌّ مِن ١٤ سطرًا بتاريخ [٩٨هـ /] ٧١٦/ ٧١٧م لا يشملُ فقط العبارات الدينية، بل يشمل - أيضًا - اسمَ الخليفةِ والأمير وحاكم الإقليم الذي صُنِع فيه البردي وسنة إخراج الدرج، وأخيرًا اسم صاحب بيت المال (كوزير المالية اليوم) المنوط به الرقابة ومراجعة عمل البردي، والذي وضع الطابع الأميري على الدرج.

تنوّعَ نصُّ مَا يُكتب على الديباجات العربيةِ، ثُمَّ اتّخذَ سبيلَه في الكثرةِ

والازدياد. ويمكنني أنْ أذكرَ لكم أكثر من ٩٥ شكلًا مختلفةً في أشكالها الدينية المتنوعة المستعملة، وهي تتميّزُ كثيرًا فيما بينها. على أنَّ الأكثر فيها ذكرُ اسمِ الخليفة والأمير وعامل بيت المال، وفي الغالب اسم مكان المصنع بالضبط، و(الطراز) وهو الاسم المُتَّخذُ لمعامل النسيجِ في الدولة، وتاريخ العمل وإصداره، وعدد الموظّفين مِن الوزراء، ووليّ عهد المسلمين في الغالب.

كان هناك إصلاحٌ آخرُ لجأوا إليه، وقد أظهرَ لنا في الغالبِ مَا كان يُكتب مختصرًا على ظهر هذه الديباجاتِ مِنَ العباراتِ الدينية، مصحوبةً ـ أحيانًا ـ باسمِ العاملِ. وفي الغالبِ كانت تُكتب هذه الديباجات العربية بالمدادِ الأحمر والأخضر، أو الأزرق بجانب الأسمر الغامق، فتظهر هيئتُها غريبةً.



لماذا كانوا يستعملون هذه النصوص على الدرجِ؟ لقد كان يُظَنُّ مدّةً طويلةً أنَّ القصدَ منها تقديم برهانٍ على احتكارِ البرديِّ المصنوع في معامل الدولة. وكنت أنَا شخصيًّا أعتقدُ صحّةَ ذلك، ولكن ظهرَ لي الآن ـ استنادًا على بحوث سنيور ماريانو سان نيكولو (Marieno San Nicolo) ـ أنَّ هذه النصوصَ في وضعها كان القصدُ منها مراقبةَ الدولة على عمل

البرديّ؛ وبذلك كانَ استعمالُها ضروريًّا لتحريرِ العقودِ، وإنْ لم يكن لهذا القصدِ فعَلى الأقلِّ لنشرِ المستنداتِ التي تُكتب على أدراج[1] شبيهة بالأوراقِ المعروفة اليوم في إيطاليا باسم (popiro bollato).

قد يكونُ الجوابُ صعبًا؛ إذ إنّه كانَ لا بُدَّ لُمسجّلي العقودِ الرسميين مِن الإغريقِ المنوطين بتحريرِها مِن مراعاةِ البند (٤٤) مِن قانون چوستنيان (٥٣٦م)[2]، الذي يقضي بعدمِ استعمال شيءٍ آخر غير الأوراق البردية التي عليها نصُّ الديباجة، بحيثُ يكونُ البروتوكول والنصُّ في ورقةٍ واحدةٍ. واستمرّت هذه العادةُ ولم يتخذها العربُ قاعدةً إلا في أحوال استثنائية أثناء القرون الثلاثة الأولى للهجرة.

حقيقة أنَّ بدار الكتب المصرية عددًا مِن المستندات القبطية عليها بروتوكول[3]. وكذلك منشورٌ أسقفيٌّ صدرَ مِن الأنبا بطرس بطريرك

(١) [ذكر جروهمان ـ أيضًا ـ في مقدمة كتابه (أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية)، ١/ ٤، أنَّ درجَ البرديِّ، الذي كان يُصنع في دور البردي ثُمّ يتداول في أيدي الناس عن طريق التجارة، يتألّفُ من عشرين ورقة ملصق بعضها ببعض.]

(٢) [نسبة إلى إمبراطور الدولة الشرقية چوستنيان الأول (٥٢٧ – ٥٦٥م)، وهو يعد أهم عمل قانوني شهدته أوربا في العصور الوسطى، وتقع أهميته في أنّه جمع مختلف أطراف القوانين والتشريعات الرومانية ـ إمبراطورية وغير إمبراطورية ـ مع تبويبه وتنظيمه. انظر: أوربا العصور الوسطى لسعيد عبد الفتاح عاشور، ٢/ ٢٠١- ٢٠٣.]

(٣) [يبلغ عدد البرديات المكتوبة باللغة القبطية في دار الكتب المصرية ٤٦ بردية.]

الإسكندرية (حوالي [٩٥هـ /] ٧١٣م) بمناسبة أعياد الفُصح، مكتوب على درج بأوّلِه بروتوكول يوناني عربي تاريخه سنة ٨٨ للهجرة (٧٠٧م). ولو أنَّ مئات مِن المستندات ليس عليها، ولكن هذا لا يمنعُ مِن أنْ تكونَ محترمةً قانونًا.

وبالجملة فإنَّ لدينا مجموعاتٍ أدبيةً يونانيةً على أوراق بردية وأخرى قبطية؛ حيثُ نجد ديباجات في وسطِ النصِّ، أو هي جزءٌ مِن الكتابِ. والكتابُ العربيُّ[1] الذي أشرنَا إليه ـ آنفًا، ووُجِدَ في إدفو ـ عليه بروتوكول مِن القرن الثالث للهجرة، وهو جزءٌ مُكمِّلٌ للنصِّ.

ومهما يكن مِن الأمر، فإنّه قُصِدَ بهذا الوضعِ مَنْعُ الغِشِّ والتزييفِ. وكانَ مِن الصعبِ جدًّا إدخالُ التزوير على هذه الديباجات؛ إمَّا لدوام التغيير في عباراتِها، أو أنَّ الموظّفينَ والحُكّامَ والملوكَ لم يكونوا دائمين فتختلفُ باختلافِهم، أو أنّهم كانوا يستعملون في الديباجات البوزنطية والعربية ـ في الأوقاتِ الأخيرة على الأخصّ ـ كتابةً مشبكةً ذات شكلٍ خاصٍّ يصعبُ قراءتُها؛ لذلك كان مِن الصعب تقليدُها وتزييفُها كما هي الحال في الأوراق المالية اليوم.

مِن أجلِ ذلك كانَ يُقَوَّى البروتوكول الواقي الذي كانَ يُوضَعُ حول

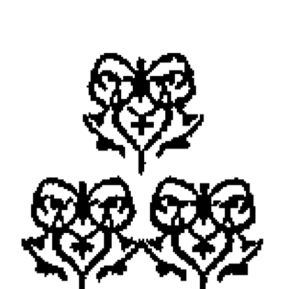
---

(١) [يقصد المحاضر كتاب (الجامع في الحديث) لابن وهب.]

الدرجِ برباطاتٍ مِن البردي الملفوفة على الجانب الضيّقِ، ولم يكن هذا الاختراعُ مِن المستحدثاتِ في الزمن العربي؛ لأنّه وُجدت كذلك ورقة برديّةٌ مكتوبةٌ بالقلم الهيراطيقي محفوظة في متحف برلين.

وبالرغمِ مِن هذا الاحتياطِ وبَذْلِ كلِّ المَسَاعِي لحماية الدرج بوضعه في غلافٍ مِن الرقوقِ ـ فإنَّ البرديَّ ما زالَ سريعَ العطبِ، قليلَ المقاومةِ. وكانَ المُكلَّفُ بحفظِ الأوراقِ البرديّةِ مضطرًّا لوضعِها في جِرَارٍ؛ وبذلك كانت تَسْلَمُ هذه الأوراقُ التي كانت تُوضَعُ في هذه الأوعية المختومةِ، وتصلُ إلينا سالمةً.

أمّا في العهدِ العربيِّ فإنّهم كانوا يستعملون هذه الوِقَايَات مِن الزجاج لحفظِ الأدراجِ، كما علمنا مِن خطابٍ تجاريٍّ يغلبُ عليه أنّه مِن كتابة القرن [الثاني أو الثالث للهجرة/] الثامن أو التاسع للميلادِ، وكانت خمس قطع مِن هذه المحافظ تساوي دينارًا إلا ثلثي قيراطٍ، في حين أنّ أحسنَ الأصنافِ لا تُبَاعُ القطعُ الأربعُ منها إلا بقيمةِ دينارٍ وسدس دينارٍ.



قلتُ قبلًا: إنَّ البردي كان عملًا مصريًّا بحتًا، وأكثر المعامل كانت في الدلتا؛ حيث مادةُ البردي وحشائشه كانت تُستحضر منها بكمياتٍ كبيرةٍ،

وكانت البلاد المشهورة بصنعِ البردي كثيرةً، مثل: (أوسيم)[١]، و(بورا)، و(الأفرجون)[٢]، و(الفار). وذلك غير بلادٍ أخرى ذُكِرَت في البروتوكولات المختلفة، ولم نعرف أسماءَهَا بالضبطِ لعدمِ وصولِها إلينا سليمةً.

أمَّا في خارج الديار المصرية فإنَّ البرديَّ كانَ يُصْنَع في (سُرَّ مَنْ رَأَى) ببابل[٣]، وكانَ يُزرع قليلًا ـ وفي أحوال خاصة ـ في (بَالَرْم) بإيطاليا. على أنَّ هذه المصانع مَا كانت لِتُجهّزَ برديًّا في فروخٍ منفصلةٍ، بل في أدراجٍ كاملةٍ طويلةٍ، تُقَسَّمُ فيما بعد بحسب رغبة التُّجّارِ والكُتّاب.

وقد أطلقوا (الطُّومار) أو (طومار قرطاس) أخذًا مِن الكلمة اليونانية (طوماريون) التي كان يقصدون بها الجزء السادس مِن الدرجِ[٤]، واحتفظوا

---

(١) [من المدن القديمة، واسمها العربي القديم (وسيم)، تقع في الضفة الغربية من النيل، بمحافظة الجيزة. انظر: معجم البلدان، ٥/ ٣٧٧؛ الخطط التوفيقية لعلي مبارك، ١٧/ ١٦٢- ١٦٣؛ القاموس الجغرافي،٢/ ٣/ ٥٧- ٥٨.]

(٢) لعلها: فوّة والمزاحمتين.

(٣) [يقصد المحاضر ببابل هنا بلاد العراق.]

(٤) [ذهب ابنُ دريد والجواليقي إلى أنّ كلمة (الطومار) دخيلةٌ معرّبة، بينما ذكر ابن سيده في (المخصص)، وابن منظور في (لسان العرب) إلى أنّها عربيّة؛ لأن سيبويه قد اعتدّ بها في الأبنية. انظر: المخصص في اللغة لابن سيده، ١٣/ ٨؛ والمعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي، ص٢٧٣؛ ولسان العرب، مادة (طمر). وقد نسبَ إليه العربُ أنواعًا مِن الأقلامِ، فذكروا: قلم الطومار، ومختصر الطومار، وخفيف الطومار. انظر: صبح الأعشى للقلقشندي، ٣/ ٥١ وما بعدها.]

بهذه التسميةِ في القرنِ الأوّل للهجرة [/ السابع الميلادي]، وأطلقوها على الورقةِ الرسميّة، كما هو ثابتٌ مِن ورقة برديّة محفوظة بمجموعة دار الكتب المصريّة(١).

والمفهوم أنّهم كانوا يصنعون أنواعًا كثيرةً مِن البرديِّ كما كانت عليه الحال قديمًا، ولكنّا لم يُمْكِنَّا الوقوفُ على مُسمياتِ كلِّ نوعٍ، غايةُ الأمرِ أنَّ عِلْمَنَا لم يتعدّ أنّهم كانوا إلى ذلك العهدِ البعيدِ يطلقون القرطاس على نوعٍ مِن البرديّ المظروف، وهو الاسمُ المعروفُ للبردي. ويُرَادُ منه (بوق) أو (نفير)، وكانَ مُعَدًّا لوضعِ المساحيق ذات الروائح العطريّة، وبعض أنواعِه كانت جيّدةً وذات ثمنٍ غالٍ اتخذوها مِن عهدِ الفراعنةِ. ومنها نوعٌ على ضدّ ذلك؛ كان خشنًا، ونوعٌ آخر مِن البردي المقوّى (الكرتون) مِن العهد العربيّ.

وقفنَا ـ أيضًا ـ على أثمانِ البردي المُستعمَلِ في مصر القديمة، وعلى عهدِ العرب (ولكن ليس على عهدِ اليونان). وكانت أثمانها تختلفُ بحسب الصِّنْفِ، إلى أنْ تبلغَ ـ أحيانًا ـ حدًّا مرتفعًا. وعثرنا على أحد عشر إيصالًا باستلامِ البرديِّ، واردةً مِن صاحب بيتِ المال الحسن بن سعيد في ١٩٦ ـ ٢١١هـ (٨١١ ـ ٨٢٦م) تدلُّنا على الأمرين الآتيين:

---

(١) [لعلَّ المحاضر يقصد هنا واحدةً من تلك الخطابات الرسمية التي كُتبت مِن قرة بن شريك وإليه في القرن الأول الهجري/ الثامن الميلادي.]

(١) أنَّ طومارًا ـ أي: سدس درج ـ كانت قيمتُه قيراطًا أو ١/ ٢٤ مِن الدينارِ.

(٢) أنَّ الدرجَ الكاملَ كانَ يُبَاعُ بستّةِ قراريط أو ربع دينار. على أنّه حوالي سنة [١٨٤ للهجرة/] ٨٠٠ للميلادِ كان الدرجُ مِن أعلى نوعٍ يُبَاعُ بدينارٍ ونصف دينار، وفي القرنِ التاسع كان الدرجُ يُبَاعُ مِن دينار و١/ ٩٦ إلى ١/ ٣٢ مِن الدينار.

هذا مَا وصلَ إلينا علمُه عن الأثمانِ، وهي مرتفعةٌ نسبيًّا إذا علمنَا أنَّ تلكَ القيمةَ كان يُدفع مثلُها لاستئجارِ فدانٍ صالحٍ للزراعةِ، أو هي إيجار حانوتٍ مدّةَ عامٍ! فلا عجبَ إذا لُوحِظَ الاقتصادُ في استعمال هذه المادة الغالية الثمن إلى هذا الحدِّ؛ إذ إنهم كانوا مضطرين في كثيرٍ مِن الأحيانِ لاستعمالِ الأوراق البرديّةِ نفسِها[1]، كما كانوا يُضيّقون في الكتابةِ على قدر الإمكان، ويستعملون البياضات أخيرًا.

أجل، لم يكن إلا الموسرون وحدهم هم القادرين على تخصيصِ فرخٍ كاملٍ مِن البردي لمخابرات قليلة المعنى وخطوطُها واسعةٌ، فصَدَرَ أَمْرُ الخليفةِ عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١هـ / ٧١٧ ـ ٧٢٠م) على عدمِ

(١) [أي: إعادة استخدامها والكتابة عليها مرةً بعد مرّةً. وبالفعل فغالبًا ما يُكتب على البردية الواحدة ـ بل على الوجه الواحد ـ أكثر مِن نصٍّ، مِن غير وجود علاقة بين هذه النصوص. وهذا مَا سيتحدث عنه المحاضر بعد قليل.]

التبذيرِ، ومُنبّهًا إلى وجوب الاقتصادِ. وكانت تعاليمُه تصدرُ مِن وقتٍ لآخر إلى الدواوين بمراعاةِ ذلك، كما صدرت تعاليمُه ـ أيضًا ـ بوجوبِ تحصيل رسم على الأوراق الرسمية العمومية والقضائية، فكانت الدواوين تُحصِّلُ هذا الرسمَ. وظلَّ تحصيلُ ثمنِ الصُّحف، واستعمال «كرتيرا» (التمغة) عن اليونانية إلى عهد العربِ.

على أنَّ ثمنَ الصُّحفِ بَطَلَ في الدواوين، كما ثبت ذلك مِن كُتب قُرّة بن شريك في القرن الأول للهجرةِ [/ الثامن للميلاد]، ونبّهَ إلى وجوبِ الاقتصادِ وملافاةٍ في استعمال هذا الورق. ولو أنّهم عادوا إلى مَا كانوا عليه في أحوالٍ اضطرارية وعَرَضيّةٍ، ولكن يمكنُ القولُ بالجملةِ: إنهم كانوا يقتصدون كثيرًا في استعمال البردي حتى لو دَعَتِ الحالُ لاستعمال الورقة المكتوبة، كما حصل ذلك مرارًا. فلا بدعَ أنْ كانَ الكاتبُ الأديبُ يفتتحُ خطابَه متلطّفًا بعبارةٍ يعتذرُ فيها عن عدم إمكانه التحريرَ على ورقٍ غالٍ مِن البردي، كأنْ يقولُ: اعذرني يا سيدي بالنسبة للبردي، أو يقول ليس لديّ ورقٌ غير مقطوع: «اعذرني يا سيدي في القرطاس، فلم تحضر نقي».

وأخيرًا انتهى الأمرُ بمراعاة الاقتصادِ أكثر من ذلك بمَحْوِ مَا على المكتوبِ كي يُكتبَ عليه مرّةً ثانيةً، وأحيانًا كانوا لا يُكلّفونَ أنفسَهم مؤونة التَّعبِ باستعمال الإسفنجةِ، بل يكتبون حالًا بالعرض على ورقةٍ مكتوبةٍ

بالطُّولِ. وليس هذا النوع(١) مِن الأوراق إلا نادرًا.

لم يكن البرديُّ المادةَ الوحيدةَ الصالحةَ للكتابة كما تقدّمَ القولُ، والتي عثروا عليها في العهدِ العربيِّ؛ إذ كانوا يستعملونَ الجلودَ لذلك الغرض أيضًا، كما اتخذوها للكتابةِ عليها مِن قَبْل في بلادِ العرب، وفي مجموعتي دار الكتب المصرية(٢) وفي برلين جلودٌ مكتوبٌ عليها حُجَجٌ أو مستنداتٌ قيّمةٌ جدًّا.

ولم تكن الرقوقُ نادرةً في مصر، والمفهومُ أنّها كانت مستعملةً في بلادِ العربِ قبل الإسلام، ولو أنَّ استعمالَها لم يكن شائعًا كما كان في بلادِ الفُرْسِ والعراق التي اقتدت بها فيها.

وهناك - أيضًا - نوعٌ مِن القماش كانَ يُكْتَبُ عليه، وهو مِن خواص الصناعةِ المصريّة(٣). وكانت معامله في (أبو صير)(٤)،

---

(١) وُجِدَ نوعٌ مِن الورق القديم مكتوب عليه مرّتَيْنِ، وقد عرفه الإفرنج باسم (Palimpsest).

(٢) [يبلغ عدد قطع الرقوق بدار الكتب المصرية ٥٨ قطعةً، تشتملُ على ٧٠ نصًّا.]

(٣) [المقصود به هنا هو ما يُسمّى (القباطي)، ومثله مثل (المهارق) - وهي تلك الصحف البيضاء مِن القماش، وكانت من الحرير، حيث تُسقى بالصمغ وتُصقل ثم تُكتب عليها - غير أنَّ القباطي كانت عبارة عن ثياب بيضاء رقيقة، كانت تُتخذ بمصر من الكتان؛ ومِن ثَمّ فإن نسبتها إلى (القبط)، وهم أهل مصر. انظر: المخطوط العربي لعبد الستار الحلوجي، ص٢٢، ٢٥.]

(٤) [من البلدان القديمة، واسمها القبطي Bousir ومنه اسمها العربي: أبو صير. وتوجد في مصر عدة بلاد بهذا الاسم، أشهرها ببني سويف، إلا أن المرجح أن المقصودة بالنص هي تلك الواقعة بمركز سمنود بمحافظة الغربية. انظر: القاموس الجغرافي، ٢/ ٢/ ٦٩.]

و(سمنود)[1]، ولدينا حُجَجٌ قيّمة مكتوبةٌ على القماش محفوظةٌ بدار الآثار العربية بالقاهرة[2]، وبين مجموعة الأوراق البردية في برلين.

وِمن هذا النَّوعِ مَا كانَ مُخصّصًا لِتُسَدَّ به الجِرَارُ. وكان يُكتب على هذه القطع اسم المُرْسَل إليه والمرسِل، مصحوبةً بالتمنيات والبركات وغيرها، وكانت تُسْتَعملُ كَصُرّةٍ لإرسال النقودِ.

على أنَّ الورقَ المصنوع مِن الخِرَقِ تفوّقَ على كلِّ شيء آخر، وهو مِن اختراعِ العرب، وظهرَ في القرنِ الثاني للهجرة [/ الثامن الميلادي]، واستُعْمِلَ مع البرديّ والرقوق، وذاعَ استعمالُه بالتدريجِ إلى أنْ تمَّ له الانتصار، وانتهى أمرُه بأنْ حلَّ محلَّهما في أثناء القرنِ الرّابع.

ووجدوا بين آلاف الأمثلةِ التي عثروا عليها بين أطلالِ الأشمونين أشياءَ كثيرةً مِن كلِّ الأنواعِ، وكلِّ الألوان والأشكال والأحجام. وأذكرُ مِن أشهرها بعضَ قطعٍ مِن الورق، لُوّنت باللونِ الأحمر بمادة (الزنجفر)[3]، وبقي لونُها كما كان لم يتغيّر ولم يتبدّلْ.

---

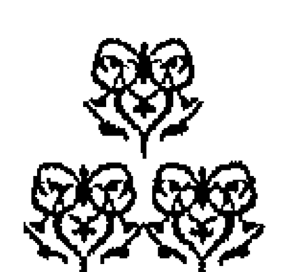
(١) [من المدن القديمة، قال عنها ياقوت: سمنود بلد من نواحي مصر جهة دمياط، مدينة أزلية على ضفة النيل، وهي تتبع حاليًا محافظة الغربية. انظر: معجم البلدان، ٣/ ٢٥٤؛ القاموس الجغرافي، ٢/ ٢/ ٧١-٧٢.]

(٢) [لا توجد بقسم البرديات بدار الكتب المصرية غير قطعة واحدة من النسيج، تشتمل على كشف حساب. وهي تحت رقم (٤٢١٧).]

(٣) Bolus.

وبينا كانَ الفاطميّون يُفضّلون الرُّقوقَ لكتابةِ الحُججِ والمستندات عليها، فإنَّ المماليكَ كانوا يستعملون الورقَ وحدَهُ تقريبًا للكتابةِ دون غيرِه مِن المواد.

ولدينا مِن أحسنِ المُستندات مَا بلغَ طولُه ـ أحيانًا ـ عشرين مترًا، كتبوا عليها عقودَ هبة أو تملُّكٍ، هي محفوظة في مجموعة دار الكتب المصرية بالقاهرة[1].



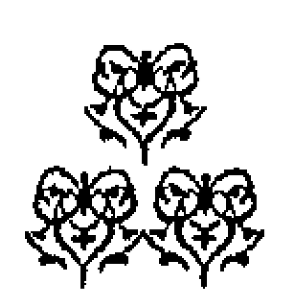
وبالنسبةِ لأزمنةِ التاريخ الأخرى أثناء العهدِ العربي كان العربُ يستعملون للكتابةِ ـ أحيانًا ـ الجِرَارَ. أمَّا اليونانُ والقِبْطُ فكانوا يستعملونها كثيرًا للكتابةِ عليها. وبينما نجدُ عددًا كبيرًا مِن الشُّقوف[2] اليونانية والقبطية لا نجدُ أكثرَ مِن خمسينَ قطعةً كُتِبَ عليها بالعربيّة. وفي مجموعتي: دار الكتب المصرية، ودار الآثار العربية قطعٌ جميلةٌ جدًّا. أمَّا في أوربا فإنَّ مجموعات ڤيينا وبرلين وهامبورج بلغت فيها كلّها نحو ٢٥.

(١) [تحوي دار الوثائق القومية العديد مِن هذه اللفائف الوثائقية، التي يبلغ طولُها قريبًا ممّا ذكرَه المُحاضر.]

(٢) Ostraca.

وإنّي ألاحظُ ـ أيضًا ـ أنّهم كـانوا يـستعملون للكتابـةِ ـ أحيانًـا ـ عظـامَ الحيوانات العريـضة كالأكتـاف، وأفـضلها عظـامُ الإبـل والـشاء. فكـانوا يكتبون عليها مستنداتٍ قيّمةً حتى النُّصوص الأدبية، ومنها قطعٌ جميلةٌ بدار الكتب المصريّة[1] والمتحف المصري.

كذلك توجدُ بدار الكتب لوحةٌ خشبيّةٌ وحيدةٌ في نوعِها، لم يُكتب عليها بالمدادِ كالعادةِ المتّبعةِ في كتابةِ لوحات الخَشبِ، ولكنّ الكتابةَ عليها منقوشةٌ بآلةٍ حادةٍ حفرًا[2].



بقيَ عليَّ أنْ أبحثَ عن مسألةٍ مهمّةٍ خاصةٍ بالبرديّ مِن الوجهة العلمية، وهي: مَا هُو السَّائلُ الذي كانوا يـستعملونه في الكتابـة عـلى هـذه الأنـواعِ المختلفة، ومَا هي الأداةُ المُستعملةُ للكتابةِ؟

يجبُ التمييزُ بـين نـوعَيْنِ مِن المِـدَادِ: أحدهمـا أسـود صِـرْف يُشبه حبرَ

---

(١) [منها قطعةٌ من كتف جمل، مكتوب عـلى وجههـا قائمـة بأسـماء أشـخاص، وهـي تحـت رقـم (١٨٨٧ تاريخ). انظر: الملحق، لوحة رقم (٣).]

(٢) [هي تحت رقم (٣٣٨ وثائق)، وقد كُتِبَ عليها ـ حفرًا ـ أول آيات سورة النجم. انظر: الملحـق، لوحة رقم (٤).]

الصينِ، وقوامُه الفَحْمُ أو سَوَاد الدُّخان (الهباب)، والآخرُ أسمر يُخْلط بالأحمر. وهذا الأخيرُ يتألّفُ مِن مزيجٍ حديديٍّ، ومِن السَّائل الناتجِ مِن السّبيا (نوعٌ مِن الفحم المُستعمل للتسويد في الرسم الفوتوغرافي). وبجانب هذه الأحبار كانوا يستعملون ـ أيضًا ـ المدادَ الأحمر المصنوع مِن السلقون أو الزنجفر، كما يستعملون ـ أحيانًا ـ الأزرق والأخضر[1].

أمّا أداةُ الكتابةِ فهي القلم الخيزراني، أو القلم البسط المعروف إلى اليوم[2]، وفي النادرِ استعمال الريشة للكتابة، وقد تكلَّمْنَا عن ذلك بمناسبة الكلام عن البروتوكول.

وقد بيّنْتُ لكم في محاضرتي السابقة أهميةَ الأوراق البردية مِن الوجهة التاريخية، وأنّها وحيدةٌ في نوعِها. واليومَ أُوضّحُ لكم بالأمثلةِ مبلغَ مَا أدّت الأوراقُ البردية مِن الخَدمِ للتاريخِ، وأنّها كثيرًا مَا حافظت على وثائقِه مِن الضيَاعِ، هذا غيرُ مَا أسدته إليه مِن وسائل التحقيقِ:

---

(١) [فصّل القلقشندي في كتابه (صبح الأعشى)، ٢/ ٤٦٥ وما بعدها، الكلامَ عن صناعةِ المداد عند العرب، وجعله نوعين تبعًا للمادة المكتوب عليها. فذكر أنه إمّا أنْ يُصنع من العفص والزاج والصمغ، ويسمى: الحبر المطبوخ أو الحبر الرأس، وهو ما يُناسب الرق. وإمّا أنْ يُصنع من حبر الدخان، فيناسب الورق، ولا يصلح للرق والجلود.]

(٢) [حفظت لنا دار الكتب قلمًا مِن هذه الأقلام، وهو مصنوعٌ من الخيزران المجوّف، أو ما يُسمّى بـ(البوص)، وقد بُري من الجانبين. عُثِرَ عليه من خلال حفريات الفسطاط، وهو تحت رقم (١٨٩٦ م). انظر: الملحق، لوحة رقم (٥).]

تعلمون أنّه في سنة [٢١ للهجرة/] ٦٤٢ للميلادِ فتحَ العربُ مصرَ بإمرةِ عمرو بن العاص، وربما تذكرون تلك الجملةَ المؤثّرة المعروفة: «إنَّ الإسلامَ انتشرَ لواؤه بالسَّيْفِ والنَّار».

على أنَّ الأسقفَ يوحنّا النيقيوسي المسيحي ينقضُ هذا القولَ؛ إذ شهدَ ـ وشهادتُه شهادةُ معاصرٍ ـ بأنَّ عمرو بن العاص لم يأخذ شيئًا مِن مقتنياتِ الكنيسةِ، ولم ينهب، ولم يأخذ غيرَ الجزيةِ التي اشترطَ عمرو دفعَها[1].

وها أنّا أدلُّكم على مستندٍ في غايةِ الأهمية، يُبيّنُ لكم بوضوحٍ سلوكَ الجنودِ وحُسْنَ معاملتِهم للأهالي، وهو أقدمُ المستنداتِ في عهدِ الإسلام؛ إذ تاريخُه في جمادى الأولى مِن سنةِ ٢٢ للهجرة [/ مايو ٦٤٢ للميلاد]، على أنّه مع ذلك أقدمُ ورقةٍ مكتوبة باللُّغتين مِن عهد فتوحِ العرب لمصر. وهذا المُستندُ محفوظٌ بين المجموعةِ المشهورةِ التي اقتناهَا مِن الأوراقِ البردية الأرشيدوق رينر (Rainer) في ڤيينا[2]:

«الله

سطر١: بسم الله «أنا الأمير عبد الله» أكتبُ إليكما خريسطفورس وتيودوراكيوس عاملي هيراكليو بولس.

(١) [انظر: تاريخ مصر ليوحنا النيقيوسي، ص٢٢٠.]

(٢) [هي تحت رقم (PERF 558). انظر: الملحق، لوحة رقم (٦).]

سطر٢: لإمدادِ المسلمين الذين معي أخذتُ ٦٥ (خمسة وستين) شاة فقط في هيراكليو بولس.

سطر٣: بلا زيادة، ولإيضاح ذلك حررت هذا الاقرار وكتبته أنا «حنا العمدة والشماس». في ٣٠ برموده من السنة الأولى من البريودس الأوّل.

سطر٤: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أخذه عبد الله.

سطر٥: ابن جابر وجنوده من الشاء المخصصة للذبح في هيراكليو بولس. أخذنا من هذه الشاء خمسين.

سطر٦: من نائب تيودوراكيوس الابن الثاني للأنبا كيروس ومن وكيل خريسطفورس أكبر أولاد الأنبا كيروس. ثم.

سطر٧: خمس عشرة شاة أخرى أعطاها لتذبح لحاشيته في مراكبه وخيالته والراجلين المدرّعين. تحرّر في.

سطر٨: شهر جمادى الأولى من سنة اثنتين وعشرين. كتبه ابن حديد»

وفي ظاهر الورقة مَا ترجمته: إشهادٌ لوضع الشَّاء تحت تصرّف المهاجرين وغيرهم، عند سفرهم بالنهر إلى الوجه القبلي. وأُعطيت هذه الشاء وسُلّمت بمقتضى الحساب خصمًا مِن المخصّصات في المدّةِ الأولى.

نصُّ الكتابةِ العربية التي بعد اليونانية

- «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا مَا أخذ عبد الله.

- ابن جـ‍ـبر وأصحـ‍ـبه مِن الجزر مِن أهنـ‍ـس أخذنا.

- من خليفة ثدراق ابن أبو قير الأصغر ومن خليفـة اصـطفى ابـن أبـو قـير الأكبر خمسين شاة.

- من الجزر وخمس عشرة شاة أخـرى أجزرهـا أصحـ‍ـب سـفنه وكتائبـه وثقلاه في.

- شهر جمادى من سنة اثنتين وعشرين وكتب ابن حديدو.»

دار الكتب المصرية

المحاضرة الثالثة

عن

الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار

للدكتور

أدولف جروهمان

ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة في مساء ١٢ أبريل سنة ١٩٣٠

تعريب

الأستاذ توفيق إسكاروس

رئيس القسم الإفرنجي بالدار

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

المحاضرة الثالثة

ألقيت في مساء السبت ١٢ أبريل سنة ١٩٣٠

اتضح لنا ممَّا مَرَّ ذكرُه في المحاضرة السابقة أنَّ الأمير عبد الله بن جابر أثناء زحفِه على الوجه القبلي، فَرَضَ على إهناس (هيراكليوبولس ماجنا) تقديم ٦٥ شاة لإطعام جنوده، وأنه يقرُّ بتسلُّمِها مِن النائبَيْنِ الاثنَيْنِ القائمَيْنِ مقامَ صاحب الكورة اليوناني (Pagarche gree)، ثُمَّ يأمرُ بخصمها مِن حسَابِ رسوم السَّنَةِ الجارية عن المدّة الخراجية الأولى. وبعبارة أخرى: إنَّ القائد غذّى جنودَه من الخزانة العامة.

فما كتبه لم يكن في الواقع إلا ضمانًا لَمَا وَصَلَه مقدّمًا من وكلاء هيراكليوبولس، وأنَّ تلك الدفعة المقدّمة تَسَلَّمَها فعلًا وأمدّ بها جنوده مئونةً لغذائهم. وعلى أساس هذا المستند الرسمي أصبحَ ما حُقَّ عليهم مِن الخراج مُلْغىً أداؤه في حينه.

إذن فليس هناك اغتصابٌ للحصول على مؤن إلا في حالة الحرب. وزيادةً على ذلك فإن هناك ضمانًا لخزانة الضرائب؛ للتأكّدِ مِن وصول مواد الغذاء، وليس في المستند شيءٌ غير ذلك.

عَلِمْنَا أنَّ عبد الله بن جابر تقدّم بجيوش كاملة العَدد والعُدد، وأنَّ

بجانب جيوشه المدرّعين بين مشاة وركبان كانت سفنُه الحربية تتبع ميادين الحرب في الوجه القبلي. ولا نجد تفصيلًا مثل ذلك في المصادر التاريخية.

ومِن المُهمِّ هنا عثورُنا على مَا يذكر بأنه في غضون سنة تقريبًا كان الجيش العربي مسيطرًا على الإدارة البوزنطية، آمنًا من جهة تموين جنوده وتسيير كتائبه.

إن المصدر المعروف باسم (**قصة البهنسا**)[1] يُعلمنا أنَّ الوجه القبلي الذي كان تحت سيطرة الحُكّامِ غالبًا أثناء الألف سنة الأخيرة بعد الفتح العربي إلى الوقت الحاضر ـ لم يخضع بسهولة، بل كان دائمَ الثورة. وحتى بعد فتح الإسكندرية الذي تَمَّ في [١ محرم سنة ٢١هـ/]١٠ ديسمبر سنة ٦٤١م، فإنَّ الأمر لم يستتبّ نهائيًا للعرب، خصوصًا في جهتي إهناس (هيراكليوبولس ماجنا) والبهنسا (إكسيرنكوس)؛ حيث قاوم العربَ الرومانُ مقاومةَ المستميتين؛ ممَّا سَبّبَ للجيوش العربية ملاقاةَ أهوالٍ جسيمة إلى أَنْ أخضعتها تحت سُلْطانِها.

هذا المستند المهم[2] جدًّا يُعَيّنُ لنا أولًا مكانَ إحدى المعارك التي حصلت

---

(١) [لمحمد بن محمد المعز، المعروف بابن المقرئ. وقد طُبِعَ الكتابُ ـ قديمًا ـ بالمطبعة العلمية بالقاهرة، سنة ١٣١١هـ، بعنوان: (فتوح البهنسا الغراء وما وقع فيها من عجائب الأخبار وغرائب الأنباء على أيدي الصحابة والشهداء وأكابر السادة مِن ذوي الآراء). وقد تحدّث المؤلّف عن فتح إهناس في كتابه هذا، ص٧٥- ٧٧.]

(٢) [بالأصل: الهام، والصواب لغةً ما أثبتناه.]

أثناء فتح الوجه القبلي؛ لذلك كان عظيم القيمة لا لهذا السبب وحده، ولكن لأنه يحمل تاريخًا هجريًّا استُعْمِلَ في مصر لأول مرة بعد الفتح الذي تم في سنة ١٦ أو سنة ١٧ من الهجرة (٦٣٧ـ٦٣٨م) في خلافة سيدنا عمر ابن الخطاب.

وهذا التاريخ المكتوب في المستند هو: «شهر جمادى الأولى من سنة اثنتين وعشرين» (٢٥ أبريل سنة ٦٤٣م).

ولغاية هذا التاريخ كان التعامل بالنقود اللاتينية المسكوكة بين سنوات: ١٧، و٢١، و٢٣ هجرية. فهذا المستند يجب اعتبارُه وحيدًا في نوعه من جميع الوجوه.

وعلاوةً على ما تقدّمَ فإني وجدتُ قطعةً صغيرة عليها تسويةٌ حسابية، مؤرّخة ـ أيضًا ـ في سنة ٢٢ هجرية (سنة اثنتين وعشرين). وليس فيها إلا السطور الثلاثة الأخيرة. وهي محفوظة بمجموعة الأوراق البردية ببرلين تحت رقم ١٥٠٠

وبسبب ضياع السطور الأُوَل لا نستطيع القطعَ عمَّا إذا كانت هذه القطعةُ كُتبت باللغتين اليونانية والعربية. وكذلك عثرنا على مستند آخر في الموضوع نفسه، أصلُه من المجموعة الشهيرة التي اقتناها الأرشيدوق راينر، ولكنها مكتوبة باليونانية فقط، وهذه ترجمةُ نَصِّها:

« بسم الله، أنا الأمير عبد الله أكتب إليكما ياخريستوفوروس وتيودوركس صاحبي كورة هيراكليوبولس أَنْ تعطيا إلى رفقائي في الجيش الثلثمائة والاثنين والأربعين، وإلى صانعي الأسلحة الاثني عشر من قريتي مئونةً قدرها ١٤٢ إردبًا من الحنطة فقط، و١٧١ قسطًا من الزيت بلا زيادة. هذا غير القمح المجروش».

وتاريخ الورقة المحفوظة برقم ٥٥٧ [٢٩ صفر سنة ٢٢هـ /] ٢٦ يناير سنة ٦٤٣م. إذن يكون متقدّما بثلاثة أشهر تقريبًا عن النصِّ المذكور المكتوب باللغتين اليونانية والعربية، وهو الذي حَرّرَه القائد عبد الله بن جابر للوكيلين صاحبي كورة هيراكليوبولس.

نعلم في هذه المرّة أنَّ الجيش العربي كان مصحوبًا بأمهر الحدّادين وصانعي الأسلحة، القادرين على إصلاح التلف الطارئ عليها. فنستنتج من ذلك أنَّ تنظيمَ الجيشِ كان على أتمّه.

ولا أذكر لكم غيرَ مَثَلَيْنِ من عدّة أمثلة عن المستندات، خاصَّيْنِ بتغذية وحدات الجيوش المرسلة إلى الوجه القبلي؛ وذلك أنَّ هذه الأوراق تحدّثُنا عن الصحاف الثلاثة التي تُقَدّم لتغذية الجنود، أو بعبارة أخرى عن تموينهم مدّة ثلاثة أيام أثناء تنقلهم. وهذا ما عاهدَ عليه عمرو الفاتح العربيُّ أقباطَ

مصر وارتضوا به"[1].

وهذه المستندات الثلاثة محفوظة ـ أيضًا ـ بمجموعة الأرشيدوق راينر بـڤـيينا.

١ـ وهذا نص المستند الأول[2] بالمجموعة رقم (PERF ٥٥٥)[3]:

بسم الله، أنا الأمير عبد الله أكتب إليكما يا حاكمي بوسوفتس (Posophtis) راجيا أن تبيعا إلى الأمير ابن الأصلع محصول«أرورين» ـ أي حوالي فدّانين من العلف ـ لكورة كوتا (Cohorte Kutie) وأرجو تسهيل ما يطلبون من محال السُّكنى للجنود وأن تعطوا كل جندي طعاما في ثلاث صحاف بما يعادل إردبا من الحبوب في الشهر، وكل ذلك في مقابل ثلاث دنانير.

(تحريرا) في ٣٠ شهر كيهك من المدّة الأولى[4] Indiciton (٢٦ ديسمبر سنة ٦٤٢م)[5].

---

(١) [انظر ذلك في: فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم، ص٥٥.]

(٢) النص المذكور مكتوب بحروف يونانية ولم نستطع إثباته هنا بأصله، فاكتفينا بترجمته عن الفرنسية.

(٣) يراد بهذه الحروف المختصرة الأربعة الإشارةُ إلى مجموعة الأوراق البردية التي اقتناها الأرشيدوق رينر بـڤـيينا مع ذكر أرقامها: Papyrus Erzehrzog Rainer, folios.

(٤) اصطلحوا على تقسيم السنين إلى مدد مقسمة كل واحدة إلى ١٥ سنة؛ وبهذا قالوا: المدة الأولى، والثانية، وهكذا. أي الخمسة عشر سنة الأولى والخمسة عشر سنة الثانية إلخ.

(٥) [يوافق ٢٧ محرم سنة ٢٢ هجريًا.]

وفي ظهر المستند مَا ترجمتُه:

«مقدار ما يجب تقديمه من أهالي بوسوفيتس من العلف الجيد بما تساوي قيمتُه ثلاث قطع ذهبية (دنانير) ومن الطعام ثلاث صحاف» (أو ما يكفي ثلاثة أيام).

ومن هنا نعلم أنَّ إطعام الجيوش في هذه المرة كان مقابل قبض قيمته ذهبًا. ولعل كان قلة الثمن سببًا في أدائه فورًا.

٢ـ في مستند آخر رقم (PERF ٥٦١) تاريخه [١١ محرم سنة ٢٣هـ / ٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٣م]:

يطلب الأمير عبد الله بن جابر من ديوقية قزماس (dioiket) في «هيراكليوبولس ماجنا» أن يبيع إلى يزيد بن شراحيل، علفا وأربع صحاف من الطعام لكل جندي مقابل ثلاثة دنانير، ولا بأس أن يزيد عدد الصحاف.

٣ـ وفي المستند رقم (٥٥٦) ما يُعَبّرُ عَن عدالة هذا الفاتح الظافر؛ إذ يدلُّ أمرُه الصادر إلى صاحب كورة هيراكليوبولس بألا يُسَلَّمُ شيءٌ للمرسل إليه إلا بعد دفع قيمته. كما ذكر بأن المكان الذي عَيَّنَه عمرو بن العاص لإقامة الأمير ابن الأصلع المذكور لا يصحُّ أنْ يَغِيرَ عليه قائدٌ آخر بجيوشه للإقامة فيه.

ونادرٌ أن نرى مثلَ هذا الاعتدال في القـول، أو مثـل هـذا الـتحفّظَ مـع الأهالي من فاتح، ولكن هذا كان ممـا اعتـاد في معاملاتـه وعلاقاتـه معهـم مباشرة عقب الفتح.



أنتقلُ الآن إلى التحدّثِ عن عصر العباسيين. وأظهر الآن بِمَثَلٍ واحدٍ مَا للأوراق البردية مـن الأهميـة، ومـا أدّت مـن الخـدمات في سـبيل العلـم، ومعرفة الحقائق التاريخية، وقد انتقيتُ حكايةً أَوْلَى بهَا أَنْ تكـون قـصة بـين قصص ألف ليلة وليلة مِن أَنْ تكون رواية عن حادثة تاريخية.

فقد روى لنا الوزير ابن عبدوس الجهـشياري في مؤلَّفِـه الـذي وضـعه بعنوان (**كتاب الوزراء**)[1] في [الصفحات][2] ١٣٤ـ١٣٧ ما ننقله هنا بنصه عن هذا المخطوط[3]:

---

(١) كان الدكتور المحاضر طبع القسم العربي من مجموعة الأوراق البردية للأرشيدوق راينر بـفـيينا سنة ١٩٢٤ في مؤلف ضخم بالألمانيـة، عنوانـه: Corpus Papyrorum Raineri. Ser. Arabica ed. Par . Adolf Grohmann. Band 1-2. Wien 1924.

ورقم الورقة التي طبعت منها هذه العبارة العربية ١٢٩ (Fol 129)

(٢) [في الأصل: صحائف. والصواب مَا أُثبت.]

(٣) [انظر: الوزراء والكتاب، بتحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبـد الحفـيظ شـلبي، ص ٢١٧ – ٢٢٠.]

«وكان موسى بن عيسى الهاشمي يتقلّدُ للرشيد مصر[1]، وكثُرَ التظلّمُ منه، واتصلت السعايات به، وقيل: إنه قد استكثر من العبيد والعدّة؛ فقال الرشيد ليحيى: اطلب لي [رجلًا] كاتبًا عفيفًا، يكمل لمصر ويستر خبره، فلا يعلم موسى بن عيسى به حتى [يفجأه]. قال: قد وجدته. قال: مَنْ هو؟ قال: عمر بن مهران. وكان عمر يكتب للخيزران، ولم يكتب لغيرها قط. وكان رجلًا أحول من عينيه، مشوّه الخَلْقِ، حسنَ اللباس. فأمر بإحضاره. قال عمر بن مهران: فَلَقِيتُ يحيى بن خالد، فعرّفني مَا جرى، وراح بي إلى دار الرشيد. فلما صَلّى المغرب دعاني، فوصلتُ إليه وهو خَالٍ، وبين يديه يحيى بن خالد، فاستدناني ونَحّى الغلمان، وأعلمني مَا ندبني إليه، وأَمَرَنِي أنْ أستر خبري حتى أفاجئ موسى بن عيسى، [فأتسلَّم] العمل منه، فأعلمته أن لا يقرأ لي ذكرًا في كتب أصحاب الأخبار حتى أوافي مصر.

ثُم كتب لي كتابًا بخطّه إلى موسى بن عيسى بالتسليم، وودّعتُه وودّعتُ يحيى وعدتُ إلى منزلي، فخرجتُ منه مِن غَدٍ [بكرًا] على بغلة لي، ومعي

---

(١) [ولي موسى بن عيسى ولاية مصر في عهد هارون الرشيد (١٧٠- ١٩٣هـ/ ٧٨٦ - ٨٠٩م) ثلاث مرات: أولها سنة ١٧١-١٧٢هـ/ ٧٨٧- ٧٨٩م، وثانيها سنة ١٧٥ - ١٧٦هـ/ ٧٩١-٧٩٢م، وثالثها سنة ١٧٩ - ١٨٠هـ/ ٧٩٥- ٧٩٦م. والخبر المذكور كان إبان فترة ولايته الثانية. انظر: ولاة مصر، ص١٥٥- ١٥٦، ١٥٨-١٦٣، ١٥٩؛ النجوم الزاهرة، ٢/ ٦٦-٦٧، ٧٨-٨٠، ٩٨؛ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة لزامباور، ص٤٠.]

غلامٌ أسود يُقَالُ له: أبو درّة، على بغلٍ استأجرتُه معه خُرج [فيه] قميص ومبطَّنة وطيلسان وشاشية وخُفّ ومفرش صغير، واكتريت لثلاثةٍ من أصحابي أثقُ بهم ثلاثةَ أبغل مياومة، وأظهرتُ أني وُجِّهْتُ ناظرًا في أمور بعضِ العمال حتى بلغت الأنبار، ثم تجاوزتها بلدًا بلدًا، كلما [وردتُ] بلدًا توهَّمَ مَن معي أنّي قصدتُه، وليس يعرف خبري أحدٌ من أهل البلدان التي أمرُّ بها في نزولي ونفوذي، حتى وافيتُ الفسطاط فنزلتُ جنانًا وخرجتُ منه وحدي في زيٍّ متظلّمٍ أو تاجرٍ، فدخلتُ دارَ الإمارةِ، وديوانَ البلدِ، وبيتَ المالِ، وسألتُ وبحثتُ عن الأخبار، وجلستُ مع المتظلّمين وغيرهم، فمكثتُ ثلاثةَ أيام أفعلُ ذلك حتى عرفتُ جميع ما احتجتُ إليه.

فلمّا نامَ الناسُ في ليلة اليوم الرابع دعوتُ أصحابي، فقلتُ للذي أردتُ استكتابَه على الديوان: قد رأيتَ مصرَ، وقد استكتبتُك على الديوان، [فبكّرْ إليه فاجلس فيه، فإذا سمعتَ الحركةَ فاقبض على الكاتب، ووكِّلْ به وبالكُتّاب والأعمال، ولا يخرج مِن الديوان][1] أحدٌ حتى أوافيَك.

ودعوتُ بآخر، فقلدتُه بيتَ المالِ، وأمرتُه بمثل ذلك. وكان بيتُ المال في دار الإمارة، وقلدتُ الآخرَ عملًا من الأَعمال بالحضرة، وأمرتُهم أن يبكّروا، ولا يظهروا أنفسَهم حتى يسمعوا الحركةَ. وبكرتُ فلبستُ ثيابي، ووضعت

(١) [ما بين المعقوفتين ناقص في الأصل، واستُكملَ من كتاب الوزراء والكُتّاب، ص٢١٨ ـ ٢١٩.]

الشاشية على رأسي، ومضيتُ إلى دار الإمارة. فأذنَ موسى للنّاسِ إذنًا عامًا، فدخلتِ فيمَنْ دخلَ، فإذا موسى على فرشٍ، والقوّادُ وقوفٌ عن يمينه وشماله، والناسُ يدخلون فيسلّمون ويخرجون، وأنا جالس بحيثُ يراني وحاجبَه ساعةً بساعةٍ يقيمني ويقول لي: تَكَلَّمْ بحاجتِك. فأعتلُّ عليه حتى خفَّ الناسُ، فدنوتُ منه وأخرجتُ إليه كتابَ الرشيد، فقبَّلَه ووضعَه على عينه، ثم قرأَه فامتُقِعَ لونُه، وقالَ: السَّمْعَ والطاعةَ، تُقرئ أبا حفصٍ السلامَ، وتقولُ له: ينبغي أَنْ تقيمَ بموضعِك حتى نعدَّ لك منزلًا يُشبهك، ويَخْرجُ غدًا أصحابُنا يستقبلونك؛ فتدخل مدخل مثلِك. قال: فقلتُ له: أنا ـ أعزّكَ الله ـ عمر بن مهران، وقد أمرني أمير المؤمنين بإقامتك للناس، وإنصافِ المظلوم منك، وأنا فاعلٌ ذلك، فمَنْ أوضحَ ظُلامتَه، ووجب له عليك حَقٌّ [غرمتُه] عنك من مالي، ومن وجدته كاذبًا عاملتُه بحسبِ مَا يستحقُّه. فقال لي موسى: أنت عمر بن مهران؟ قلت: نعم. فقال: لعن الله فرعون حيث يقول: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾. واضطربَ الصوتُ في الدار، فقبضَ كاتبي على الديوان، وصاحبي الآخر على بيت المال، وختما عليهما.

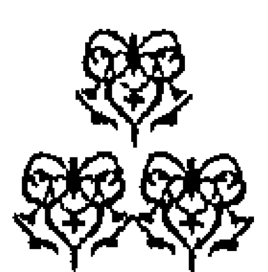
ووردت عليه رِقَاعُ أصحاب أخباره بذلك. فنزل عن فرشه، وقال: لا إله إلا الله، هكذا تقوم الساعةُ، ما ظننتُ أنَّ أحدًا بلغ من الحزم والحيلة ما بلغتَ، قد تسلّمتَ الأعمال وأنت في مجلسي!! ثم نهضتُ إلى الديوانِ،

فقطعتُ أمورَ المتظلّمين منـه، وأزلـتُ ظُلامـاتهم وقطعتُهـا، وأحـسنتُ إلى موسى بن عيسى، وانصرفتُ من مـصر عـلى بغلتـي التـي دخلتُهـا عليهـا، ومعي غلامي الأسود، ولم أزد على ذلك شـيئًا. وكـان ذلـك في سـنة ست وسبعين ومئة» ا.هـ بحروفه.

كَانَ يُظَنُّ أَنْ ليس لهذا الخبرِ قيمةٌ أكثر من أنّه حكاية، وظَلَّ النـاس مـدّةً طويلةً على هذا الاعتقاد، وكان بعضُ مـؤرّخي العـرب لا يثـق ـ كـذلك ـ برواية حديثة العهد، ولا يقيم لها وزنًا. كـما أنَّ الكثـيرَ مـنهم كـان لا يجهـدُ نفسَه بذكر اسم عمر بن مهران بين ولاة مصر، واعتقدوا أن الأمير موسـى ابن عيسى لم يعقبه في الحكم عليها مباشرة إلا إبراهيم بن صـالح[1]، مـع أنَّ عمر بن مهران ولي بالفعل على مصر، وكان قائدًا للجيش وكاتبًا للخراج،

(١) [من ذلك ما يذكره ابن تغري بردي تعليقًا على الدور الذي قام به عمر بـن مهـران في مـصر: «لم يذكر عمرَ بن مهران أحدٌ من المؤرخين في أمراء مصر؛ والجمهور على أن موسى بن عيسى عُـزِلَ بإبراهيم بن صالح العباسي؛ ولعل الرشيد لم يرسل عمر هذا إلا لنكاية موسى؛ ثم أقـرَّ الرشـيدُ إبراهيم بعد خروج المذكور من بغداد، فكانت ولايـة عمـر عـلى مـصر شـبه الاسـتخلاف مـن إبراهيم بن صالح؛ ولهذا أبطأ إبراهيم بن صالح عن الحضور إلى الديار المصرية بعد ولايته مصر عن موسى المذكور؛ وكانت ولاية عمر بن مهران على خراج مصر وإبراهيم على الـصلاة وهـذا أوجه من الأول». انظر: النجوم الزاهرة، ج٢، ص ٧٩.]

كما كان مديرًا لأملاك الدولة[1].



وبين الأوراق البردية المحفوظة بالمكتبة الأهلية بـڤـيينا بقيةٌ من عقد إيجار تاريخه سنة ١٧٦هـ [/ ٧٩٣م] (PERF ٦٢١)، يستبين منها المطالع حقيقة الحال لأوّل وهلة.

وهذا هو نصُّها بحسب ترتيب السطور:

«(١) [بسم الله الرحمن الرحيـ][2] ـم.

(٢) [هذا كتاب من] جنادة بن المصعب عامل الأمير عمر.

(٣) [ابن مهران أصلحه الله على خراج كورة الفيو]م لتشـ[ـسبيت] مو[لـ]ـى عبد الله بن على»[3].

فاسم (عمر بن مهران) واضحٌ هنا أنه أُقيم واليًا، وأنه بقي في وظيفته

(١) [وهذا مَا ذهب إليه بعضُ المؤرخين؛ حيث ذكر ابن الأثير في (الكامل)، ٥/ ٢٩١-٢٩٢، في أحداث سنة ١٧٦هـ أنَّ الرشيد قام بعزل موسى بن عيسى مِن ولاية مصر، وردَّ أمرها إلى جعفر بن يحيى البرمكي، فاستعمل عليها عمر بن مهران.]

(٢) المفهوم أن الكلمات التي بين هذه العلامة [ ] غير واضحة.

(٣) [انظر: الملحق، لوحة رقم (٧). ويسبق هذا النصَّ نصٌّ آخر في البردية نفسها، وهو في ثلاثة سطور، تشتمل على مَا يفيد وجود أرض معطّلة لم تخرج الخراج.]

سنةً على الأقل، من ١٧٦ – ١٧٧هـ. وجنادة بن مصعب الذي ورد اسمُه في هذه الوثيقة نعرفه كذلك، وأنه كان له الفضل في تعضيد أميره في إصلاح ما فسد من أحوال مالية مصر.

وكان من المعتاد أن يمتنعَ الأهالي عن دفع الضرائب في مواعيدها، ويطلبوا[1] تأجيلَ موعد كلِّ قسط في نظير تقديم هدايا للقائمين بالأمر.

فَلِقَطْعِ دَابرِ هذه العادة أمرَ عمر بن مهران باتخاذ طريقةٍ غريبة نوعًا [ما][2]؛ فإنه في الوقت الذي كان لا يُمانع فيه مِن تقديم هذه الهدايا إلى الموظفين المنوطين بتحصيل الخراج، كان ينهى عن قبول مَا لا يمكن إخفاؤه في الأكياس أو في الأكمام، كأنْ تكون من نوع الحيوان أو الجواري.

لذلك كانَ الناسُ عند طلب التأجيل يقدّمون هداياهم؛ إمَّا ثيابًا، وإما نقودًا، أو غيرها. وكان الموظفون يحفظون تلك الهدايا المقدّمة في أكياسها، وعليها أسماء مقدّميها. ثم كانوا عند حلول الأجل يبحثون عن دافعٍ للخراج أيًّا كان. فيجتهد هذا في أَنْ يطلبَ إلى الجابي تأجيلَ الدفع إلى مواعيد أخرى، فيُقَالُ له بأنه إذا لم يدفع الخراجَ في موعده الحالي وهو هنا ببلدته، فسيضطرُّ أنْ يدفعَه مباشرةً في خزانة الدولة ببغداد. وهنا كان الرجل

---

(١) [في الأصل: يطلبون. والصواب لغةً ما أثبتناه.]

(٢) [غير موجودة بالأصل، والإضافة مناسبة للسياق.]

يعرض الدفع حالًا، ولكنهم كانوا لغرضٍ ما يأبونه منه، ويرسلونه مخفورًا بجنديين إلى بغداد.

ولو أنَّ الضرائب كان يتمُّ تحصيلُها بدقة متناهية عند حلول آجالها، إلا أنَّ الناس ضجُّوا بالشكوى من الإرهاق في تحصيلها على هذه الصورة، فعمد عمرُ حينئذ إلى البحث عن الأكياس المحفوظة في مخازن الدولة، فقُدِّرت قيمة الهدايا فيها ثم بِيعَتْ بطريق المزاد ليستنزلَ مِن حساب المدين، فإذا لم يَفِ به كلِّه حمل على اتخاذ الطرق اللازمة لدفع الباقي في الحالِ؛ مراعاةً لمصلحتِه. بذلك أمكنَ لعمر بن مهران أنْ يتركَ لِخَلَفِه عبد الله بن المصعب خزانةَ الدولةِ عامرةً، وحساباتِها منظمةً، ومع ذلك لم تنقطع الشكوى بل ازدادت.

ويُعلم ذلك من الاطلاع على ورقة بردية (PERF ٦٢٣)، تتضمن مخابرةً دارت بين عاملٍ وسيِّدِه، وفحوى هذه الرسالة أنَّ مُزَارِعًا أتى لدفع ضرائبِه في الوقت الذي كان فيه ناقوس الكنيسة يُدَقُّ لتنبيه الناس بألا يدفعوا شيئًا لِعُمّال جنادة صاحب بيت المال، ويريد كاتب الرسالة استطلاع رأي سيده فيما يجب عليه عمله.

وَقَفْنَا مِن نصوص الوثائق آنفة الذكر على أنَّ العملَ كان يجري بهذه الطريقة، ومِن هُنا ندرك الأهميةَ الخاصة في تاريخ مصر المحلي؛ فقد علمنا

منها أسماء حكام مصر، وكبار الموظفين القابضين على زمام الإقطاعات، وأسماء الوزراء، وأصحاب بيت المال، وولاة العهد من المسلمين. وكلُّهم من ذوي الشخصيات البارزة، الملقاة إليهم مقاليد الأمور في الدولة. كما علمنا منها مَا كان عليه مركز الخلفاء وتصرفاتهم. وإنا لنجدُ في نصوص البروتوكولات أهميةً أخرى؛ ذلك بوقوفنا منها على حدود تواريخ الحُكّامِ، ومدّة توليتهم. كما أصبح من السهل علينا تحرّي أقوالِ المؤرّخين بمراجعة ما وردَ فيها. وكلما زاد عددُ هذه الوثائق كلما كانت المراجعة أَوْفى والتقديرُ أَبْلغَ.



ومن هنا ـ أيضًا ـ كان للبروتوكولات أهميةٌ أخرى باعتبارها المصدر الوثيق الدقيق في التاريخ، نستوفي منها ما ينقصنا العلمُ به من مسائل سَكِّ النقود، أو أختام الزجاج والموازين التي كان يَأْمرُ الحُكّامُ وأصحابُ بيت المال بعملِها. وللدلالة على ذلك نكتفي الآن بضرب مثل:

إن الأميرَ أبا إسحق محمد بن هارون الرشيد المعتصم بالله، وهو الذي عيّنَه أخوه المأمون وارثًا للملك بعد موت الأمين، كانَ أوّلَ «ولي عهد» عرفناه مِن نص ورقة بردية. نعم، فقد ولّاه أخوه إِمَاراتِ سوريا ومصر في

سنة ٢١٣ للهجرة (٨٢٧م)، فثبّتَ المعتصمُ مِن الحُكّامِ مَنْ ثَبّتَ، وعزلَ مَنْ عزلَ في البلاد الخاضعة لحكمه[1].

وقد دلَّ البرديُّ على شيءٍ آخر، وهو اقتدارُ المعتصم؛ ذلك أنّه في سنة ٢١٧هـ (٨٣٢م) كانت الأوامرُ والرسائلُ التي تصدر إلى الولاة باسم الخليفة المأمون يُذْكَرُ فيها اسمُه هو ـ أيضا ـ بجانبه.

وإليكم دليلٌ ناصعٌ آخر؛ فقد علمنا مِن نصٍّ بروتوكولٍ تاريخُه ٢١٧/٢١٨ للهجرة (٨٣٢/ ٨٣٣م) أنَّ الأمير محمد بن أمير المؤمنين كُتِبَ اسمُه بعد الخليفة المأمون. وحاكمًا مع «كيدر»[2] الذي كان واليًا في سنة ٢١٧- ٢١٩هـ (٨٣٢- ٨٣٣م)، في حين أنَّ هذا كان الحاكمَ الوحيدَ الذي أقامه الخليفة مباشرة (CPR III ١٥٠).

وهناك بروتوكول آخر(CPR١٥٨) تاريخه سنة ٢٢٩ للهجرة (٨٤٣ - ٨٤٤م)، سَمّى لنا، بجانب الخليفة الواثق بالله، اسمَ وليِّ عهده على العرش، وهو أبو الفضل جعفر بن محمد المعتصم شقيق أمير المؤمنين. كما ذكر هذا

(١) [انظر: ولاة مصر، ص٢٠٨-٢٠٩؛ النجوم الزاهرة، ٢/ ٢٠٤- ٢٠٥.]

(٢) [في الأصل«قيدر»، والصواب ما أثبتناه، و يبدو أنّ الخطأ في كتابتها يرجع للمترجم. وكيدر هو: عبد الملك نصر بن عبد الله الصفدي، تُوفي سنة ٢١٩هـ/ ٨٣٣م. انظر: ولاة مصر، ص ٢١٧- ٢١٨.؛ النجوم الزاهرة، ٢ / ٢١٨؛ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص ٤١.]

البروتوكول أنَّ القائد أبَا جعفر أشناس[١] تولى الإمارةَ على مصر في سنة ٢١٩ للهجرة (٨٣٤م) مِن قِبَلِ المعتصم بعد أنْ أعتقَه، ثم أَذِنَ له بأنْ يُولّيَ الحُكّامَ بنفسِه. وهذا يدلُّ على مبلغ المكانة العالية التي وصل إليها هذا الوزير؛ إذ كان يُذكر اسمُه ـ أيضًا ـ في خطبة الجمعة مع الخليفة.

ومنذ سنة ٢٢٧هـ (٨٤١/ ٨٤٢م) كان تحت حُكمِه دولةٌ تمتدُّ مِن بغداد إلى آخر حدود المغرب. وضُرِبَت المسكوكاتُ والنقودُ النُّحَاسيّةُ باسمه الذي نُقِشَ ـ أيضًا ـ على الأوزان والمكاييل. وفي البروتوكول المذكور كُتِبَ بجانب اسمه «عيسى بن يونس» متولّي بيت المال.

(١) [ورد في الأصل: الشناس، والصواب ما أثبتناه. وهذا القائد ولي إمرة مصر في الفترة (٢١٩-٢٣٠هـ/ ٨٣٤-٨٤٤م)، انظر: ولاة مصر، ص٢١٩- ٢٢١؛ النجوم الزاهرة، ٢/ ٢٣١و٢٥٥ ؛ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص ٤١]

دار الكتب المصرية

المحاضرة الرابعة

عن

الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار

للدكتور

أدولف جروهمان

ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة في مساء ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠

تعريب

الأستاذ توفيق إسكاروس

رئيس القسم الإفرنجي بالدار

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

المحاضرة الرابعة

[ألقيت في مساء الأربعاء ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠]

وإثباتًا لما تقدّمَ أذكرُ لكم جزءًا من نصٍّ[١] بروتوكول وردت فيه أسماء أصحاب الوظائف بالأسطر ٣- ٦ من (رقم ١٦٥ CPR)[٢]:

«... بركة من الله لعبد الله جعفر الإمام المتوكل على الله أمير المؤمنين أطال الله بقاه. هذا ما أمر به الأمير الوزير الفتح[٣] بن خاقان مولى أمير المؤمنين والأمير عبيد الله[٤] بن يحيى بن خاقان مولى أمير المؤمنين. أمر بعمله في مدينة ...X في سنة ٢٤٠ للهجرة» [٨٥٤م][٥].

---

(١) لم يأت المحاضر بالنص العربي، ولكنه ذكره بالفرنسية. وهذه ترجمة تلك العبارة.

(٢) [انظر: الملحق، لوحة رقم (٨)، ولم تستبن لدينا قراءتها.]

(٣) [الفتح بن خاقان: هو الأديب والشاعر العباسي الفتح بن خاقان بن أحمد. وصف بالذكاء والفطنة وحسن الأدب، واتخذه الخليفة المتوكل أخًا له، وكان يقدمه على سائر ولده وأهله وكانت له خزانة كتب جمعها له علي بن يحيى المنجم، وكان يحضر داره فصحاء الأعراب وعلماء الكوفيين والبصريين، وقتل مع المتوكل سنة ٢٤٧هـ/ ٨٦١م، من مؤلفاته: اختلاف الملوك، والصيد والجوارح، والروضة والزهر. راجع ترجمته في: الفهرست للنديم، ١/ ٣٦١-٣٦٢؛ معجم الأدباء، ٥/ ٢١٥٧- ٢١٦٣؛فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، ٣/ ١٧٧-١٧٨.]

(٤) [عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة العباسي المتوكل خلال الفترة (٢٤٠-٢٤٧هـ/ ٨٥٤-٨٦١م)، توفي سنة ٢٦٣هـ/ ٨٧٦م وهو وزير للخليفة المعتمد على الله. انظر: تاريخ الطبري ٩/ ٢١٥؛ مروج الذهب للمسعودي، ٤/ ٨٩و١٦٦؛ ونهاية الأرب للنويري، ٢٢/ ٢٩٧؛ الوافي بالوفيات للصفدي، ١٩/ ٤١.]

(٥) [في الأصل: ٨٣٤م. والصواب ما أثبتناه.]

ومنذ سنة ٢٣٧ للهجرة [/ ٨٥١م] كان عُبيد الله رئيسًا لديوان الحساب. أمَّا الفتحُ ابن خاقان الذي وردَ اسمُه مرارًا في أوراق بردية متنوعة، فتولى إمارة مصر في سنة ٢٤٢هـ [٨٥٦م][1]؛ لذلك ورد اسمه في البروتوكول.

إنَّا لا نملك مستندات مهمة فحسب، بل نملك عقودًا أخرى تعتبر مصدرًا تاريخيًا. وضمن الأوراق البردية شذراتٌ عديدة يتكوّن منها مؤلَّف قيم في الأحاديث[2]. ومن بين المجموعة التي اقتناها الأرشيدوق «رينر» بـڤيينا ورقةٌ عن السيرةِ ـ أي: سيرة رسول الله ﷺ ـ التي كتبها ابنُ إسحاق (المتوفى سنة[١٥١هـ/] ٧٦٨م).

ومن المعلوم أنَّ هذه السيرة لم يكن جامعها غير ابن هشام[3]. أمَّا الأصل لابن إسحاق الذي نقل عنه ابن هشام فمفقود[4] (PERF ٦٦٥). وقد

(١) [في الأصل: ٨٣٦م. والصواب ما أثبتناه.]

(٢) [يقصدُ المحاضر هنا كتاب (الجامع في الحديث) لابن وهب.]

(٣) المفهوم أنَّ ابن هشام رواها عن ابن إسحاق المطلبي. وقد طُبِعَت هذه السيرة في جوتنجن سنة ١٨٥٩م في مجلدين، بعناية مسيو وستنفلد المستشرق الألماني المعروف. [وأفضل طبعاتها هي تلك التي تصدى لتحقيقها الأساتذة: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، وصدرت طبعتها الأولى في أربعة مجلدات بالقاهرة سنة ١٩٣٦م عن مطبعة البابي الحلبي.]

(٤) [اكتشفت بعد ذلك عدة أجزاء من كتاب المؤرخ ابن إسحاق في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونُشرت في غير طبعة، ومنها الطبعة التي قام بتحقيقها الأستاذ: محمد حميد الله، ونشرها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط سنة ١٩٦٧م.]

وُجِدَت هذه الورقةُ بالفيوم، وهي تُبيّنُ لنا قيمتها التاريخية لوجودها مخطوطة من ذلك العهد [القرن الثالث للهجرة/] (القرن التاسع للميلاد)، وكذلك تُوضّحُ لنا أنَّ تداولها لم يكن قاصرًا على العاصمة، بل تعدّاه إلى الأقاليم. هذا إلى أنها تُظْهِرُ لنا بجلاءٍ أنَّ السيرة التي نتداولها الآن مطابقة تمام المطابقة لما كتبه ابنُ إسحاق؛ ولهذا كانت قيمتُها التاريخية جديرةً بالاعتبار.

إنَّ النصَّ الوارد في هذه الورقة لا يختلفُ كثيرًا عن النشرة المطبوعة إلا ببعض اختلافات جزئية، أو بعض زيادات سطحية عن الأصل، ومع ذلك فإنَّ هذا مفهومٌ ومقبولٌ. وليست هذه الشذرات نادرة؛ فإنَّ بعضًا منها خاص بأحاديث قديمةٍ توجد في مجموعات مختلفة.

وأراني ـ قبل أَنْ أختمَ محاضراتي عن أهمية الأوراق البردية من الوجهة التاريخية ـ في حاجةٍ لأنْ أذكرَ لكم مؤلَّفًا صغيرًا خاصًّا، أو رسالةً أشير إليها بين مجموعة الأوراق البردية بـفيينا، وهي شذرة من مجموعة أحاديث، مع تفاسير كُتبت بين السطور بالمداد الأحمر، وتاريخها من أوائل القرن الثالث للهجرة. فترونَ أنَّا لم نُحرم قطُّ مِن بقايا نفيسة من الأوراق البردية الأدبية يمكن الانتفاع بها، واعتبارها من مصادر التاريخ القيمة.

وإنِّي إذا مَا أشرتُ إلى أهمية الأوراق البردية من هذه الوجهة فإنِّي راغبٌ

في الإلمام بقيمتها لتاريخ الإدارة، وماذا يُمكننا أنْ ننتظرَه منها مِن هذه الناحية.

نقول مبدئيًّا: إنَّ المصادر العربية القديمة ـ وخاصة كتاب (الخراج)، لأبي يوسف[1] ـ تحدّثُنا عن سير الأحوال في بابل، ولكن مجرى الأمور في مصر يختلف عنها اختلافًا بيّنًا؛ ففيما يختص بالأحوال المالية ـ كارتفاع الضرائب، وتجزئة جبايتها، وبيع القمح وغير ذلك ـ فقد حدّثنا به المقريزي في خططه حديثًا شافيًا[2].

على أنَّ هذه المعلومات الجمّة[3] إنما هي خاصة بعهدي: الفواطم والأيوبيين، ولكنها لا تتناول مَا كان في القرون الأولى للهجرة، ولم نعلم عنها شيئًا إلا مِن هذه المستندات والعقود التي أخرجتها إلينا أطلالُ البلادِ القديمةِ بعد أعمال الحفر في غضون السنوات الخمسين الأخيرة.

وقد لا يوجد مجموعٌ كاملٌ في صعيد واحد، ومِن عمل واحد في

---

(١) [أبو يوسف (ت١٨٢هـ/ ٧٩٨م)، هو: يعقوب بن إبراهيم، أحد أشهر تلاميذ الإمام أبي حنيفة.كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث.ولي القضاء ببغداد أيام الخلفاء المهدي والهادي والرشيد، وهو أول من دعي «قاضي القضاة». ومات ببغداد في خلافة الرشيد، من أشهر مؤلفاته: كتاب الخراج، وكتاب الآثار. انظر عنه: الفهرست، ٢/ ١٩-٢٠؛ تاريخ بغداد، ١٦/ ٣٥٩-٣٨٣؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي، ٣/ ٦١١-٦١٣.]

(٢) [انظر: المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار للمقريزي، ١/ ٢٦٤- ٢٦٥، ٢٧٨- ٢٩٩.]

(٣) [يبدو أن المقصود هنا جلّ المعلومات، وليس كلها]

الحفائر. وقد أمكننا أَنْ نستخرجَ ممَّا وُجِدَ في مدينة أفروديت (كوم إشقاو)[١] ما يكوّن مجموعةً كاملةً عن هذه المدينة في زمن معيّنٍ.

وبين الأوراق البردية المستكشفة في الفيوم عددٌ عظيمٌ من أوراق: مَسْحِ الأراضي، وإيصالات الخراج، والتسجيل، وإيجارات الحكومة، وتساريح[٢] السفر، وعقود مزارعة، ومكاتبات الموظفين في قلم ضرائب الأموال مِن نِدٍّ إلى نِدٍّ، أو من مرءوس لرئيس؛ بحيث تعطينا هذه المجموعة صورًا واضحة عمّا كان يجري في المعاملات بين الناس أو في دُور الحكومة.

وقبل الدخول في التفاصيل أرجو أنْ تعلموا أولًا أنَّ مصر الإسلامية كانت كغيرها من الأمصار، تعامل حسبما وردَ في الآية التاسعة والعشرين من السورة التاسعة[٣] من القرآن الشريف؛ بمعنى: إنَّ أهلَ الكتاب: المسيحيين منهم واليهود، وغيرهم من الصابئة، وعبدة النار، هؤلاء جميعًا وما عدا أهل الردّة يجبُ عليهم دفع الجزية.

---

(١) [كوم إشقاو Aphroditopolis من المدن القديمة بالوجه القبلي، اسمها العربي القديم (إشقوة)، وهي الآن تابعة لمحافظة سوهاج (انظر: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ٢/ ٤/ ١٣٦).]

(٢) [هكذا بالأصل.]

(٣) آية (٢٩) من سورة التوبة، في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

١ – والمفهوم أنَّ الجزيةَ كانت تُحصَّل نقدًا وعينًا، وقد وردت ـ أيضًا ـ باسم «جالية»[١] في المستندات والوثائق[٢]. ولم تكن الجزية غير الضريبة المفروضة على الخاضعين لحكم الإسلام من أهل الكتاب في جميع البلدان، في نظير تأمينهم على حياتهم وأموالهم. وكان عليهم أَنْ يدفعوا الضريبة هذه لأنّهم من أصحاب دين آخر، لا باعتبار أنهم أصحابُ أطيان. وقد انتشرت هذه الضريبة وعمّت، وكانت معروفة باسم «ديموسيه» (Dimosias) في الإدارة البوزنطية.

وظلّت إلى العهد العربي، وكان القصدُ منها دفعَ الرواتب للجنود إجبارًا، وتقديم منحٍ لأسرهم، وقد اصطلحوا على ذلك بـ «عطاء الجند، وعطاء عيالهم».

٢ – بجانب هذا العطاء الذي كان واجبًا نقدًا، كان يوجد شيء آخر سبقَ أنْ حدّثتُكم عنه عند الكلام على الأوراق البردية القديمة من زمن الفتح،

(١) [يُقال لأهل الذمّة: الجالية؛ لأنَّ عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب، فلزمهم هذا الاسم حيثما حلُّوا، ثُمَّ لزمَ كلَّ مَن لزمته الجزيةُ من أهل الكتاب بكل بلدٍ وإن لم يُجْلَوْا عن أوطانهم. انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (جلا).]

(٢) [مِن ذلك ما تحتفظ به دار الكتب المصرية، تحت رقم (١٨٠)، وهو عبارة عن خطاب مِن قرة ابن شريك إلى عامله بسيل، يأمره بدفع الجالية إلى هشام بن عمر. وهي مؤرخة بسنة ٩١هـ/ ٧١٠م. انظر: الملحق، لوحة رقم (٩).]

وهو ما كان يُحصّل لتقديم المواد الغذائية «ضريبة الطعام»، ممَّا كان معروفا ـ أيضا ـ عند اليونان بـ «تموين الجيوش»، فاستُبْدلت، ثُمّ عُرِفت ـ فيما بعد ـ باسم: «أرزاق الجند»، أو: «أرزاق المسلمين»[١]، وهذه هي الضريبة الثانية للجنود وأسرهم التي كان قرّرهَا عمر بن الخطاب.

٣- وبجانب هذا وذاك كانت «ضريبةُ الضيافة»، وهي ضريبةُ إسكانِ الجنود، وتقديم الطعام لهم أثناء مرورهم وتجوّلهم. وكانَ الملزَمُ بتقديمها هم الرعايا، كما تقدّمَ الكلام. وعُرِفَ في الوثائق باسم: إطعام الجند ثلاثة أو أربعة أيام، (أو ثلاثة أو أربعة صحاف). وظاهرٌ من لفظ الضيافة أنَّ المقصودَ منها جندُ المرور، وهي ليست مثل أرزاق الجند المفروضة للقوّات المرابطة[٢].

٤- يأتي بعد ذلك رسمُ التسجيل لنقل الملكية. وهي الضريبةُ المقرّرة على مشتري العقار. والمقصودُ من استعمال هذا اللفظ الجديد هو ربطُ

---

(١) [لم يربط أحدٌ مِن دارسي البرديات بين ضريبة الطعام وأرزاق الجند. غاية الأمر أنّه تمّت ملاحظة أنّ ضريبة الطعام تأتي غالبًا في سياق الحديث عن أرزاق الجند ومهاجري الفسطاط. وتُعدُّ ضريبة الطعام مِن أهم الضرائب بعد الجزية والجالية؛ فهي أحد موارد الخراج بمعناه العام في الدولتين: الأموية والعباسية. راجع تفصيل ذلك في: برديات قرة بن شريك العبسي، ص٩٠- ٩١.]

(٢) [سبق حديثُ المحاضر عنها في المحاضرة الثالثة.]

ضريبةٍ على عقود التمليك حين يريدُ بعضُ المسلمين شراءَ أرضٍ، وقد تغيّرت جالة المُلّاك بعد أَنْ أصبحت مصرُ إسلاميةً.

نفهم الآن أنَّ الجزيةَ هي الضريبة الحقيقية المفروضة على مَنْ لم يكن مسلمًا، واجبةُ الأداء على الشخص غير المسلم. وليست مفروضةً على مجموع أهل البلاد. ولتعريفها تحديدًا قالوا: إنها ضريبة على الشخص، واصطلحوا على التعبير بأنها «جزية رأس» أو «جالية رأسه»[1].

٥- لم يقتصر عدد الضرائب على ما تقدّم. فإنا نرى فيما يلي ضريبةً على حاصلات الأرض ونوعها؛ فسنرى ضريبةً على شجر النخيل، وهو ما ثبت من أوراق بردي راينر (٣١٨ و ٩٠٩ PERF)، وكان تحصيلها في سنتي: ٢٦٣ و٣٢٠ للهجرة (٨٧٦ و٩٣٢ للميلاد).

٦- وفي سنة ٢٤٧ للهجرة (٨٦١م) ربطوا كذلك ضريبةً على مراعي المواشي (راجع أوراق البردي من مجموعة ڤيينا (رقم ٧٧٧ PERF)، ومجموعة برلين (رقم P. Berol ٧٩٠٥)، (ورقم ٦ BAU II) المؤرخة ٢٥٩ للهجرة[2].

(١) مما يجب الاعتراف به أن مسيو كارل بيكر (C.H. Becker) أوضح في أوراق بردي هايدلبرج (P. Heidelberg III.) المقصود من هذه المسميات ومصطلحاتها.

(٢) [مِن ذلك - أيضًا - ما تحتفظ به دار الكتب المصرية، تحت رقم (٢٣٠). وهو عبارة عن إيصال خاص بدفع ضريبة مراعي، قدرها «ستة دنانير ونصف وثلث ثمن»، وهو مؤرّخ بسنة ٢٦٢هـ/ ٨٧٥م. انظر: الملحق، لوحة رقم (١٠).]

٧- ولَمَّا تولى الحكمَ يزيدُ بن عبد الله سنة ٢٤٢-٢٥٣هـ (٨٥٦-٨٦٧م) زاد على تلك الضرائب ضريبة الصيد.

٨- ويضاف إلى ذلك ضريبة أخرى تعرف بـ «المعونة»، وهي رسم يحصل على الزكاة. ولم تقتصر على المسلمين وحدهم، بل على المسيحيين أيضًا. كما ثبت ذلك من (رقم PERF ٧٧٧).

وكان تأجيرُ الأملاك موردًا من موارد الدولة؛ فقد كان الوالي حين استيلائه على بلدان بالفتح، بقيمة الخمس من الغنيمة يجعلها تحت حوزته، خصوصًا ما كان منها مِن أملاك الدولة، وقد كان له أن يؤجرها. وبجانب الضريبة العقارية كان على المؤجر الملزم بعزق الأرض ورَيِّها وبذر البذور فيها أَنْ يدفعَ - أيضًا - رسمًا يُحَصَّلُ مِن زراعته.

ها نحن أوّلًا قد عرفنا نوعَيْنِ من أنواع الضرائب العمومية التي كانت مستعملة وقت الإدارة البوزنطية باسمها عند اليونانيين. وقد أقرّهما المسلمون، وهما: الجزية، وضريبة الطعام. ومن السهل أَنْ ندركَ أن أمورًا كثيرة من وقت الإدارة البوزنطية بقي استعمالها وقت الفتح العربي. وهذا مفهومٌ بالنظر إلى التطوّر الطبيعي.

لاحظنا عند الكلام على البروتوكول كم كانت قوّةُ الجمود وتأثيرها في تلك الإدارة؛ فقد بقي كل شيء كما كان ولو مؤقتًا؛ بدليل استعمال اللغات.

ولم يعدم الفتح العربي اللغتَيْنِ: اليونانية والقبطية، بل ظهرت لغة الفاتح بجانبهما ولو تقدّمتهما.

نعلم ذلك من أقدم وثيقة باللغتين مكتوبة بتاريخ ٢٢ للهجرة (٦٤٣م)؛ إذ إنَّ النص العربي يفوق كثيرًا اليوناني. وسبب ذلك ظاهرٌ باعتبار أنه الأصلُ، أو باعتبار أنَّ اليوناني ثانويٌّ في المرتبة. ولم يدم ذلك طويلًا؛ لأنه ثبت من وثيقة تاريخها سنة ٥٧هـ (سنة ٦٧٧م) أنَّ الحالَ تغيّرت، ففي (رقم PERF ٥٧٣) نرى العبارة العربية في المكان الأوّل، تليها الترجمة اليونانية.

تُرِينَا المصادر التاريخية أنَّ الوالي عبد الله بن عبد الملك[1] فرضَ اللغة العربية في سنة ٨٧ للهجرة، واستعمالها في الدواوين القبطية، كما تُرينا أن قرة ابن شريك أَمَرَ بأنْ لا يستعمل في حكومة الفسطاط غيرُ اللغة العربية، وذلك من ابتداء سنة ٩١ هجرية [/ ٧٠٩م]. وأن الترجمة اليونانية أضيفت إلى الأوامر في العواصم والبنادر ـ أي: المديريات والمراكز (Nomos) ـ ولكن في القرى بقيت الحالة القديمة مدّة طويلة لأن الموظفين المرءوسين كانوا أقباطًا.

(١) [عبد الله بن عبد الملك بن مروان ولي حكم مصر خلال الفترة (٨٦ -٩٠هـ/ ٧٠٥- ٧٠٩م).
انظر: ولاة مصر، ص ٧٩- ٨٤.]

وهكذا نجد سجلًّا (رقم PERF ٦٢٩)، وهو من [أواخر القرن الأول الهجري/] أوائل القرن الثامن [الميلادي]، مكتوب فيه باليونانية أسماء دافعي الضرائب؛ سواء أكانوا من المسيحيين أو العرب، وفي أول السجل إشارةُ الصليب. ومن المهمِّ جدًّا أَنْ نلاحظَ أنَّ استعمال اللغتين معًا بقي مدّةً أطول مما كان يُظَنُّ.

وإذا كان مسيو بيكر قد اعتقد أن استعمال اللغتين لم يبق إلى أول عهد العباسيين سنة [١٣٢هـ/] ٧٥٠م، فإنَّ الورقة القبطية العربية المحفوظة بين الأوراق البردية بالقاهرة تحت رقم (١١٩)[1] تُثبت غير ذلك؛ إذ إنها كتبت في إخميم[2] بين ٢٤٢- ٢٥٣ للهجرة (٨٥٦- ٨٦٧م).

وعلى كل حال فقد بقي بعضُ المستخدمين من القبط حتى منتصف القرن العاشر للميلاد؛ بدليل وجود إيصال بدفع الضرائب تاريخه سنة ٢٤٦ للهجرة [/ ٨٦٠م] عليه كتابة قبطية (يراجع رقم ١٦٤ من أوراق القاهرة)[3].

---

(١) [نشرها جروهمان برقم (١٦٧). انظر: أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، ٣/ ٦٧ـ٩١.]

(٢) [قاعدة مركز إخميم بمحافظة سوهاج الآن، مشهورة بالنخيل والكروم. راجع عنها: أحسن التقاسيم للمقدسي، ص ٢٠١؛ معجم البلدان،١/ ١٢٤؛ القاموس الجغرافي، ٢/ ٤/ ٨٩ـ٩٠.]

(٣) [نشرها جروهمان برقم (١٩٨)، مؤرخًا لها بسنة ٢٤٥هـ (٢٨ مارس سنة ٨٦٠ إلى ١٧ مارس سنة ٨٦١م). انظر: أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، ٣/ ١٧٦- ١٧٧.]

ومِنْ فَحْصِ الأوراقِ القيّمة التي وُجِدت مطمورة بمصر فحصًا دقيقًا يمكننا أن نتبيّنَ كيفية جباية الأموال؛ وما كانوا يسيرون عليه من النظامِ المُتَّبَعِ إذ ذاك في مالية الدولة، ولضمان هذا النظام وسَيْرِه على الوجه الأكمل، كانَ مِن المهمِّ الاستيلاءُ على جميع موارد الدولة، ومسح الأراضي مسحًا دقيقًا، وإحصاء السكان إحصاءً مضبوطًا.

وقد كان ذلك أوّلَ عملٍ للولاة في الإدارة العربية؛ ولذلك شرع عمرو ابن العاص في عمل التعداد عقب الفتح مباشرة. فأحصوا من القبط ستة ملايين، غير الكهول، والنساء، والأطفال، والشبان الذين هم دون المراهقة.

وبعد ثمانين سنة تقريبًا لُوحِظَ نقصٌ هائل في إيراد الأموال بسبب الضائقة المالية التي حدثت سنة ١٠٦ للهجرة [/ ٧٢٤م]، فأعاد عبيد الله ابن الحبحاب[١] مساحةَ الأراضي وتسجيلها حتى البور منها. وكانت النتيجة أَنْ قُدِّرَت الضرائب بأربعة ملايين من الدنانير. على أنَّ هذا التقدير لم يكن حقيقيًّا، ومسح الأراضي لم يكن حسب الواقع؛ لأنه في عهد الوليد ابن رفاعة ١٠٩ - ١١٧هـ (٧٢٧ - ٧٣٥م) أُعيد العمل ثانية، وباشَرَهُ

(١) [كان عبيد الله بن الحبحاب واليًا على خراج مصر، مدة أربعة عشر عامًا تقريبًا، وليَ إمرة مصر فيها خمسة ولاة. انظر: ولاة مصر، ص ٩٥ - ٩٨؛ النجوم الزاهرة، ١/ ٢٥٨ - ٢٦٤؛ صنج السكة في فجر الإسلام لعبد الرحمن فهمي، ص٨.]

جماعةٌ من الموظفين في أثناء تسعة أشهر.

وكانت النتيجة أَنْ بلغَ عددُ قرى مصر عشرة آلاف قرية، وأصغر واحدة منها لم يكن بها أقلّ من خمس مئة محراث!! ومن المهم - أيضًا - أَنْ نعلمَ النقصَ في تعداد القبط حتى وصلوا إلى خمسة[1] ملايين.

ومن الاطلاع على قطعةٍ مِن أَمْرٍ صادر من سلطة عليا مكتوبة باللغة القبطية نعلمُ كيفيّةَ العمل في مسح الأراضي (يراجع رقم PERF ٥٩٩). وقد صدر هذا الأمرُ بأنْ لا يكون ثَمَّ اختلافٌ في تقدير الضرائب على الناس، بل يكون بالتساوي بينهم، وأَنْ يعاقَبَ الذي لا يدفعها.

وكان من المهمِّ - أيضًا - اطلاعُنَا على تفاصيلَ أدقِّ ممّا وردَ في مسودات تحرير كشوف الصُّنّاع؛ إذ كان على الموظفين المنوط بهم العمل أَنْ يدوّنوا أسماءَ الصُّنّاعِ وكبار أرباب الحرف تدوينًا كاملًا؛ بذكر أسماء آبائهم، وبلادهم، وأنواع صناعاتهم.

وزيادةً على ذلك فقد أحصوا جميعَ أشجار النخيل؛ مثمرةً كانت أو غير مثمرةٍ. فإذا مَا تَمَّ ذلك قُدّمَت نتيجةُ الحصرِ إلى الكنيسة (باعتبارها المرجع الأعلى لتحصيل الضرائب) حيث يُقيّدون الكشوف، فصدر الأمرُ إلى مَنْ يُدعى «چورچيوس» بأَنْ ينتقلَ مِن بلدٍ إلى بلدٍ؛ ليجمع هذه الكشوف

(١) [في الأصل: خمس، والصواب لغةً ما أثبتناه]

ويقدّمها للوالي. وقد وجدت محفوظة بتمامها.

ووُجدت ـ أيضًا ـ ورقةٌ بردية أخرى رقم (PERF ٨٠٩)، فيها إحصاء وفيها وصفُ جزءٍ معين من الأرض. وكان ذلك بين سِنيّ ٢٥٨ و٢٦١ للهجرة (٨٦١- ٨٧٤ للميلاد).

وكذلك في ورقة أخرى (رقم PERF ٦٦٠) أُشِيرَ فيها إلى عمل لجنة المساحة في بلدٍ، وأن المموّلين صرّحُوا بأنَّ أراضيهم أصبحت أقلَّ مما كانت، وكانَ صاحبُ الشأن قدّرَ ملكَه وأحصاه ١٣٠ فدانًا ونصف فدان، فأثبت الفحصُ أنَّ مقدارها ١٤٨ بعد مراجعة جميع عقود التمليك الموجودة في مصلحة المساحة. ومن جهة أخرى كانت السلطاتُ تغشُّ أحيانًا، وظهر ذلك من شكوى شخص قدّمها (يراجع رقم PERF ٨٣٨)، فاتضحَ أنّهم أضافوا إلى زمام أرضه قيراطَيْنِ.

وبين ملفات الأموال العديدة كشوفٌ بأسماء النواحي، وأصحاب الأراضي، ومقدار المربوط عليهم (رقم PERF ٦٨١)، وأسماء الأديرة، وأسماء المقيمين بها، وكشوف أصحاب الأرض ـ وأغلبها مُسَجّلٌ ـ وكلُّ ذلك لكي يُعلم مقدارُ الأموال المربوطة عليها، ومقدارُ الأملاك نفسها (رقم PERF ١٣٣٤). وهناك في كشوف أخرى بيانُ المحاريث (رقم ٧٩٩ PERF)، وتسديد الحسابات مع رصد الموارد، وكشوف المموّلين مع

مقاديرها، ومواعيد استحقاق دفعها، إلى غير ذلك.

وكانَ الخليفة هو الذي يحدّد باسمه المبلغ المفروض، ويُصْدِرُ أمرَه للوالي بتحصيل الضرائب المستحقّة على القطر المصري، وما يجب أداؤه. والوالي يُبَلّغُه إلى صاحب بيت المال، وهذا إلى السلطات التي تحت أمره في عواصم الأقاليم أو البنادر. وهؤلاء يبلغون الأوامر بدورهم إلى سكان القرى ومقدار المطلوب منهم دفعه.

كل ذلك ظهرَ بوضوح وجلاء من الاطلاع على الوثيقة (رقم ٦٢٤ PERF) المؤرخة ١٧٦ - ١٧٧هـ (٧٩٢- ٧٩٣م)؛ حيث إننا وقفنا منها على مجرى الأمور وتتابعها. ولنضرب لذلك مثلًا:

وردَ في ورقة (رقم ٥٧٠ PERF) أنَّ أحد الموظفين في إقليم نوموس ـ واسمه مينا ـ كتبَ إلى سكان «كركيسوخوس أوروس» (من بلاد الفيوم التي اندثرت)، بواسطة مرءوسه ساويرس، أنَّ مبلغ ٨٤ دينارًا ونصف دينار واجبٌ تحصيلُه كضريبة عقارية من حساب المدّة السادسة. كما نرى من الاطلاع على ورقة بردية أخرى (رقم ٥٩٥ PERF) أنَّ بيت المال في الإقليم أعلنَ أكبرُ شخصٍ فيه بتوزيع الضريبة أو الخراج، وأنّه وَزَّعَه على السُّكَّان كما شاءَ.

وفي الحالتين كانت الضريبةُ تُحَصَّل بحسب القاعدة العامة. بقي العلم بها

كان يُتَّبَعُ في حالة مَا إذا هاجرَ بعضُ سكان القرية إلى مكان آخر، أو اعتنقوا دين الإسلام.

ويمكنا تصوّرُ جسامة العمل في العاصمة بمصر القديمة؛ حيث يجب على المشتغلين بتحصيل الضرائب استيفاءُ الإيضاحات والتفصيلات بدقة؛ لأنَّ الأقاليمَ تابعةٌ مباشرة للعاصمة. ولا يخفى أن الموظفين المنوطين بالأعمال في المقاطعات كانوا مسئولين مباشرة أمام الأمير نفسه، وفي دائرة ضيقة محصورة.

ونعرف من الأوراق البردية أن هذا العبء الثقيل كان دائمَ الحركة ولا ينتهي عمله ـ (راجع رقم PERF ٥٧٠) ـ نظرًا لكثرة العقود وتحريرها. وكانت الأعمال تتأخّرُ ـ أحيانًا ـ نظرًا لتزاحمها وازديادها، فلا عجبَ إذا علمنا أنَّ الضرائب تأخّرت جبايتُها من المدّة السادسة إلى الثامنة، وكان مثل هذا التأخير كثيرَ الوقوع (أوراق بردي هايدلبرج ثالث، رقم ٣٧ P. Heid. III).

وكانت كشوفُ التعداد في البلد، وتسجيلُ أسماء السكان، تُجمع في مركز ـ كما تقدّم ـ ومنها تُرسل إلى الفسطاط؛ حيث يُقَسّم تحصيلُ الأموال على الأقاليم. ولا يخفى ما في اتباع ذلك مِن التطويلِ المملِّ، وربما كان أخصر للعمل أنَّ صاحبَ بيت المال يأمرُ بجباية الضرائب مِن النواحي القريبة

للعاصمة؛ نظرًا لقربها منها أو لقلة الضرائب فيها.

ويظهر من جهةٍ أخرى أنَّ المصريين مَا كانوا يدفعون أموالَهم في مواعيدها. فمثلاً: في ٤ بشنس من المدة الحادية عشرة كانت ناحية مجدلون (الوارد اسمها في الأوراق البردية العربية مقطول)(١) باقيًا عليها مِن أموال المدّة التاسعة مبلغ ٢٥ دينارًا (رقم ٥٦٦ PERF). كما نرى من (رقم ٧٥٦ PERF) أنَّ متأخرات ضريبة ٢٣٢ للهجرة (٨٤٦م) المقسّطة لم تدفع فعلًا إلا في سنة ٢٣٤هـ (٨٤٨م).

وأكثر من ذلك أنهم كانوا يمتنعون ـ أحيانًا ـ عن دفع الضريبة؛ وهذا ما حدا بمحصّلين إلى إخطار صاحب بيت المال بالفسطاط (يراجع رقم ٦٠٦ PERF). وتفصيل الواقعة أنَّ شيخ ناحية «طاش» أتى إلى المحصِّلَيْنِ وأبلغهما أنَّ الأقباطَ المذكورين بأسمائهم في جداولهما ادَّعَوا أَنْ لا شيءَ عليهم يجب دفعُه، فلم يُسَلِّمْ الموظف بذلك، وأمرَ بتوقيع الحجز على نبات الأرض الذي لم ينضج بعد.

---

(١) [مقطول: من القرى القديمة بالفيوم، واسمها الآن (المقاتلة) بمركز سنورس بمحافظة الفيوم. راجع: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية. ٢/ ٣/ ١١١. أما مجدلون Magdalon التي يذكرها جروهمان فهي بلدة أخرى غير مقطول، وهي من البلاد المندرسة، وكانت تقع على الطريق بين مصر وفلسطين في الشمال الشرقي لبلدة القنطرة، ويذكر محمد رمزي أن مكانها هو المعروف اليوم باسم تل الهر. راجع: القاموس الجغرافي، ١/ ٤٠٣.]

وربما كان ربطُ الضرائب في الواقع مرتفعًا قليلًا، وذلك ظاهرٌ مِن الاطلاع على الأوراق البردية، فإن الحالة تفاقمت على ممرِّ الزمان.

نعلمُ أنَّ الجزيةَ المنجّمةَ (المقسّطة) كانت على ثلاثة أنواع: أدناها دينار، والوسطى ديناران، وأعلاها أربعة دنانير؛ فمثلاً في الورقة البردية (رقم PERF ١٠٩٢) من سنة ٣٩٠ هجرية (١٠٠٠م) كانت قيمةُ الدينار دينارًا ونصفَ دينار، وفي (رقم PERF ٦٧٠) من سنة ١٩٦هـ (٨١٢م) كانت القيمة نصف دينار فقط؛ ومن هذا وذاك نعلم أنَّ الضريبة العقارية لم يكن تقريرُها ثابتًا.

نرى من الاطلاع على الورقة البردية (رقم PERF ٦٠٥) من القرن [القرن الثاني الهجري/] الثامن للميلاد أنَّ الفدّان كانت غلته من البُرِّ خمسةَ أرادب وثُمن أردب. وفي سنة ٢٣٨ للهجرة [سنة ٨٥٢م][1] فُرِضَ على الفدّان دينار وأربعة عشر قيراطًا (رقم PERF ٧٥٩). هذا بالنسبة للمنزرع. أما البور فيُعفى من الضريبة (رقم PERF ٦٢١).

والأرضُ المزروعة قصبًا كانَ يُنَصُّ على أنّه في الزرعة الأولى يحصل عليها خمسة دنانير، وفي الثانية ديناران وخمسة قراريط (الورقة البردية رقم PERF ٧٠٧).

---

(١) [في الأصل: ٨٣٢م. والصواب ما أثبتناه.]

وهناك ضريبة أخرى تُعرف بـ «ضريبة المراعي»، كانت تُربط بحسب مساحة الأراضي المخصّصةِ لها.

وفي الورقة (رقم PERF ٧٧٧) المؤرّخة سنة ٢٤٨هـ (سنة ٨٦٢م) ما يدلُّ على أنَّ هذه الضريبة كانت دينارًا ونصف دينار وحسبت بدينار واحد، كما ورد في ورقة بردي برلين رقم ٧٩٠٥ بما يؤيد ذلك.

ولكنه في الإقطاعات التي كان يعطيها الوالي التزامًا كانت الضريبةُ مرتفعةً كذلك؛ إذ كان المستأجر يدفع للمالك من المحصول ثلثه أو ربعه أو نصفه، كما يجب عليه ـ أيضًا ـ أَنْ يدفع الضرائب العقارية المربوطة على الأرض المستأجرة. تراجع ورقة (PERF ٨٣٥) بتاريخ ٢٧٢هـ (٨٨٥-٨٨٦ للميلاد).

وقد تكون هذه الضرائب بأنواعها مرتفعة كثيرًا إذا نظرنا إلى الحالة المالية في ذلك العصر.

يجب أنْ نذكرَ ـ أيضًا ـ مَا كان يُحَصّلُ كضريبة للموظفين (راجع الورقتين البرديتين[1] رقم ٨٩٢/ ٩٠٥ PERF)، وأحيانا كان يفرض القيام بأعمال تشبه السخرة، كأنْ يُكلَّفُ الناس بأنْ يضعوا دواب النقل ومواشي الألبان تحت تصرّف الدولة (PERF ٦٢٤)، أو أَنْ يدفعَ المموّلون أجرَ

---

(١) [في الأصل: الورقتان البرديتان. والصواب لغة ما أثبتناه.]

المراكب المستعملة في أغراض الحكومة وشئونها (PERF ٥٧٢).

وكان يقبل توريد المال نقدًا في الغالب؛ ولذا فإنّه في سنة ٥٧هـ (٦٧٧م) حدث أَنْ دفعَ بعضُهم مبلغًا قدره ١١٨ دينارًا ونصف دينار، وكان بعضُ العُمْلة التي دفعها ممسوحًا فلم يقبله الجُباة، وقيدوا له فقط مبلغ ١٠٨ دينارًا، وكان ذلك في الضريبة العقارية المطلوبة على مدينة هيراكليوبولس. ولكنَّ ذلك قد كان شاذًّا؛ حيث كانت الدفعات المطلوبة تُجبى بالأوزان. يضاف إلى ذلك شيءٌ آخر هو فرق العملة، فقد كان على حساب المموّل.

هذا إلى أنَّ الأحوال بمصر كانت تضطرُّ الناسَ لأنْ تستعمل الأيدي العاملة لتفليح الأرض، وكان المزارعون مرتبطين بأرضهم إذا لم يكونوا مسلمين، ويجب عليهم عدم مبارحة أماكنهم إلا بتصريحٍ من بيت المال، وإن كان ذلك أحيانًا ليس في مصلحة المزارعين؛ إذ إنهم ملزمون بالاشتغال في محلاتٍ أخرى. ومن أجل ذلك كان يجبُ عليهم الحصول على «منشور» أو «تذكرة مرور»، أو أنْ يُبرزوا إيصالاتٍ ببراءة ذِمّتِهم من الضريبة الواجبة عليهم؛ وإذ ذاك فلا حرج عليهم في تنقّلهم. أمّا إذا قُبِضَ على بعضهم ولم يكن معه ذلك المنشور فإنّه يغرم عشرة دنانير، وقد حدّثنا المقريزي عن ذلك في (ص٤٩٣) من الجزء الثاني من خططه[١].

(١) [في الطبعة التي قام بتحقيقها د. أيمن فؤاد سيد: ٤/ ٩٩٩.]

ورغمًا عن ذلك فقد كان يحدث ـ غالبًا ـ أنّ الفلاحين يتركون كلَّ مَا لهم لينجوا بأنفسهم، أو يغيروا حالتَهم التي لا أملَ في إصلاحِها البتّةَ. وهذا مَا تَّم كما يستفاد من الوثائق في عهد قرة بن شريك؛ فقد حدّثتنا هذه الوثائق عن جماعات القبائل التي لاذت بالفرار[1]. ويؤيد ذلك ما ورد في محرّرات موظفي بيت المال، ولدينا محرّر رسمي بين مجموعة أوراق بردي الأرشيدوق راينر تحت (رقم ٦٠٠ PERF) يكشف لنا حقيقة أحوالهم التعسة:

هجر چورچياس بلدَه تاركًا منزله ومواشيه، فأوفدوا موظفًا ليقدّم تقريرًا بذلك، فقدّم ذلك التقرير بأنّه لم يجد شيئًا في المنزل غير المواشي، واستشار رئيسه كيف يتصرف فيها.

فلا عجب بعد أنْ وصلت الأمور إلى هذا الحدّ أنْ كتبوا الجملةَ المشهورةَ، معبّرين عن الأحوال المالية في ولاية عبد الملك بن رفاعة[2] سنة

(١) [من ذلك بردية رقم (١٨١)، والخاصة بالقبض على هارب وتغريمه، مؤرخة بسنة ٩٠هـ/ ٧٠٩م. انظر: الملحق، لوحة رقم (١١).]

(٢) المعروف عن عبد الملك بن رفاعة هذا أنّه كان عفيفًا عن الأموال دَيِّنًا، وفيه عدل في الرعية. وكان ثقةً أمينًا فاضلًا، وقد روى عنه الليث بن سعد شيخُ الإمام الشافعي وغيره، وكان المتولي في أيام عبد الملك بن رفاعة على خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي، وهو الذي كتب له الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان يقول «احلب الدرَّ حتى ينقطعَ، واحلب الدمَ حتى ينصرم». قاله الكندي: فذلك أول شدّة دخلت على أهل مصر (راجع النجوم الزاهرة في ملوك مصر =

٩٦ - ٩٩ هـ (٧١٤ - ٧١٧م): «احلبِ الدَّرَّ حتى ينقطعَ، واحلبِ الدمَ حتى ينصرمَ».

سادتي:

هذا مَا وصل إليه الجهد، أطلعتُكم عليه لتتبيّنوا قيمة هذه الشذرات من الأوراق البردية المحفوظة في مجموعاتنا، ليست من الوجهة التاريخية فحسب، بل باعتبار أنها من عوامل الحضارة. هذا مع العلم بأني لم أتمكن مِن تقديم بحثٍ عميقٍ؛ لأن الوقت لم يكفني لذلك في هذه المرة، ولكني أرجو مع ذلك أنْ أكونَ قد أوضحتُ لكم إيضاحًا يقرّبكم من حياة الأمة الإسلامية منذ نشأتها وإبّانَ ظهورها.

وإذ لم يتيسر لي في هذه المرة أن أريكم قليلًا من النقوش فإني أؤمّل أَنْ

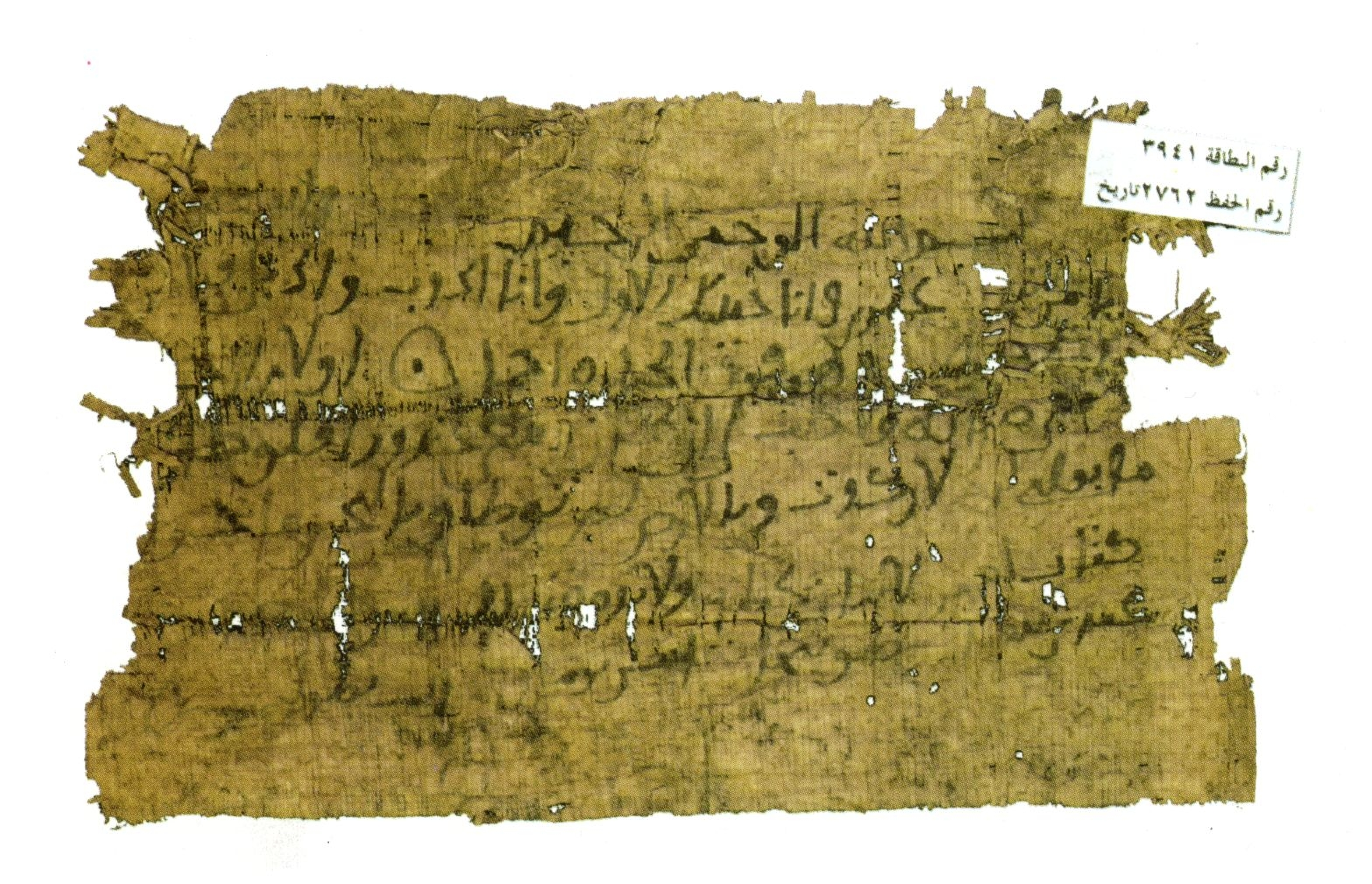
= والقاهرة) لابن تغرى بردي، جزء أول، صفحة ٢٣١ من طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٩م. وقبل ذلك كان الخليفة عثمان بن عفان فصَلَ عمرو بن العاص، ووَلَّى مكانه عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخاه من الرضاعة. ولما تولى الإمارة جبى في أول سنة «١٤ مليونا من الدنانير»، أي: بزيادة مليونين عمَّا كان يجبوه عمرو بن العاص. فَسُرَّ الخليفة بهذه الزيادة، وقال لعمرو يومًا مفتخرًا بذلك: «يا أبا عبد الله درّت اللقحةُ بأكثر من درّها الأوّل»، أي: قد زاد الإيراد عما كان في أيام إمارتك. فقال له عمرو على الفور: «قد أضررتم بولدها»، أي: إن هذه الزيادة لا بُدَّ أَنْ تضرَّ بأهل البلاد؛ لأنهم لم يزيدوا في العدد عما كانوا قبلًا، وما هي إلا نتيجة ضرائب جديدة قد أوجدها عبد الله بن أبي سرح ليظهرَ الفرق حتى يكون مقبولًا عند أمير المؤمنين.

يكونَ ذلك في المرة القادمة؛ لأن المجموعةَ القيمةَ المأخوذة من صور الأوراق البردية العربية إذا عرضتُها فيما بعد ستقفون منها على مسائل كثيرة ومفيدة.

وفي الختام أشكركم من صميم فؤادي؛ لتفضلكم بالاستماع، منصتين ملتفتين بشوق زائد إلى محاضرتي،

أدولف جروهمان

المُلْحَقُ المُصَوَّرُ



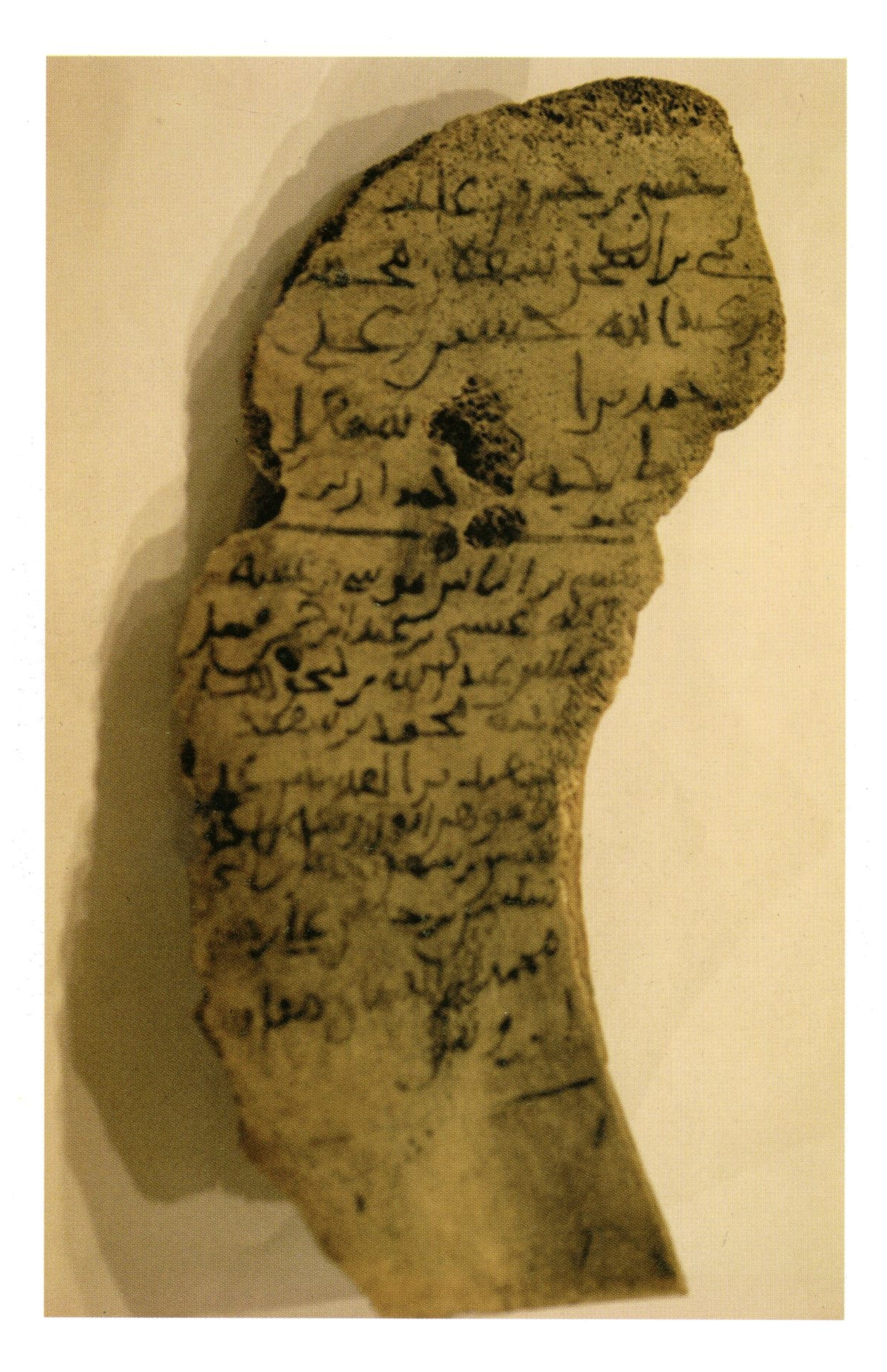
لوحة رقم (١)

خطاب غرامى من حبيب إلى محبوبته . دار الكتب المصرية، رقم (٣٩٤١)



لوحة رقم (٢)

طراز من العصر الأموي باللغتين : اليونانية والعربية . دار الكتب المصرية، رقم (٢١)



لوحة رقم (٣)

قطعة مِن كتف جمل ، دُوِّن عليها أسماء مجموعة من الأشخاص . دار الكتب المصرية

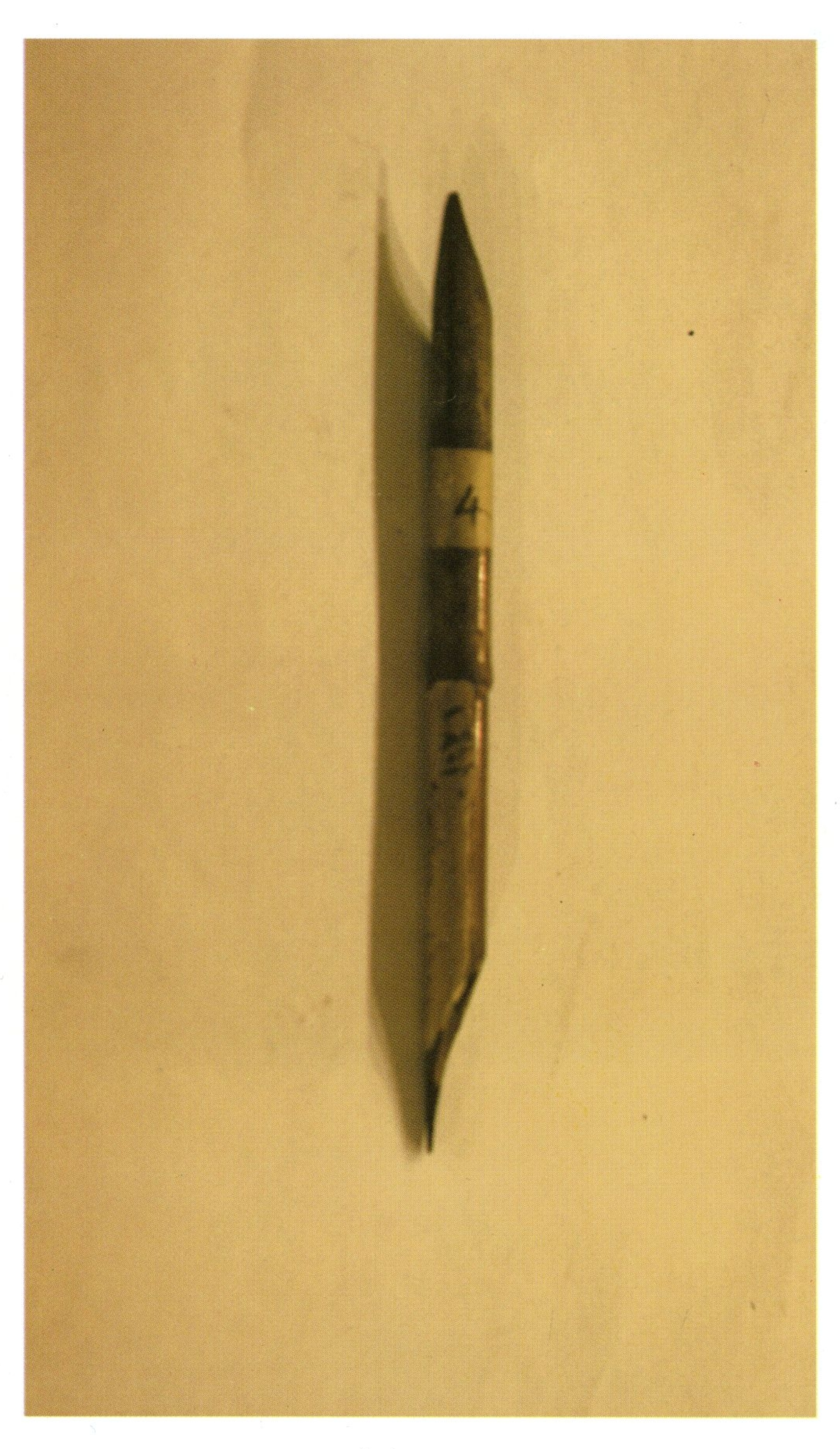
رقم (١٨٨٧ تاريخ)



لوحة رقم (٤)

قطعة من الخشب ، كُتب عليها حفرًا أوائل سورة النجم. دار الكتب المصرية

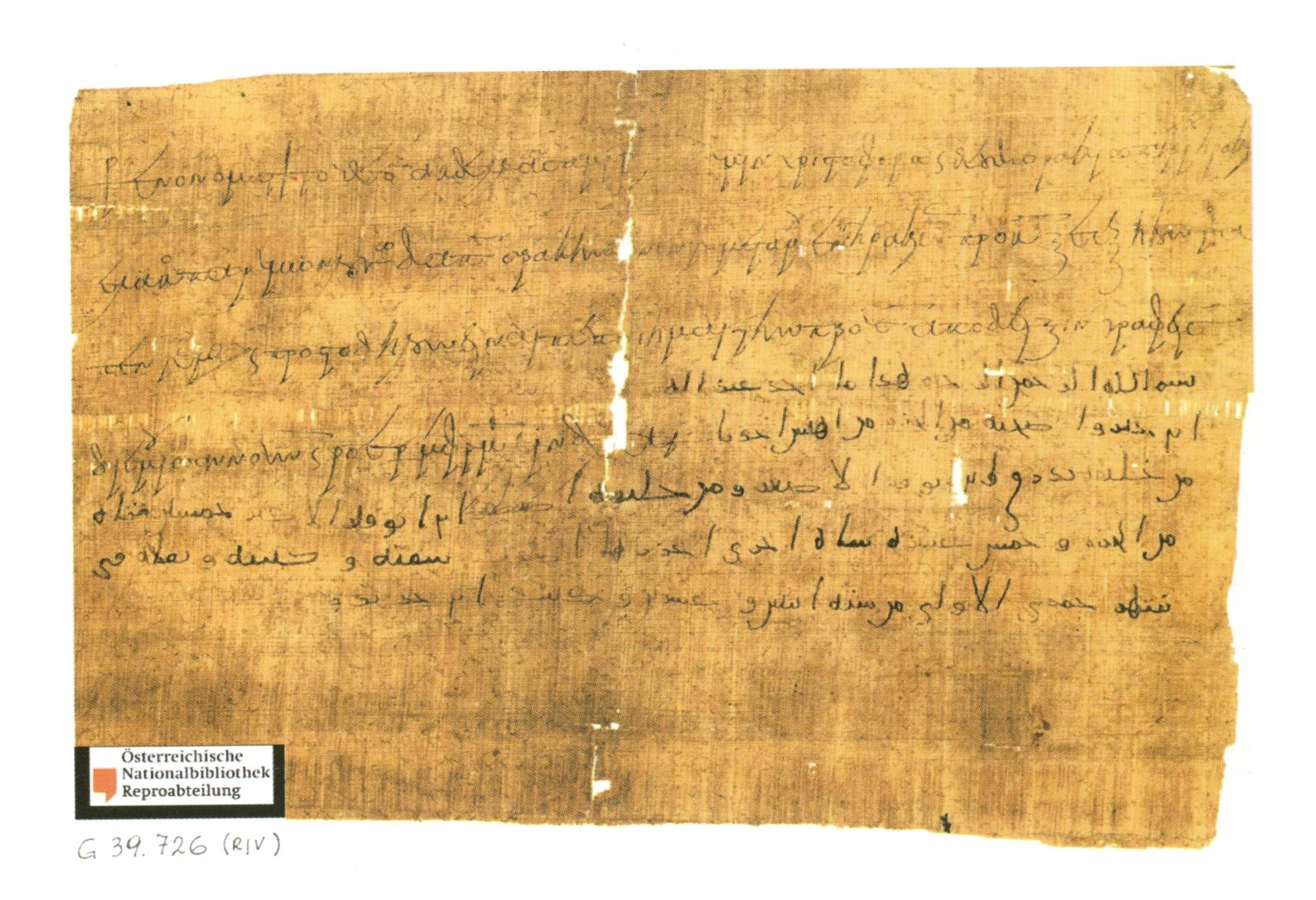
رقم (٣٣٨ وثائق)



لوحة رقم (٥)

نموذج من القلم المصنوع من الخيزران المجوف (البوص). دار الكتب المصرية

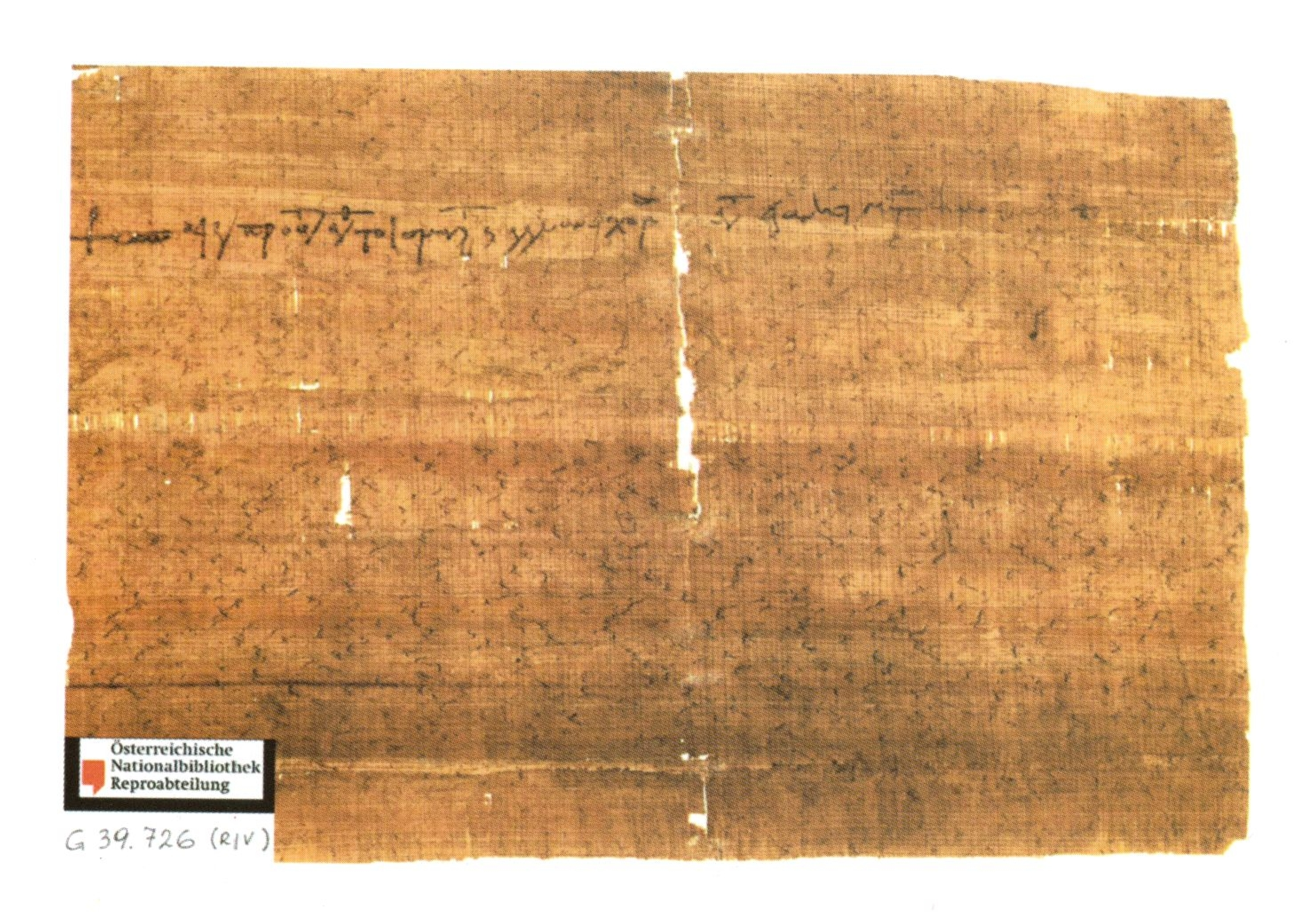
رقم (١٨٩٦ م)



لوحة رقم (٦)

نصُّ الوجه مِن بردية إهناسيا ، بمجموعة الأرشيدوق رينر

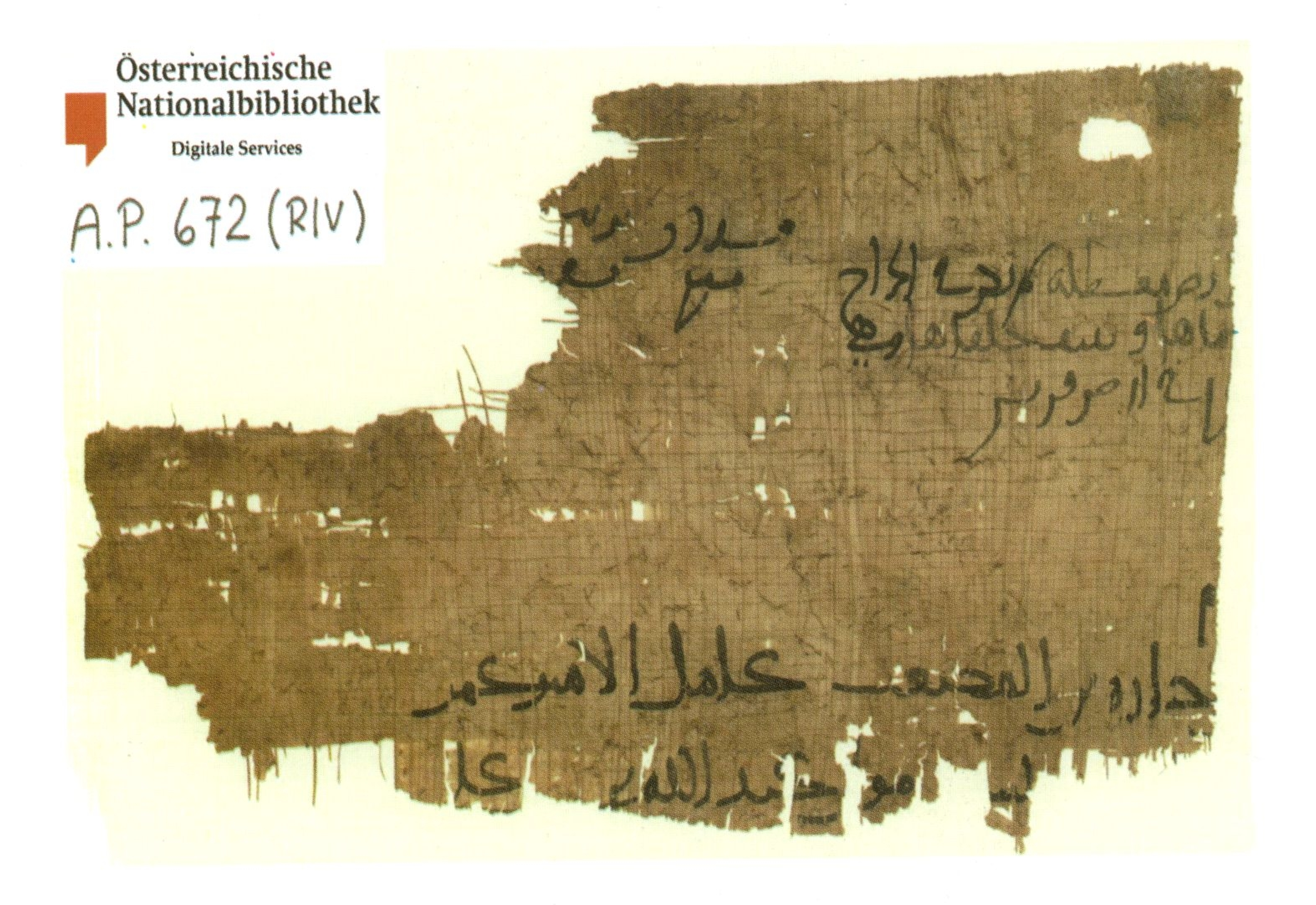
(PERE 558)



لوحة رقم (٦)

نصُّ الوجه مِن بردية إهناسيا ، بمجموعة الأرشيدوق رينر

(PERE 558)



لوحة رقم (٧)

بردية رقم (PERF 621) بمجموعة الأرشيدوق رينر



لوحة رقم (٨)

بمجموعة الأرشيدوق رينر (CPR 111 165) نص الظهر من بردية



تابع لوحة رقم (٨) ١

بمجموعة الأرشيدوق رينر (CPR 111 165) نص الظهر من بردية



لوحة رقم (٩)

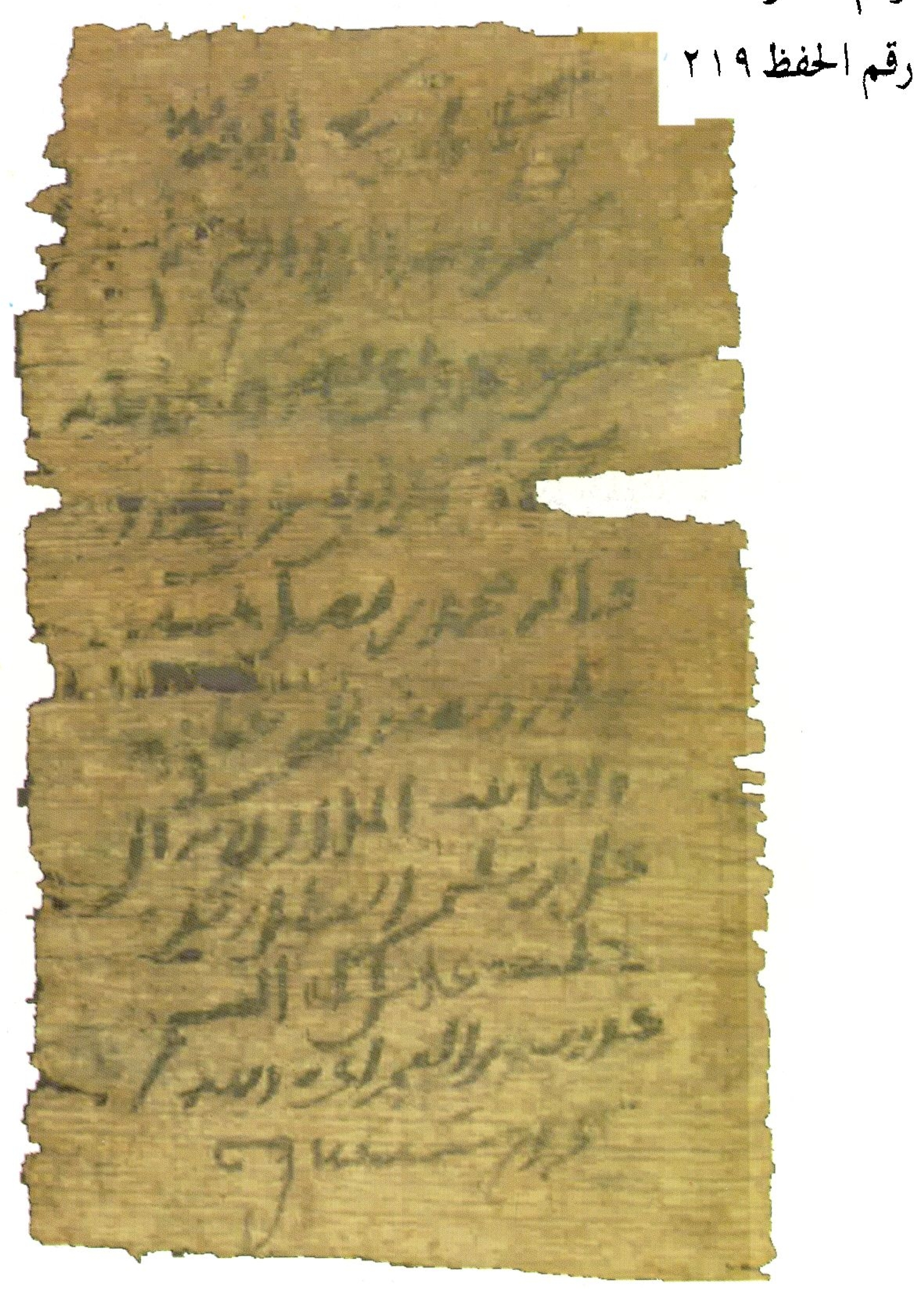
خطاب من قرة بن شريك يأمر عامله بدفع الجالية . دار الكتب المصرية

رقم (١٨٠)

رقم البطاقة ٣٣٠

رقم النشر ١٩٦

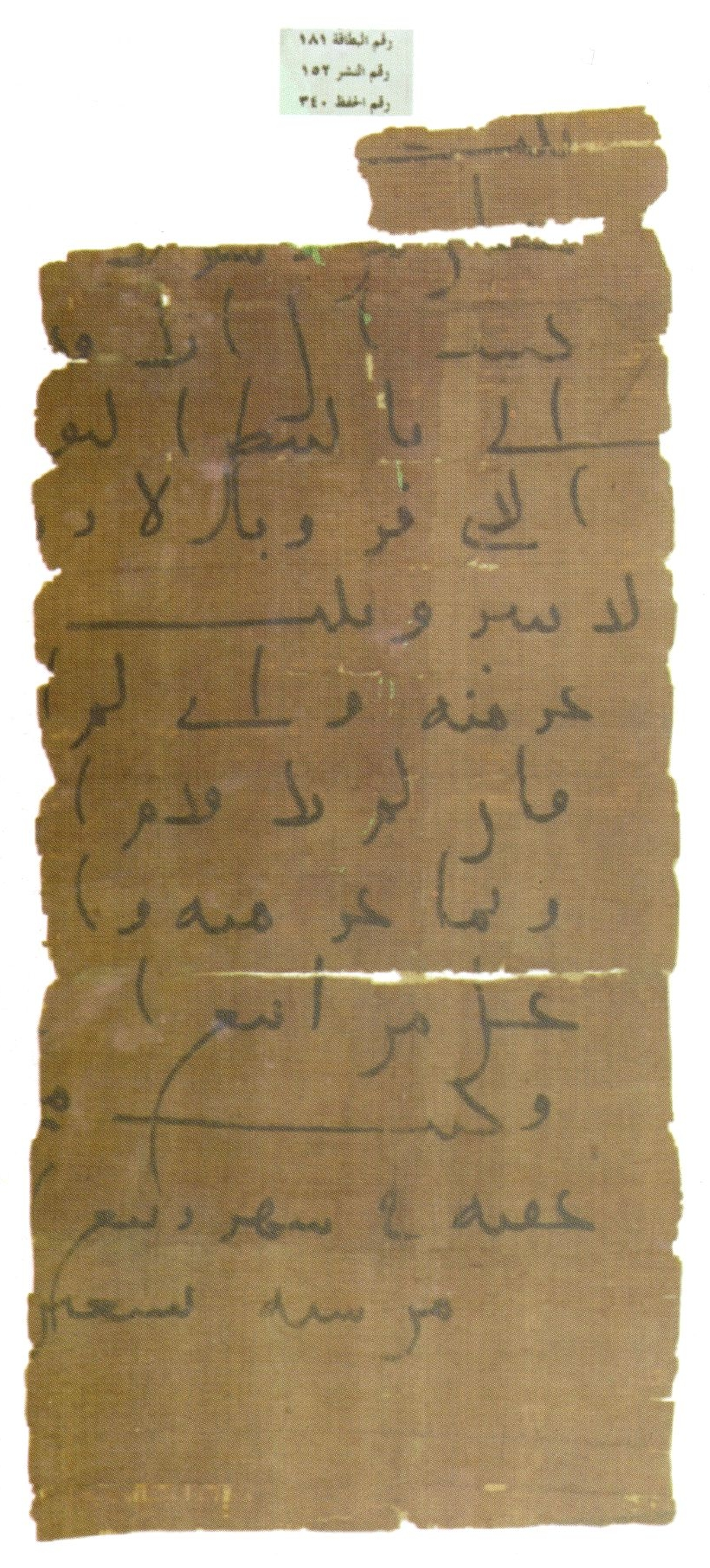
رقم الحفظ ٢١٩



لوحة رقم (١٠)

إيصال خاص بدفع ضريبة مراعى. دار الكتب المصرية

رقم (٢٣٠)



لوحة رقم (١١)

قطعة من الخشب ، خطاب خاص بالقبض على هارب وتغريمة. دار الكتب المصرية

رقم (١٨١)

الكشافات التحليلةُ

١ - كشّاف الأعلام

٢ - كشّاف الأماكن

٣- كشاف الوظائف

٤ - كشاف الكُتب

أولًا: كشّاف الأعلام

ثانيًا: كشّاف الأماكن

ثالثًا: كشاف الوظائف

رابعًا: كشّاف الكتب

قائمة المصادر والمراجع

١- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م). تحقيق: محمد عبد الله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٧٣م.

٢- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: شمس الدين أبو عبد الله محمد المقدسي (ت ٣٨٨هـ/ ٩٩٧م). ليدن: بريل، ط٢، ١٩٠٦م .

٣- أدولف جروهمان ودراساته على أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية: أحمد الشامي، الندوة العالمية للمخطوطات. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٦م.

٤- الأديرة الأثرية في مصر: ك. ك. والترز، ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥م.

٥- الأعلام: خير الدين الزركلي. بيروت: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٦- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة للهجرة: زكي محمد مجاهد. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤م.

٧- أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية: أدولف جروهمان. ترجمة: حسن إبراهيم حسن، وعبد الحميد حسن، وعبد العزيز الدالي. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ١٩٩٥م.

٨- أوربا العصور الوسطى: سعيد عبد الفتاح عاشور. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩م.

٩- البداية والنهاية: عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر، ط١، ١٩٩٧م.

١٠- البرديات العربية في مصر الإسلامية: سعيد مغاوري. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م.

١١- برديات قرة بن شريك العبسي: جاسر بن خليل أبو صفية. الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١٣- تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.

١٤- تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري) : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٩م .

١٥- تاريخ مصر [رؤية قبطية للفتح الإسلامي]: يوحنا النقيوسي (ت في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي). ترجمة ودراسة تاريخية ولغوية: عمر صابر عبد الجليل. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣م.

١٦- تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان: أبو اليسر فرح. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢م.

١٧- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة: أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني (ت ٤٤٠هـ/ ١٠٤٧م). حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٨م.

١٨- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية: ضياء الدين عبد الله بن أحمد المالقي المعروف بابن البيطار (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م). القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٧٤م.

١٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي (ت ٧٧٥ هـ / ١٣٥٤ م): تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة، دار هجر، ط٢، ١٩٩٣م .

٢٠- الخطط التوفيقية الجديدة: علي مبارك. القاهرة: مركز تحقيق التراث ـ دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٦٩ـ ٢٠٠٥م.

٢١- ديوان عبيد بن الأبرص (ت نحو ٢٥ ق.هـ/ ٦٠٠م)، شرح وتحقيق: أشرف أحمد عدرة. بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م.

٢٢- الرسالة العذراء لإبراهيم ابن المدبر (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٣م) [ضمن رسائل البلغاء]، جمع: محمد كرد علي. القاهرة: دار الكتب العربية الكبرى، ١٩١٣م.

٢٣- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: أبو العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب (ت ٢٩١هـ/ ٩٠٤م). القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م.

٢٤- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م). القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠١٠م

٢٥- صنج السكة في فجر الإسلام: عبد الرحمن فهمي محمد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م.

٢٦- فتوح البهنسا الغراء وما وقع فيها من عجائب الأخبار وغرائب الأنباء على أيدي الصحابة والشهداء وأكابر السادة مِن ذوي الآراء: محمد بن محمد المعز المعروف بابن المقري. القاهرة: المطبعة العلمية، ١٣١١م.

٢٧- فتوح مصر وأخبارها: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ/ ٨٧١م). تحقيق: محمد صبيح. القاهرة: دار التعاون، د. ت.

٢٨- الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) . قابله على أصوله وعلق عليه وقدم له: أيمن فؤاد سيد. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٩- فوات الوفيات والذيل عليها: محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م). تحقيق : إحسان عباس . بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٤م .

٣٠- القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ : محمد رمزي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

٣١- الكامل في التاريخ: علي بن أحمد بن الأثير (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م). راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٣٢- الكتاب في العالم: محمد ماهر حمادة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٤م.

٣٣- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور(ت ٧١١هـ/ ١٣١١م). تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط٣، ١٩٩٩م.

٣٤- المخصص في اللغة: أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م). تصحيح: طه بن محمود. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٨٩٨-١٩٠٢م.

٣٥- المخطوط العربي: عبد الستار الحلوجي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.

٣٦- المخطوط العربي وشيء من قضاياه: عبد العزيز بن محمد المسفر. الرياض: دار المريخ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٧- مروج الذهب ومعادن الجوهر: أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الرياض : مكتبة الرياض الحديثة، ط٥، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

٣٨- المستشرقون: نجيب العقيقي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.

٣٩- معجم الأدباء: شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).تحقيق: إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م .

٤٠- معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي: زامباور. ترجمة: زكي محمد حسن، و حسن أحمد محمود (وآخرون). بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٠م.

٤١- معجم البلدان: شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي(ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م). بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م.

٤٢- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م). تحقيق: أحمد

محمد شاكر . القاهرة: مركز تحقيق التراث ـ دار الكتب والوثائق القومية، ط٤، ٢٠٠٢م .

٤٤- المنتظم: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠١م). تحقيق : محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

٤٥- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م). حققه وكتب مقدمته وحواشيه ووضع فهارسه: أيمن فؤاد سيد. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٢ـ٢٠٠٤م.

٤٦- موسوعة المستشرقين: عبد الرحمن بدوي.بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

٤٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردي (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م). القاهرة: مركز تحقيق التراث ـ دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ٢٠٠٥م.

٤٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م.

٤٩- نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م). القاهرة، مركز تحقيق التراث ـ دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٧ م .


٥٠- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م). تحقيق : مجموعة من المحققين . ألمانيا ـ شتوتغارت، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن،١٩٩٢م.

٥١- الوزراء والكتاب: أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري (ت ٣٣١هـ/ ٩٤٣م). تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي. تقديم: عطية أحمد القوصي. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م.

٥٢- ولاة مصر: محمد بن يوسف الكندي (ت بعد ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م). تحقيق: حسين نصار. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠١م.

٥٣- ولاية قرة بن شريك على مصر في ضوء الأوراق البردية: إبراهيم أحمد العدوي. المجلة التاريخية المصرية، مج ١١، القاهرة ١٩٦٣م.

قائمة المحتويات



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة